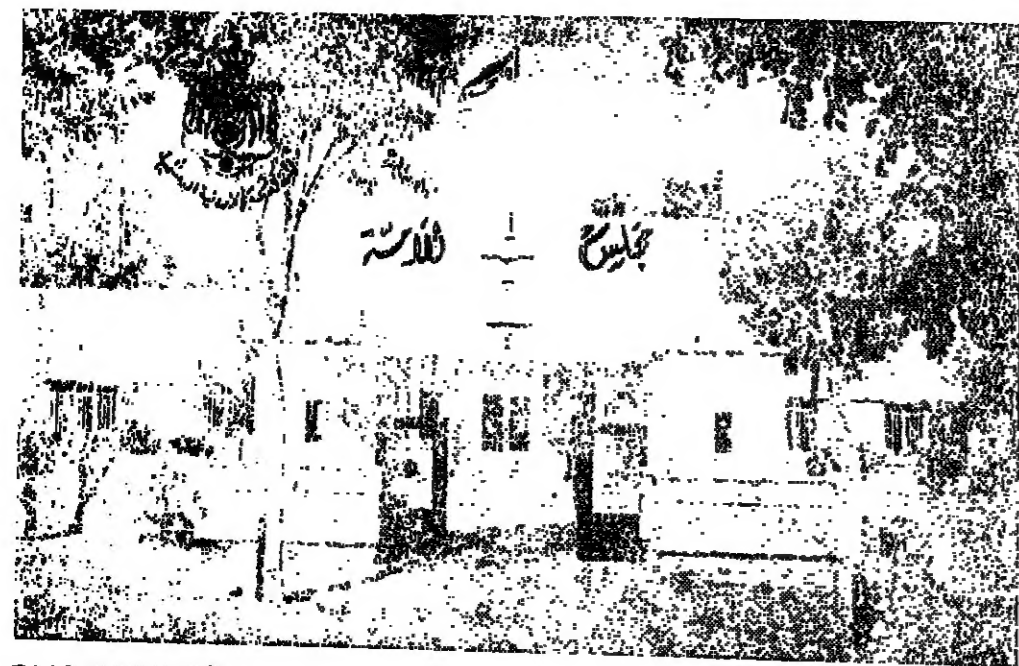


٢٥ ٥٦



مكتبة الجامعة الأردنية
رقم التسلسل ١٥٥٦
رقم التصنيف
التاريخ

مجلس النواب الأردني

مذكرات ومناقشات مجلس النواب الأردني الثامن

« العدد ٥ » الثلاثاء: ١٣ رجب سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٦٤ م . « المجلد ٩ »

مجلس النواب

الجلسة الخامسة يوم الثلاثاء في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٤

جريدة الانكشاف

صحيفة

- | | | |
|----|---------------|---|
| ٦١ | (ووفق عليه) | ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة |
| ٦١ | | ٢ - تلاوة الاجازات والاعتبارات : |
| ٦١ | | أ - طلب اجازة مقدم من السيد عبد الله الخطيب |
| ٦١ | (ووفق) | ب - « معالي الدكتور قاسم الرماوي » |
| ٦٢ | عسى ذلك | ج - معذره مقدمه من السيد كامل جريقات |
| ٦٢ | | د - « عيسى عقل » |

مكتبة جامعة دمشق

صفحة

٦٢	٣ - الاقتراحات :
٦٢	(أ) اقتراح برغبة رقم (١) مقدم من النائب السيد علي المكاوي بموضوع تفويض وتأجير اراضي واملاك الدولة . (احيل الى اللجنة الادارية)
٦٢	٤ - الأسئلة والاجوبة : -
٦٢	(أ) جواب دولة رئيس الوزراء رقم ١١٦٨٠ ومرفقه على السؤال رقم (٥) المقدمه من السيد علي المكاوي . (اكفى النائب بالجواب)
٦٤	(ب) جواب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٢٥٥٧ على السؤال رقم (٨) المقدم من السيد علي المكاوي . (اكفى النائب بالجواب)
٦٨	٥ - مقررات اللجنة القانونية : -
٦٨	(أ) - قرار رقم (٢١) بشأن مشروع قانون المحامين النظاميين لجنة ١٩٦٤ . (تأجل البحث فيه واعيد الى اللجنة القانونية)
٦٨	(ب) - قرار رقم (٤) بشأن : ١ - مشروع قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ . (ووفق على رفضه وارسل للاعيان مرفوضاً)
١٠٣	٢ - القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٢ قانون تسوية ديون المزارعين . (ووفق عليه كما ورد من الحكومة وارسل لمجلس الاعيان)
١٠٧	(ج) - قرار رقم (١٠) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٤ . (ووفق عليه وارسل القانون معدياً لمجلس الاعيان)

• كلمات للتراب السادة : وحيد الموران بموضوع زيارات جلالة الملك لألوية المملكة : وعبد الباقي جبر بموضوع عرض الاقلام السبائية : وفصل الدفتوري حول الاعتداء الامرائيلي على سوريا .

صفحة

١١٢	٦ - مقررات اللجنة المالية : -
١١٢	(أ) قرار رقم (٢) بشأن : ١ - القانون المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣ قانون الرسوم على المنتجات المحلية . (ووفق على القوانين كما وردت من الحكومة وارسلت)
١١٤	٢ - القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣ معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية . (ب) قرار رقم (٣) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٤ قانون ضريبة الجامعة الاردنية . (مجلس الاعيان)
١٢١	(ج) قرار رقم (٤) بشأن مشروع قانون رسوم الخروج على السيارات لسنة ١٩٦٤ . (ووفق على رفض القانون وارسل لمجلس الاعيان مرفوضاً)
١٢٣	٧ - قرار اللجنة الادارية رقم (٢) بشأن بعض العرائض والشكاوي : (ووفق عليه)
١٢٦	٨ - مقررات لجنة اللاجئين : (أ) - قرار رقم (٢) بشأن تغيير اسم اللجنة . (احيل الامر للحكومة)
١٢٧	(ب) - قرار رقم (٣) بشأن اوضاع اللاجئين . (ووفق عليه)
١٢٨	(ج) - قرار رقم (٤) بشأن العرائض والشكاوي المقدمة من بعض اللاجئين . (رفض القرار)
١٢٨	٩ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة : أ - مشروع قانون مياه مدينة عمان لسنة ١٩٦٤ . (حوالت الى اللجنة القانونية)
١٢٨	ب - مشروع قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المقبولة لسنة ١٩٦٤ . (لم تعين)
١٢٩	١٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

هكذا من الاصل

مجلس النواب

○○○○

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الواقع في ١٦/١١/٦٤ برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير .

وتغيب باجازه السيدان : عبدالله الخطيب ، والدكتور قاسم الرماوي .

وتغيب معذور السيدان : كامل عريقات ، عيسى عقل .

وتغيب بدون معذرة : - السادة : سليم البخيت شحادة الطوال ، حمزة الشريدة ، اسماعيل حجازي ويوسف التكروري .

وحضر من الحكومة دولة السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء ووزير الداخلية واصحاب المعالي السادة : - هاشم الجبوري وزير المالية ، الدكتور امين عيج وزير الصحة ، بشير الصباغ وزير التربية والتعليم ، امين يونس الحسيني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، كامل محي الدين وزير الانشاء والتعمير ، نظام الشرايبي وزير الدفاع والمواصلات ، قسدي طوقان وزير الخارجية ، احمد الاوزي وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ، غادل الشايلة وزير الاقتصاد الوطني ، خالد الخاج حسن وزير الزراعة .

افتتاح الجلسة

الرئيس : - النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة . بسم الله الرحمن الرحيم .
نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .
الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

٢ - الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاجازات والاعتذارات الواردة .
الامين العام : ورد الى سكرتارية المجلس عدد من الاجازات والاعتذارات ابداها بالاجازات ، (أ)

طلب الاجازة الاول مقدم من السيد عبد الله الخطيب .
معالي رئيس مجلس النواب - عمان الاردن لاسباب مرضية ، أرجو تمديد اجازتي اسبوعين :
١٩٦٤/١١/١٢ عبدالله الخطيب

الرئيس : هل يوافق المجلس على تمديد اجازته؟
الجميع : موافقون (ب)

الامين العام : وهذا طلب اجازة مقدم من الدكتور قاسم الرماوي .

معالي رئيس مجلس النواب - عمان أرجو منحي اجازة لقضاء خارج الاردن لخدمة قضية فلسطين .

١٩٦٤/١١/١ الدكتور قاسم الرماوي

اقتراح برغبة رقم (١)

تاريخ : ١٩٦٤/١١/٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

ارجو اعادة اقتراحي هذا على الحكومة لاجراء ما يجب بموجبه اقتطع ما مساحته خمسمائة دونم تقريبا من اراضي الحمية النحتا الزراعية اعتبرت حراج وقد ثبت فيما بعد ان هذه القطعة لاتصلح للتخرج وبالنسبة لحاوها من الاشجار الحرجية وقابلتها للزراعة وبالنظر لأن أهالي تلك القرية جمعهم من الفقراء والمحتاجين الذين لا يملكون شيئا بسبب تسجيل اراضيهم باسم سامان ناصيف وأولاده وغيرهم زورا وبهتاناً الامر الذي يستدعي من جانب الحكومة ان تنظر الى هؤلاء الفئة الفقيرة من المواطنين يعين العطف والرحمة لتعمل على تفويض هذه المساحة من الأرض الى من تتوفر فيهم الشروط الواردة في نظام تأجير وتفويض املاك الدولة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب اللواء الشمالي
علي المكاوي

الرئيس : هل يوافق المجلس على اعادة هذا الاقتراح على اللجنة الادارية ؟
الجميع : موافقون .

٤ - الاسئلة والاجوبة

الرئيس : تتلى الاسئلة والاجوبة الواردة عليها من الحكومة .

(أ)

الامين العام : السؤال التالي مقدم من فضيلة الشيخ علي المكاوي

الرئيس : المدة غير محدودة فما رأي المجلس

(اصوات : شهر)

الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على منحه اجازة لمدة شهر ؟
الجميع : موافقون

(ج)

الامين العام : وهذا طلب معذرة من السيد كامل عريقات .

معالي رئيس مجلس النواب / عمان اسباب صحية حالت دون الحضور . ارجو المسندة .
كامل عريقات

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرته؟
الجميع : موافقون

(د)

الامين العام : وهذه معذرة السيد عيسى عقل .
معالي رئيس مجلس النواب

ارجو قبول معذرتي عن جلسة اليوم لاسباب اضطرارية خاصة .

واقبلوا احترامي ،
١٩٦٤/١١/١٧

نائب رام الله
عيسى عقل

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرته؟
الجميع : موافقون .

٣ - الاقتراحات

الرئيس : تتلى الاقتراحات الواردة
الامين العام : ورد الاقتراح التالي من فضيلة الشيخ علي المكاوي

سؤال رقم (٥)

تاريخ - ١٠/١٠/٦٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى دولة
رئيس الوزراء الافخم
لقد وعد دولته بتأليف لجنة خيرة لوضع
مشروع القانون المدني بنوع من اصوله : التشريع
الاسلامي . فهل الفت اللجنة وقامت بما عهد اليها .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب لواء اربد
علي المكاوي

وهذا جواب دولة رئيس الوزراء عليه

الرقم - ١/٢٧/١٠ نواب ١١٦٨٠/٦

التاريخ - ١٠/١٠/١٩٦٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٩٠٠/٦/١١٦١٣ تاريخ ١٩٦٤/١٠/١٩

أرجو ان الفت النظر الى كتابي رقم
م ٣٥٧٧/١٢/١٢ تاريخ ١٩٦٤/٤/٨ المسوجه الى
دولة رئيس مجلس الاعيان ونسخة منسوخة منسوخة
المتعلق بتأليف اللجنة موضوع الاستفسار .
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

الرقم - ٣٥٧٧/١٢/٣

التاريخ - ١٩٦٤/٤/٨

دولة رئيس مجلس الاعيان

تلقيت بيد الانجيل من صاحب الجلالة الهاشمية
مولاي الملك المعظم رسالة ملكية سنية في موضوع

مشروع القانون المدني المعروض على مجلسكم الكريم
هذا نصها : -

وتعلمون سيادتكم مدى اهتمام الرأي العام
بمشروع القانون المدني المعروض على مجلس الامة لما
لهذا القانون من صلة ومساس بمجتمعنا وحياتنا وتنظيم
امور حياتنا ومعاملاتنا . ولما كان عدد كبير من رجال
العلم والفقه والفكر والقانون قد توجهوا اليها ملتصقين
ان تظل ملكتنا الاردنية الهاشمية متمسكة بقانون مدني
منبثق من شريعتنا الاسلامية . واننا لما لهذا القانون من
اهمية وخطورة نرغب في ان يصار الى تأليف لجنة
تضم كبار العلماء والفقهاء ورجال القانون لدراسة
مشروع القانون المدني واعادة النظر فيه ، حتى يظل
هذا القانون عند تطبيقه والتوسع في فهمه والاجتهاد
في معانيه ومراميه نابعا في اصوله ومصادره من حباتنا
وحاجاتنا واخلاقنا وثقافتنا مؤمنا ان تولوا سيادتكم
هذا الامر ما يستحق من العناية وان تتخذوا من
الخطوات ما يكفل تحقيق الغاية .

للك وصدها بالامر الملكي السامي ، وبما انه
ليس في العرف الدستوري ما يحول دون استئناف
مجلس الامة برأي الخبراء من اهل الاختصاص في
اي شأن من شؤون التشريع المعروضة عليه سواء
اكانوا من الرسميين او غير الرسميين (حسبما بينت
في كتابي السابق رقم م ١٧٣٦٩/١٢ تاريخ
١٩٦٣/١٢/٢٢ الموجه في حته لمعالي القائم باعمال
قاضي القضاة والمرسلة نسخ عنه الى دولتكم والى
معالي رئيس مجلس النواب ومباحثة رئيس الهيئة
العلمية الاسلامية وفضيلة رئيس محكمة الاستئناف
الشرعية . ارجو ان تعملوا دولتكم على تأليف لجنة
تضم كبار العلماء والفقهاء ورجال القانون للاشتراك
بالتعاون مع اللجنة القانونية لمجلسكم الكريم بدراسة

دولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية : ان القانون
المدني هو في مجلسكم الكريم واعتقد ان قراءة الكتاب
الموجه من الحكومة الى مجلسكم الكريم تبين بأن
تشكيل وتأليف اللجنة انما هو من اختصاص مجلسكم
الذي فيه القانون لذلك ، الاسراع في تأليف اللجنة انما
هو من عمل المجلس .

الرئيس : هذا المشروع موجود لدى مجلس
الاعيان ، وعلى كل حال غداً سيعقد مجلس الاعيان
جلسة وسأرجو دولة رئيسة النظر بهذا القانون

دولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية : السلي
اقصده من قول في مجلسكم اعني مجلس الامة ورفعت
الحكومة يدها عن هذا القانون وهو بيد مجلس الامة .

الرئيس : سأكل دولة رئيس مجلس الاعيان

الاستاذ المكاوي نائب اربد : شكراً .

(ب)

الامين العام : وهذا سؤال مقدم من فضيلة
الشيخ علي المكاوي

سؤال رقم (٨)

تاريخ - ١٠/١٠/٦٤

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية طيبة وبعد ،

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي
وزير التربية والتعليم بموجب قانون التربية والتعليم
الذي أجازته هذا المجلس تعليم الدين الاسلامي بالمدراس
الخاصة اجبارياً ؟

أرجو اعلامي هل قامت هذه المدارس بتطبيق
هذا القانون لما يتعلق بهذه الناحية في مدارسها وهل
يقوم موجهوا التربية والدين بواجباتهم نحو هذه

مشروع القانون المذكور واعادة النظر فيه على ضوء
التوجيهات التي تضمنتها الرسالة الملكية السامية قبل
عرضه على المجلس ، والتكرم باعلامي بالاجراءات
التي يقرر مجلسكم الكريم اتخاذها في هذا السبيل .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

الاستاذ المكاوي نائب اربد : معالي الرئيس
الذي اطلبه من دولة الرئيس الاسراع بتأليف
اللجنة لوضع مشروع القانون المدني حسب ما جاء
بالكتاب السامي من قبل جلالة الملك المعظم على ان
يكون هذا القانون منبثقا عن الشريعة الاسلامية والفقه
الاسلامي واني بهذه المناسبة اقترح ان يكون هذا
القانون او ان يسمى هذا القانون باسم (مشروع
القانون الشرعي المدني) (الشرعي) معنى ذلك انه
منبثق عن الفقه الاسلامي و (المدني) معنى ذلك انه
يتفق وتطور الاحوال والازمان ويتلاءم مع الوقت
الحاضر اجتماعيا واقتصاديا والذي ارجوه من دولة
الرئيس وهو الحريص جدا على ايجاد هذا القانون
ليكون باكورة خير تقوم بها وزارته الجلية في عهد
جلالة الملك المعظم ويكون هذا القانون باكورة لجميع
الدول العربية لتعمل به . واني ارجو من دولة الرئيس
ان يسرع في تأليف هذه اللجنة وان يستعين بالخبراء
والعلماء من الدول العربية الاخرى سيما سوريا ومصر
والعراق وعدم الاكتفاء فقط . . .

الرئيس : هذا مطبق بسوريا .

الاستاذ المكاوي نائب اربد : الذي اقصده مثلا
الاستاذ مصطفى الزرقا والاستاذ ابو زهره وغيرهما
من رجال الفقه والقانون في العالم العربي الاسلامي :
التمس : ان شاء الله

لجنة أمن الدولة

المدارس على الوجه الاتم ولاسيما وأن المدارس فتحت أبوابها حديثاً .

واتبلوا فائق الاحترام ،

نائب لسواء ارباب

علي المكاوي

هذا جواب معالي وزير التربية والتعليم

الرقم - ٣٢٥٥٧/٥/٥٦

التاريخ - ١٩٦٤/١١/٤

المراتق - ١٣٨٤/٦/٢٩

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٠١/٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٤/١٠/١٩ الموجه الي والمرسلة نسخة منه الى دولتكم وذلك حول السؤال رقم (٨) المؤرخ في ١٧/١٠/٦٤ المقدم من النائب الشيخ علي المكاوي.

لقد ارسلت الى جميع مديري التربية والتعليم التصميم التالي بشأن المدارس الخاصة رقم ٢٩٨٤٧/١٢/٨١/١٠ تاريخ ١٩٦٤/١٠/١٧.

وارجو ان تعمموا على جميع المدارس الخاصة اهلية واجنبية في لوائكم ان توافيكم خلال اسبوعين من تاريخ كتابكم بالجواب على ما يلي.

هل باشرت هذه المدارس العمل بما تضمنه قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ ، واذا كانت قد باشرت ذلك فالى أي مدى وصلت في تطبيق القانون ، وبصورة خاصة مواد الفصل العاشر المتعلق بالمدارس الخاصة .

ارجو ايلاء هذا التصميم اهتمامكم لكي اعم النتيجة التي ستوصلون اليها بالسرعة الممكنة .

ويوضح من هذا التذييل ان سؤال النائب المذكور مما يشغل حليمة مفسون التعميم وسأوفي دولتكم بما اتوصل اليه من معلومات في حينه .

ونفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ، وزير التربية والتعليم
بشير الشياخ

الاستاذ المكاوي نائب اربد : معالي الرئيس : نعي الي من بعض من يوثق بصحته من المدارس الخصوصية بان المعلمين الذين يقومون بتدريس الدين في المدارس الخصوصية اغلبهم ليس من المسلمين كما وان الدين في المدارس الخصوصية لا يعنى به عناية كافية او تامة ولا يلاحظ من قبل موجهي التربية والتعليم الامر الذي حدا بي الى توجيه هذا السؤال الى معالي وزير التربية والتعليم ، كماواني بهذه المناسبة ارجو ان اذكر او اشير الى ان بعض المدارس في الاولوية يقوم بتدريس الدين فيها للمعلمات من غير المسلمين ، وهذا مما لا يتفق وهذا طبعاً لا يوجه التوجيه الكامل الكافي لبنات المسلمين في المدارس التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم ولذلك فاني اهيب بمعالي وزير التربية والتعليم ان يولى هذه الناحية جل عنايته ويلاحظها ملاحظة تامة واننا نأمل من ذلك ان يكون ذلك اجدي وانفسخ في القريب العاجل ومستعد ان آتي بالعلماء معلمات مسيحيات يدرسن الدين الاسلامي لبنات المسلمين .

السيد العوران نائب الطفيلة : معالي الرئيس
حضرات الاخوان

على ما اعتقد ان هذه هي الجلسة الأولى لمجلسكم الكريم بعد الزيارة الكريمة التي تفضل بها حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين للعظم الى مقاطعات والوية بملكته السعيدة وكلكم يعلم بانها كانت كتابتكم

موقفه ومؤزرة ، الا انها تمتاز بكثير من الدقة والعناية الابوية التي ابدتها جلالتة حفظه الله نحو امرته ، فلقد أصدر اوامره السامية الى حكومته الرشيدة لتلبية المطالب الضرورية في كل اراء وقضاء تشرف بزيارته السامية واكد ان يكون العمل بذلك فوراً واننا بوصفنا نخل الاسرة الاردنية فلا يسعنا الا ان نرفع لاعتاب جلالتة عظيم شكرنا وصداقك ولائنا مجددين العهد ان نكون معلمين اثناء اوفياء بجميع مهنا الملقاة على عاتقنا ، وبهذه المناسبة وقبل ان اختتم هذه الكلمة ايضا بشكر المجلس الكريم الحكومة الرشيدة بما قامت به من جهد في هذا السبيل وهذا لعمرى اقل واجباتها باعتبارها الاداة المؤولة عن تنفيذ ما يطلب اليها من امور سائين المولى العلي القدير ان يحفظ جلالة الملك الحسين المعظم راعيا اميناً وقاتداً حكيماً ومرشداً هادياً والسلام عليكم .

الرئيس : شكرا

الاستاذ جمو نائب عمان : معالي الرئيس ، على كل حال نشكرا الزميل المحترم على هذا الخير الاتماني او الاملائي وبما يخصني هو او يمثلني في هذه الملاحظة .

في ملاحظة بان هذا البلد ملكا وشعباً وحكومة مسؤولون عن تاريخ الاسلام ورجالات الاسلام للمحافظة على تاريخهم وراثتهم واجدادهم ولا يخفى على كل ذي بصيرة في هذا البلد وفي اي بلد عربي واسلامي ما للفسارة التي تشن على الاسلام وراث الاسلام ورجالات الاسلام من اعداء الاسلام . وانا اعتبر ان كل تعاون من قبل المسؤولين ومسؤولتهم على هذه الفارة انها مسؤولية يحاسب الله سبحانه وتعالى عليها يوم القيامة .

الرئيس : يا اخوان . . .

الاستاذ جمو نائب عمان : يجب ان ينشر هذا ، لان هذا الفلم يعرض في الاردن . . . ان بعض المجرمين يسطون عليه ويطرحونه ارضاً ثم يضربونه ويهينونه ، هذا تشويه لرجالات الاسلام الذين اقلوا العدل ، لذا انا ارجو من الحكومة ان تمنع مثل هذه الافلام من العرض في دور السينما في المملكة ، كما وارجو من معالي وزير التربية والتعليم الا يسمح بمجرد ان يجيز لجنة الرقابة عرض فيلم في المملكة ، للطلاب ان يشاهدوا مثل هذه الافلام قبل ان يتأكد بنفسه او عن طريق من يثق به من سلامة الافلام من الدس الرخيص على تاريخ ورجالات الاسلام ، كما وارجو من الحكومة ان تشكل لجنة يكون اعضاءها ممن فقهوا تاريخ الاسلام وتاريخ رجالات الاسلام ويتبينوا مواطن الخطر والدس في هذه الافلام لأن اعضاء اللجنة الذين يحضرون مراقبة الفيلم لمشاهدة الفيلم هؤلاء لا يستطيعون ان يؤدوا واجبهم ويحافظوا على اخلاق شبابنا وبناتنا ورجالاتنا

هذه نسخة من اصل

الاستاذ الملكاوي نائب اريد : اؤيد هذا الاقتراح .

دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية : في بياننا الوزاري وفي ممثل عملنا ذكرنا باننا نسعمل متعاونين مع مجلسكم الكريم في كافة النواحي والشؤون التي تهم البلد واعتقد باننا عندنا من الشعور ما عند سماحة الأخ الاستاذ جمو .

الاستاذ جمو نائب عمان : هذا اريده : دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية بولكن اعتقد بان الوقت الذي يتسع للاستاذ لمشاهدة الافلام لا يتسع لنا فارجو عندما نقع عنده ملاحظات من هذا النوع ان يقدمها لنا شفهاً بجلسة خاصة لتتلاق ذلك واما برسالة خطية لتعمل على اساس التعاون الذي قائمه في سبيل خدمة هذا البلد .

الاستاذ جمو نائب عمان : تعليقاً على النقطة التي وضعها دولة الرئيس الواقع اننا ليس عندي من الوقت ما يمكن ان احضر الافلام .

دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية : على السمع اذن ؟ الاستاذ جمو نائب عمان : اي نعم .

الرئيس : على كل حال دولة الرئيس اذا امكن ترجوان تعبدوا النظر في تشكيل لجنة مراقبة الافلام .

وزير الزراعة : كلمة بامعالي الرئيس

الرئيس : بنفس الموضوع ؟

وزير الزراعة : اي نعم .

الرئيس : انتهى .

وزير الزراعة : لم ينته فاذا سمحت ، الاستاذ الشيخ قال الان اني سمعت واخبرت ، لعله واعتقد ان هذه الاخبار التي وصلت الاستاذ

جمو فيها من المفاتل مما لاتتفق وواقع الامر الذي تفضل به لذلك رغم ان دولة الرئيس اوضح لمجلسكم الكريم كل الوضوح بان الحكومة معني كل العناية بالنسبة لهذه المواضيع الهامة لذلك ارى ان يحال الموضوع كما تفضل دولة الرئيس لوزير الداخلية وان يتحقق بالنسبة لما قاله الاستاذ لان واجبتنا في هذا المجلس ان نتحقق من الاشياء قبل ان ناتي ونقول سمعنا .

الرئيس : على كل حال ، سأذهب يا استاذ جمو انا واياك لمشاهدة الفيلم .

الاستاذ جمو نائب عمان : الواقع انا دائماً احرص ان اكون دقيقاً في ابداء ملاحظاتي ، حتى اذا ما اُثرت موضوعاً في المجلس لا اكون مغالياً او ناقلاً عن انسان غير ثقة في هذا التقييم يصورون زوجة معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه انها (تفتندر) باللغة العامية ومعروف ان معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه من الرجال الذين اجاز لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يمتدوا وهم لم يتجاوزوا السابعة عشر من عمرهم لذلك انا لا انتقل هذا الخبر نقل لي عن اكثر من صديق .

الرئيس : يا استاذ . . . لا يجوز لزوجته ان (تفتندر) لزوجها . . . تزين يعني ، لا يجوز ؟ على كل حال يا استاذ اين التقييم يعرض الآن . . ؟

الاستاذ جمو نائب عمان : تفتندر لزوجها في بيتها .

السيد الدلقموني نائب اريد : مع شعور هذا المجلس وانا من اخضاله بان الحكومة وضلت رأسها جلالة الملك المعظم قد اهتموا دون اعلان بما وقع من

(أ)

المقرر : اقرار رقم (٢١) مؤجل من الجلسة السابقة وهو يتعلق بمشروع قانون المحامين النظاميين . دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية : في مشروع قانون المحامين النظاميين بعض المواد التي فيها اختلاف ومباينة بوجهة النظر بين اللجنة القانونية والحكومة فأرجو اذا سمح مجلسكم الكريم التأجيل لاحضر بالذات وانتاقش مع اللجنة القانونية لنذلل هذه الصعوبات . الرئيس : اذن نعيده الى اللجنة القانونية ، فهل يوافق المجلس على اعادته الى اللجنة ؟ .

الجميع : موافقون .

الرئيس : وعند اجتماع اللجنة نستدعي دولة الرئيس لحضور اجتماع اللجنة وبناقشها .

(ب)

الرئيس : القرار رقم (٤) يتعلق بموضوع قانون تسوية ديون المزارعين .

المقرر : كنا تلونا القرار والمخالفات واعترض ابرهاني عليه وقال بوجود نزوي كقرر عن المنصة لأني خالفت في القرار ، ولكن الحكومة طلبت تأجيل النظر في الموضوع حتى تدرس .

السيد المحامي نائب الكرك : لسو نعطي المجال لرئيس اللجنة ليناقش الموضوع .

المقرر : أنا مستعد ان ازل بالنسبة لهذا القانون .

الرئيس : لا يسلمان بك ، المقرر خالفت كعضو في اللجنة وهو يبدى مخالفته ، دعونا نبدأ بمناقشة القانون .

المقرر : الحكومة طلبت تأجيله وتأجل وذلك حتى تتمكن من التشاور مع وزير الزراعة لبيان وجهة نظرها حول هذا القانون .

اعتداء اسرائيلي على حدود الاراضي العربية السورية فشعوراً من هذا المجلس اقترح ان يقرر المجلس استنكار هذا الحادث من الناحية الشعبية ومشاركة الحكومة بهذا الاستنكار وابلاغ الجهات المسؤولة عن طريق معالي رئيس المجلس بهذا الاستنكار .

السيد الهوران نائب الطفيلة : انني على ذلك ، السيد ابو الغنم نائب مادبا : انني ، ونأمل من دولة الرئيس ان يعان او يطلع المجلس على ما اتخذ من اجراءات من قبل الحكومة الاردنية بصدد الاعتداء الاخير هذا .

دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية : ايدت .

الرئيس : ايدت ووضعت قواتها في حالة احتياط .

دولة رئيس الوزراء ووزير العدلية : الحكومة الاردنية تعتبر نفسها دوماً ومنذ سنوات خلت كما قال جلالة الملك المعظم ان اي اعتداء على خط الهدنة لأي قطر عربي انما يعتبر اعتداء على الاردن بالذات وقد استدعى وزير الخارجية السورية معالي السفير الاردني الدكتور صبيحي ابو غنيمه هناك وأبلغ الدكتور ابو غنيمه ان ينقل الى الحكومة السورية موقف الاردن مع سوريا الشقيقة الى آخر الحدود .

السيد ابو الغنم نائب مادبا : مع شكرنا لدولة الرئيس الا اننا واجبتنا نحن في حالة الاعتداء دون الرجوع الى الحكومة السورية اننا نساند بدون اي خبر .

الرئيس : انتهى الموضوع .

٥ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس : تتل مقررات اللجنة القانونية وارجو من المقرر السيد سليمان القضاة التوجه الى المنصة لتلاوتها .

مقرر

الرئيس : هذا القانون أجل الى ان يأتي وزير الزراعة ومعاينه الآن موجود، فأرى ان نبدأ بالقانون مادة مادة واذا كان لدى الحكومة أى اعتراض يمكنها ان تبدي.

لقد اتخذت اللجنة القانونية القرار رقم - 4 -
القر: 1 - أ - ، بأنه بالنسبة لقانون تسوية ديون المزارعين
لسنة 1999 وقررت رفضه أو نسبت رفضه لمجلسكم
الكريم ولما كان هذا القانون (مشروع قانون تسوية
ديون المزارعين لسنة 1999) لا يتلائم واطضاءات في
الأردن فإن الحكومة لا ترى مالمعاً من قبول رفض
هذا القانون ، أي مشروع سنة 1999 الذي اخذ
تقلاً وترجمة من القانون الفهرسي لأنه في الواقع
مقعد ولا يتلائم مع اوضاعنا في الأردن فلذلك أرى
ان نزيد قرار اللجنة

مدته إلا ان هناك كثيراً من الديون المتأخره لم يتقدم أصحابها بطايات تسجلها بموجب هذا القانون لأنهم مطمئنين الى عدم مرور الزمن عليهم وكذلك قسم من المدينين فضلاً عن ان هناك عدداً كبيراً ممن الدعاوى لم يبت فيها ، الواقع هذا القانون لم يحل مشكلة المزارع في هذا البلد . مشكلة المزارع مشكلة أجياعية خطيرة برأيي ان هذا المجلس مع الحكومة يتدارس الموضوع لإيجاد حل جذري يحل هذه المشكلة المستعصية الحكومات المتعاقبة حاولت تعالج الوضع عن طريق تأجيل الديون ، ثم جاءت بهذا القانون وأد به زيد الويل ويلات وزير المصايب التي سيتحملها المزارع فأنا برأيي وربما يستنكر ذلك على البعض . أنا برأيي أنه يجب ان يكون هناك حلاً جذرياً مثلاً كان تتبنى الحكومة شراء هذه الديون وتكون مبدية ودائنة بنفس الوقت وتتقاضى أجوراً من الدائن ومن المدين على هذه العملية وتقسط على أقساط طويلة ، واعتقد ان ثلاثة ملايين دينار يتعسر .

۱. ضمیمہ ۱۱

على كل حال أنا توقعت هذا . . . يتعلم على
المزاورع الارقي ان يقدمها وخاصة وان كثيرا من
الديون استحققت عليه ، ذلك من حيث القانون كما
هو طبيعي لاسبيل الآن ألا أأينا بجل جديد وأنا
برأي بالنسبة لخافي مازلت أصر عليها ، وأنا برأي
ولو أقر المجلس هذا القانون ان يتعاون المجلس مع
الحكومة على إيجاد حل جذري لحل هذه المشكلة .

السيد السحيمات نائب الكرك : قدمت الحكومة
قانون لتسيوية ديون المزارعين سنة ١٩٥٩
وكان هذا المشروع لا يفيق مع واقع هذا البلد
وتحت قانوناً مؤقتاً لعام ١٩٦١ بالرغم مما
له معالي عبد الرحمن باشا من ان هذا القانون

— قسمة —

استغنى اغراضه الا ان هذا القانون هو قانون مؤقت وقد جرت بموجبه احكامه في المحاكم فانجلس مدعو لأن يوافق على هذا القانون او يعدله او يرفضه بالشكل الذي يراه مناسباً ليكون قانوناً قطعياً اما ان الحكومة تسن قانوناً مؤقتاً وهذا المجلس يقول ليس امامنا قانون فهذا شيء غير صحيح ، إذن يجب علينا ان ننظر في القانون المؤقت ، ونقر ما نراه مناسباً وبالنسبة لحاجة البلد ولأن القانون المؤقت أيضاً يشبه المشروع من حيث انه لا يفي بحقوق المدينين وان الفائدة استعمرت على المدين وتضاعفت عن رأس المال عدة مرات بالنسبة لطول المدة فأعتقد أننا مدعوون باستعجال الى النظر في هذا الامر لنقرر توقيف الفائدة أو تخفيضها أو ما يلزم بشأنها .

السيد العروان نائب الطفياہ : ما تفضل به الزملاء كل وارد الا ان الامر يحتاج الى حصر الموضوع في ناحية تكون اجدى فعالية من استمرار البحث وعلما أن النص القانوني وارد في هذا المشروع الذي كان واصبح قانونا فيها بعد ، لاجتهاد في مورد النص وهو حدد سريان مفعول هذا القانون وباعتبار أن المدة انتهت فمعناه لا قانون هنا وكل ما في الامر أن يضع للرأى على ان الحكومة والمجلس الكريم متبادلين اوضح مشروع قانون جديد على ما تراه مصلحة البلد ومستلزماتها حتى أنه يتجنب المدين غبن الفوائد على اموال استغفها من أى جهة كانت سواء بنكية او من مرابين او تجار الى آخره ؟

السيد خليفة نائب عمان : الآن نعرض ان
المجلس الكريم رفض هذا القانون ، ليس هناك قيمة
للملأا للرفض لأن القانون ملغى سرى لمدة ميينه ونقلت
احكامه ولو فرضنا اننا صدقناه وهذا ما ينبغي ان
نعمله لأنه حقيقة واقعه وكل مزارع راجس المحاكم

وزير الزراعة : ياسيدي اذا سمعتم ، انسا
عندما ابتدأت قلت هناك مشروع قانون وهناك
قانون مؤقت ، نحن لم نصل بعد الى القانون المؤقت ،
اذا قلت ان مشروع القانون ان الحكومة ترحب
بالموافقة على رفض مشروع الفاساد لسنة ١٩٥٩
بموجب الفقرة أ - من قرار اللجنة القانونية ،
يعني لم نأت بعد الى بحث قانون تسوية ديون المزارعين
المؤقت .

اما بالنسبة لقانون تسوية ديون المزارعين فقد اوضح الاخوان من عبد الرحمن باشا ومن فضل بك ان هذا القانون قانون مؤقت اقيمت بموجبه دعاوى واستفدت اغراضه من ناحية تقدير مدة اقامة للدعوى وهناك دعاوى قائمة لدى الحاكم كثيرة لم يفصل بها قرارات وهناك قرارات اخذت واودعت لدى دوائر الاجراء لتنفيذها بموجب احكام هذا

daily life

القانون لذلك فإن الحكومة ترى بأن الموافقة على هذا القانون الذي انتهت اغراضه من ناحية مدة اقسامة الدعوى ضرورية لانها الدعوى القائمة في المحاكم ، كما انه يتوجب على الحكومة ان تعمل على وضع قانون جدي يلائم واوضاع البلد ويضمن حق المدين من استغلال المراهين في هذا البلد . هذا ما اردت قوله ، لذلك اذا سمحتم ارجو الموافقة على رفض المشروع كما اوصت بذلك الفقرة - أ - من قرار اللجنة وقبول القانون المؤقت كما ورد ذلك في الفقرة التالية من قرار اللجنة .

السيد ابو الغم نائب مادبا : ياسيدي القوانين التي في ال ٥٩ والتي في سنة ٧٧ ما انزلت لاهي - انجيل ولا القرآن . الا ان الذين صاغوها فنيون لا غير ، فالان القضية قضية مراي ومدين للمراهين قلة والمدينون كثر ، الان انا اقترح ان نبحث في موضوع الفائدة حتى يصار لصياغة قانون يخلص لواطنين من جشع المراهين .

المقرر : اشار بعض الزملاء الان كقولهم اننا الان امام وضع لابد من اقراره بحكم ان هذا القانون استنفذ اغراضه ، الواقع اننا ارد على هذا القول واقول ان السلطة التشريعية وهي هذا المجلس لما حق مراقبة واقرار القوانين المؤقتة التي تضعها الحكومة بالنيابة عن السلطة التشريعية ، هذا القانون اذا سلمنا بالامور الواقعية من حيث اقامة الدعوى لأبأس ، الا انه مع اقرارنا او مع شعورنا الجميع بضرورة ايجاد تشريع يحل المشكلة ومعالي وزير الزراعة شارك في الموضوع ، يبقى علينا موضوع الفائدة كما قال الاخ محمد سالم ابو الغم ، والواقع بإمكان هذا المجلس ان يعالج موضوع الفائدة ومن حقه ان يعطى بإمكانه ان يقول تبدأ الفائدة من تاريخ اقسامة الدعوى ومن

حقه ان يقول ان لفائدة ومن حقه ان يقول الفائدة واحد واثنين في المائة ، لماذا ؟ لان هذا القانون ما زالت نتائجه سارية ، قسط الديون من عشرة الى خمسة عشر الى عشرين سنة ، اذن الفوائد بإمكان هذا المجلس ان يعالجها ، صبح انه لا يجوز للمجلس الان ان يقول ان احكام المحاكم التي اتخذت ملغاة نحن الان نبحث من ناحية الفائدة ونعالج فيها ايضا بذات الوقت مشكلة فبماكاني انا . . . اصلا . . . (ولم رؤوس امواهم) الا انه في سبيل هذا التعطيل لأبأس لو ان المجلس خفض الفائدة من ٤٪ الى ٢٪ من تاريخ اقامة الدعوى أو من تاريخ الاستحقاق ، اي تاريخ تنفقون عليه ، وانا اصلا موضوع الفائدة استنكره واتفق مع الاستاذ جمو .

السيد حداد نائب اربد : جميع ما تفضل به الزملاء من الحديث عن مسألة تسوية ديون المزارعين وارد الا ان هناك نقطة جوهرية ومهمة تدور حول هدف واحد ايضا معين ، كل البلايا والمصاعب التي انتابت الفلاح الاردني جاءت عن طريق واحد بين هو المراي البشع الجشع في السوق السوداء الذي يعطي مبلغ معين مقابل فوائد ضخمة وعالية ، انا اقترح ان يحجر على المراهين في البلد وان يمنوا منعاً باتسا من تعاطي هذه المهنة واخذ هذه الاموال عن طريق الاراضي وان توجد مصارف شعبية تسد مسد هؤلاء المراهين الذين شلحوا المزارعين من اراضيهم .

السيد الخشمان نائب السلط : رأيي ان تكون الفائدة مقطوعة غير مربوطة بمدة ، هذا هو الاصح تعطى الفائدة ٣٪ او ٤٪ عن المدة كلها يكون اصح واكثر فائدة للجهتين .

المقرر : والله هذا ايضا اقتراح عظيم ،

السيد الدلقموني نائب اربد : معالي الرئيس . ما دام ان القانون موضوع البحث استنفذ اغراضه وانتهى فكيف نحن نقرر الفائدة او عدمها ؟

الرئيس : دعونا لسمع رأي رئيس اللجنة .

السيد المكشع نائب الكرك : القانون لا يتجزأ والقانون استنفذ اغراضه والاحكام التي صدرت بموجبه لا يمكن تصحيحها لانها اقررت باحكام قطعية من المحاكم فلا يجوز ان نبحث بهذا القانون اما بالرفض او القبول ، اما ان نزل الفائدة او نرفع الفائدة لا يجوز لانها اقررت باحكام قطعية واذا كان هناك اعتراض من قبل بعض الاخوان على الفوائد سواء كانت عالية او يجب تخفيضها فهذا يتطلب تشريع جديد والحكومة وعدت به .

المقرر : صبح ، نحن موافقون على القانون باستثناء الفائدة .

الرئيس : دعونا نسمع رأي كل واحد بوضوح .

السيد المكشع نائب الكرك : كسل ما هناك نحن نطلب من الحكومة بالحاج ان تأتي بتشريع جديد بالشكل الذي يتطلبه المجلس والقانون اما بالرفض او القبول .

الاستاذ جمو نائب عمان : الواقع هذا القانون لم يستنفذ اغراضه كما يقول معالي رئيس اللجنة الا من حيث اقامة الدعوى ، انما من حيث الاحكام القطعية وكل شيء صدر وانتهى ، نحن او السلاطين

السيد ملحيس نائب نابلس : في ظني واعتقادي بالنسبة لهذا الموضوع المدرج على جدول الاعمال وهو قانون تسوية ديون المزارعين ما دام انه استنفذ مفعوله الموافقة عليه كما ورد افضل وتعديل في مشروع قانون جديد يتضمن الاقتراحات ، تخفيضها او عدمها ، لان القانون او المشروع الجديد يلغى ما سبقه .

الرئيس : اولاً لدينا قرار من اللجنة القانونية اولاً هناك مخالفة من مقرر اللجنة السيد سليمان القضاء وايضا مخالفة اخرى لفضيلة الشيخ عبد الباقي جمو . فاقراً يا سليمان بك .

المقرر : اللجنة القانونية تقرر القانون ونقول ٤٪ من تاريخ الاستحقاق اي من عشرين سنة او من خمس سنين ، هذا الخلاف الاول . الخلاف الثاني انا والاستاذ جمو على موضوع الفائدة ، الاستاذ يقول لفائدة وانا اقول لفائدة مخفضة ، على اي حال

الرئيس : ياسليمان بك ، نضع المخالفة بالرأي اولاً .

السيد سالم ابو الغم نائب مادبا : يا معالي الرئيس الرجاء ايضاح فحوى قرار اللجنة .

الرئيس : قرار اللجنة يقول ان القانون المؤقت استنفذ مفعوله وانتهى .

المقرر : نحن امام قانون مؤقت ، من حيث اقامة الدعوى انتهى مفعوله ، انما لا تزال هناك دعاوى قائمة ونحن كمجلس نواب نستطيع ان نقرر الفائدة بنسبة اقل .

* حضر الان معالي وزير الخارجية السيد قنبري طوقان

هكذا حذرت

يدافعون عن الفائدة لا يدافعون عن فائدة منظمة من بنك أو غيره إنما يدافعون عن فائدتهم تركبت عن طريق مرابين لا قانون ولا نظام مناهم سوى جشعهم فما أرى أن تكون مناقشة هذا المجلس قبل اقتراح التصويت بل أساس الدستور الذي ينص على أن دين الدولة الرسمي الاسلام ، الاسلام يحرم الفائدة والاسلام لم يتجن على الاغنياء عندما حرم الفائدة إنما دافع عن حياتهم وعن بقائهم ، الفائدة تولد الاحتقار في قلب الناس وهذه الاحتقار تنقلب الى ثورة والاسلام عندما حرم الفائدة أراد ان يربط بين قلوب الاغنياء والفقراء وان يحول دون تحكم الاغنياء بالفقراء فمن شاهدنا حوادث كثيرة وبيوتنا هدمت عن طريق المرابين ، هذا الرى او هذه الفائدة لم تفرض على هذا المزارع المحتاج الذي اضطرت ان يستدين دينارا بكل من الحنطة ثم يتقلب هذا الكيل بعد سنة الى ستة ذنابر والستة ذنابر في السنة الثالثة الى ستة اكيال من الحنطة وهكذا في خلال عشرة سنوات هذا الدينار الواحد اصبح اكثر من الف دينار ولذلك عندما نقر الرى نحن الذين اقمنا اليمن على المحافظة على الدستور الذي ينص ان الاسلام هو الدين الذي ندين له ارى اننا نتجنب الحق والواقع ولذلك انا ارجو من الزملاء المحترمين ان يدافعوا عن الفلاح الذي يعتبر عماد البلد لا ان تدافع عن نفر من يجمعون هذه الاموال ويقيمون القصور في بيروت وسويسرا لان الذى يحفظ هذا الباد الفلاح والعامل والمزارع وليس المرابين .

الرئيس : يا استاذ ، الان المحاكم فصلت ببعض القضايا وقضايا لم تفصل بها ، القضايا التي فصلت بها كيف تريد ان ترجع ونقص الفائدة ؟
وزير المالية : يا سيدي ، مع تأييدي لما شرحه فضيلة الاستاذ جمر بخصوص استغلال الفلاحين لا

اني اقول نحن في معرض قانون موجود لان بيننا وهو قانون مؤقت اعطيت له مدة النفاذ المدة سنة ، اقيمت هناك قضايا وبث فيها على اساس هذا القانون وما وردا فيه من فوائد ، وهناك قضايا لا تزال موجودة في المحكمة لم يبت فيها حتى الان فالقرار (بحسب رأيي) الذي يتوجب عليها كحكومة وان تجلس ان تقر بان هذا القانون انتهى ونوافق عليه وفي هذا العمل انما نهدف الى الاتيان بمشروع قانون اتسوية ديون المزارعين وعند وضعه ويجيء الى هذا المجلس الكريم يستطيع كل نائب من النواب المحترمين ان يبدى رايه بالفائدة ان كانت قليلة او كثيرة زاما ان تأتي الان ونقر القانون ونعرض على الفائدة بالنسبة للقضايا الموجودة فلا يجوز لنا الرجوع الى التي بت فيها ولا يجوز ايضا ان نعلق مشروع القانون الجديد ونضع هذا سار على فائدة اهل ولذلك اقترح انسا ان يوضع بالتصويت الموافقة على القانون واستئجال الحكومة لتقديم مشروع جديد يتناقش فيه جميع الاعضاء بملي الحرية . اما موضوع الفائدة فيسمح لي فضيلة الاستاذ بكسل تواضع ان اقول ان الفائدة بالمره هذا شيء غير معمول به في كافة الدول الاسلامية والعربية على الاطلاق عندنا بنوك لا بل هو اكثر من هذا - عندنا دائرة قاضي القضاة في هذه المملكة تأخذ فائدة وعلى هذا الاساس يا سيدي انا لا اعتقد ان القوانين التي تسن يجب ان تكون بلا فائدة .

المقرر : الذي تفضل به معالي وزير المالية لو اجزنا ، اي لو جاز للحكومة ان تضع مشروع قانون جديد غير هذا ويقره هذا المجلس لمعالجة ديون المزارعين . اي سيعالج القانون الجديد قضايا ببت بها المحاكم .

(ضجة واصوات : لا)

انا برأيي انه يجوز لنا الآن ان نعالج موضوع الفائدة ، من ناحية دستورية الا يجوز لنا الآن ان نتناقش هذا القانون ؟ اليس هذا قانون ؟ الدستور يعطينا حق مناقشته . . .

الرئيس : (مقاطعاً) نحن نخالف النصوص القانونية ، انت عندما تعالج هذه الناحية كأنك تعالج اربع او خمس قضايا لحد الآن المحاكم لم تبت بها ، المادة الثامنة تقول :

كل مدين يتخلف عن اقامة الدعوى خلال المدة المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون لا يسمع منه بعد ذلك اي ادعاء بشأن السدين او مقداره او وجوده غبن في المعاملة .

معنى هذا ان هناك قضايا ببت فيها بموجب القانون وهناك قضايا لحسد الآن لم يبت فيها وهناك قضايا لم يتقدم اصحابها الى المحاكم حتى يبت فيها ، فعنى هذا انك تريد ان تعالج قضايا محدودة . .

المقرر : الاصل ان الحق للدائنين هو راسمالمهم واما الفائدة فهي استثناء . . .

الرئيس : هذا القانون امامنا ، ارجو ياخووان المحافظة على النظام . حتى تتمكن من دراسة القانون دراسة صحيحة .

السيد العكشه نائب الكرك : التصويت على عكسه .

— ضجة —

الرئيس : من يود الكلام يرفع يده .
(وهنا ابدى السادة : صلاح السحيات ، عبد الباقي جمر ، محمد الحشمان رغبتهم في الكلام)
الرئيس : تفضل يا صلاح بك .
السيد السحيات نائب الكرك : ياسيدي عرضت ان القانون هو قانون مؤقت ، القانون المؤقت عرض

على هذا المجلس فيجب ان ينظر فيه المجلس بالشكل السدي يراه مناسباً لتسفر الاحكام التي صدرت بموجبه بموافقة هذا المجلس والا فانه ليس بقانون وليس بموقت ، اذا سلمنا بما تفضل به معالي وزير المالية من انه يجب ان توافق على القانون كما وضع فهذه بادرة خطيرة تعرض المجلس الى انه لا قيمة لرايه ، القانون المؤقت عندما تسنه الحكومة تسنه لغايات مستعجلة يأتي الى هذا المجلس ليرى رايه فيه نعم ان القانون قد استنفذ اغراضه من ناحية اقامة الدعاوى وتاريخ مدة اقامة الدعوى ولكن هذه الدعاوى التي اقيمت هي بين مراب وبين مدين واستمرت لسنوات عديدة فأذن هناك عديد من القضايا لا يزال في المحاكم وهو في حالة صعب حلها . . .

الرئيس : القضايا التي فصلت كيف ترجع اليها . . .

السيد السحيات نائب الكرك : سأعرض لك هذه اذن نحن بموجب هذا القانون هناك قضايا فصلت وهناك قضايا لم تفصل وهناك قضايا مستمرة ولكن ، نحتاج يجب ان نقر ما يلزم بشأن الفائدة اذا سمحنا بالفائدة على طول فستستمر الفائدة على الذي فصل وعلى الذي استمر في النظر في المحاكم لتتظر فيه وعلى السلي سيفصل فيها بعد ، انما اذا قررنا شيئاً بالنسبة للفائدة فستتوقف الفائدة على الجميع ، يكفي ما اخذه خلال مائة عشر سنين او خمسة عشر او عشرين ، من هذا التاريخ .

وزير المالية : ما تفضل به الاستاذ صلاح غير وارد لان القانون المؤقت انا أقصره بأن كل قانون مؤقت مرفضة ، لأن يزداد عليه او ينقص او يرفض او يقر لكن هذا القانون يتخلف عن القوانين المؤقتة على الإطلاق لانه حدد له زمن ، انتهت النية فلم يبق له أثر ، لا يستطيع الان ان نقول ، اننا سنبتدئ هذا

هكذا حتى نصل

القانون ، ندعه ما شياً أما نقص الفائدة عن القضايا التي يبت بها ، انا لا اعرف ، الحكاية واضحة مثل الشمس لو كان هذا القانون يمكن الاستمرار فيه الى ان يعدل او يؤقن بقانون جديد قلنا ان هذا جائز ولكن هذا بامعالي الرئيس انتهى .

الرئيس : هناك ثلاث حالات ، حالة انتهت والمحاكم بتت فيها ، وبعض الحالات واطن انها ضيقة جداً وهي لا تزال حتى الآن في الحكم ، وبالنسبة للمادة الثامنة . . .

وزير المالية : ممنوع على اي واحد ان يتقدم .
الرئيس : الآن لما تأتي انت وتقر الفائدة انا بموجب القانون هل آتي انا وارفع دعوى على واحد وأقول له تعال ادفع لي ؟

المقرر : لا تطالب بمعالجة أصل الدين ، القضية قضية فائدة ومن حق هذا المجلس ان يناقشها ، نتائج القانون وتعديلاته تسمر عشرة وعشرين سنة فبإمكاننا ان نقول : كافة الديون التي اتخذ بها قرارات اولم تتخذ حتى الآن تصبح بدلا من ٤٪ ، ٢٪ ، ياسيدي . . .

ضججه .
التشريع ضرورة اجتماعية ومن حق المجلس للضرورة الاجتماعية الملحة في هذا البلد ان يضع حداً .

السيد الخشمان نائب السلط : الغاية من اقامة الدعوى هي تلبية الدين ، بمعنى اجراء آليائي ما بين الدائن والمدين ، لان هذا يتناول رأس المال ورأس المال قد يكون مضموم عليه الفائدة وأكثر من ذلك فالقانون أو واضع التشريع ما قصد فيها الفائدة التي نفيها وهي ٤٪ قصد الاجراء الحسابي ما بين الدائن والمدين بما يتعلق برأس المسال والفائدة المضمومة على رأس المال ، تبقى امامنا الفائدة التي يعرض لها القانون فنحن حق هذا المجلس ان ينظر فيما سواء كان

يرفعها او يزلها ، من حقه ، او يعطيها بصور مقطوعة ، هذا هو الواقع ، دليلي على هذا نص المادة الثامنة التي لا تعرض للفائدة ، التي تشير فقط الى الدين ، تقيم الدعوى حتى تثبت دينك

السيد ملحميس نائب نابلس : اقترح ان يوضع قرار اللجنة القانونية بالقصويت

السيد خليفة نائب عمان : بعض الزملاء يخلطون بين الموضوع وبين اصول التشريع ، بما يتعلق بالموضوع اي القاذ المدين من المراتي هذا لا يختلف فيه أثنان ، كلنا نجمع على ضرورة انقاذ المدين من المراتي ، هذا الموضوع كفاقت يختلف عن الموضوع الذي نحن بصدده وهو اصول التشريع فيما يتعلق باصول التشريع ، امامنا قانون حدد العمل به لمدة سنة فلا يجوز من ناحية فنية الا ان نصدقه لأنه اذا رفضنا فقد مفعوله فما هي الفائدة من رفضه ، واذا صدقناه ايضا فقد مفعوله وانما القضية قضية فنية ، لا يجوز خلطها .

المقرر : الفائدة مستمرة الى عشرين سنة .

السيد ابو الغنم نائب مادبا : ياسيدي معالي الوزير يقول ان القانون عرض لمدة سنة . فهل سبق حق المجلس ان يناقشه ام لا ؟

الرئيس : آه . معلوم .

السيد ابو الغنم نائب مادبا : حتماً الفائدة قابلة للتعديل .

السيد القلقموني نائب اربد : يا سيدي اذا كان هدف هذا المجلس هو حفظ حياة المزارع وتحليصه من المزاين ، الشفقة هذه وانا من الاشخاص الذين جربوا المزاين ، بحثا املاكي الزراعية كلها بسبب المزاين ، عيب ان احكي هذا امام المجلس وقد

اكون احد الذين ورثوا اراضي زراعية أكثر من غيري وبعثها بسبب المزاين وديون المزاين ، انسا برأيي ان هذا الجدل كله - مع قيمته - لا يساهم في تخليص المزارعين من المزاين ، انا رأيي اذا النخوة فينا وفي الحكومة ان نخلي بعد ارفضنا الجلسة ونضع مشروع قانون نقول فيه ان جميع الديون المترتبة على المزارعين سواء بت فيها او لم يبت او رفعت قضايها او لم ، تكون فائدتها فقط ٢٪ والذي حصل منه على اساس ٤٪ متكررة تحسب له من اساس الدين ، واضح صريح ، وهو عبارة عن مادتين او ثلاثة وتنتهي المشكلة .

السيد العوران نائب الطفيلة : مع تأييدي لرأي معالي الزميل عبد الرحمن باشا يحصر هذا الموضوع واقراه في الحال لانقاذ المدين من ويلات ومصائبه من جور الدائن سواء مراتي او غير مراتي ارجو ان اوضح للمجلس جملة وهي القاعدة العامة (الطعن في الميت حرام) وهذا ميت .

المقرر : انت تريد ان تسلب السلطة التشريعية حقها .

الرئيس : الآن الموضوع اشيع بحثا .

الاستاذ جمو نائب عمان : اذا سمحت لي كلمة

الرئيس : لا مانع ، على ان لا تطيل .

الاستاذ جمو نائب عمان : بالنسبة للزميل المحترم يقول اننا نبحث في أمر ميت هذا الحق ليس على المجلس بل الحق على الحكومة التي تأتي بالاموات الى المجلس . نحن في الواقع بالنسبة للفائدة التي اشار اليها معالي وزير المالية ان اي بلد مسلم لا يخلو من معاملته بالفائدة ، أو أن دائرة قاضي القضاة تعطي بالرقن ، هذه ليست حجة انما الحجة على الدين فتحوا المجال امام المزاين في هذه البلاد التي تراها لا تستطيع

ان ترفع رأسها من كثرة الويلات والدورات على المزاين والمستغلين ، من هنا ترى قوة التشريع في الاسلام نحن لم نخلط بين اصول التشريع وبين موضوع القانون القانون ، كما اشار معالي الزميل عبد الرحمن خليفة ، فلو كانت هناك مخالفة في اصول التشريع ، او مخالفة للدستور فهو وضع قانون مؤقت والمجلس قائم من غير ان يحال هذا القانون كمشروع الى مجلس النواب ، المخالفة هنا وليست في مناقشة هذا القانون المؤقت لأن مجلس النواب الحق في ان يناقش ، الواقع اننا لانعارض على الاطلاق ولا نصفي ديون المزارعين بموجب هذا القانون انما نفتح باباً جديداً على المزارعين يؤكد هذه الديون مع الفوائد بموجب قرارات من المحاكم وتبقى هذه القرارات سارية المفعول وللغوائد تراكم لأن المزارع لا يستطيع ان يؤدي هذه الديون الا بأقساط وما زالت الديون تبقى مؤجلة ومقسطة وتبقى الفائدة تراكم على ظهر المزارع ولذلك لا نكون على الاطلاق صفيين ديون المزارعين انما أوقفنا المزارع بعبود رسمية تحت ديون بتأييد من مجلس التشريع - مجلس الامة - وأرى بأن في هذا ظلماً صريحاً واحكاماً من المجلس في حق الدفاع عن المزارع ، لذا ارجو ان نوافق على اعضاء او على شطب الفائدة من الديون .

وزير الزراعة : معالي الرئيس .

بعد ان اشيع هذا الموضوع بحثاً في هذا المجلس وتفضل معالي الرئيس وفتح المجال امام كل نائب ان يبدى رأيه ارى ان ابين للنواب الكرام أن هذا القانون المؤقت لسنة ٦٢ يبين لكل من قرأ هذا القانون انه نجاه عادلا في حق المدين وليس في حق الدائن ، كما ان الفائدة التي لخص عليها هذا القانون فائدة أقل فائدة متعارف عليها ما بين الدول المجاورة وفي جميع دول العالم ، كما أنه ازيد ان اضيف شيئاً

هكذا حبه الوطن

بينه اخواني القانونيون سابا بك وانا لست قانونياً -
وزملائي بعدي وعبد الرحمن باشا والاخوان ، ان
هذا القانون يا اخوان قد بت في قضايا كثيرة بموجبه
واودعت لدى مأمور الاجراء للتنفيذ وجاء نص
مرج ١ - ٢ - ٣ - ، كيفية تنفيذه حتى في
حال الغلاء هذا القانون فهذه الاحكام بعد ان استشرت
كبار قضاة التمييز فيه ستسرى ولا يمكن نقضها ولا
يمكن ان تكون رجعية لذلك يا اخوان امسام المجلس
شيئان ، مع اني اعود وأرجو الأخ سلمان كتابت انه
كقرر لجنة يجب ان يحافظ على النظام اذا سمح لي
هاك بك وينتهي رأي اللجنة :

المقرر : انا لست ببعاء ، انا : -

وزير الزراعة : اذا سمحت دعني أكل ، انت
مقرر لجنة وان تحافظ على النظام وتبني رأي اللجنة :

الرئيس : هو كقرر لجنة وكعضو في اللجنة اه
الحق مخالفة فهو لما دافع .. يا سلمان بك دعني أكل :
هو كقرر لجنة واجبه ان يقرأ قرار اللجنة ويقرأ
مخالفته وهذا ما فعله :

وزير الزراعة : وان يقف ويدافع عن رأي
اللجنة واذا اراد ...

الرئيس : لما فصل الى هذه النقطة يا خالد بك .

وزير الزراعة : اذا اراد الاخوان اختصاراً
الوقت ان يوضع القرار ، اما قبول هذه القانون
ككل او رفضه .

الرئيس : اذا سمحتم .. هذا القانون اشجع بحثاً
لدينا قرار من اللجنة ومخالفة من المقرر ومن عضو
اللجنة الاستاذ جمو ، نضع المخالفة في الرأي فلي
يوافق عليها يرفع يده .

الاستاذ جمو نائب عمان : اية مخالفة ؟

الرئيس : مخالفتك ، اقرأها يا سلمان بك .
المقرر : مخالفة العضو فضيلة الشيخ عبد الباقي جمو :
المخالفة رأي لاكثرية المحترمة فيما يتعلق بالفائدة
اصلاً واقتراح شطب ما ورد في تحديد الفائدة :

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذه المخالفة ؟

الامين العام : واحد وعشرون وافقوا .

الرئيس : كم عدد الحضور

الامين العام : واحد واربعون .

المقرر : بلا فائدة ، خلص ، الاكثرية

الرئيس : اعود واكد من يوافق ...

الاستاذ الملكاوي نائب اربد : كلنا موافقين
على مخالفة الاستاذ جمو

- ضجه -

الرئيس : اسمحوا لي ،

السيد الحجابي نائب الكرك : لا تجسوز الموافقة
على اقتراح الاستاذ جمو او عدمها على اصول التشريع
او عدمه اهل هذا يتعارض مع اصول لا يتعارض .

الرئيس : يتعارض لكن مع الاسف الشديد
اخلفتنا العاطفة : اسمح لي يا وحيد بك يا ابا راتب .
نحن العاطفة لا يجوز ان نأخذنا بهذا الموضوع ، المجلس
له الحق الآن . يخرج من هنا عشرة نواب ويتقدموا
بمشروع قانون ويوقعوا عليه ويرفع للحكومة بشطب
الفائدة ، اما قانون انتهى وخلص لانه .

- ضجه -

هناك قضايا فصلت وقضايا لم تفصل وفي
قضايا بموجب القانون لا نقدر ان نقدمها للمحكمة .

السيد الحجابي نائب الكرك : من صالح اصحاب
القضايا الذين لم يتقدموا : التشريع الجديد .

بان القانون انتهى مفعوله القانون لم ينته مفعوله الا
من ناحية اقامة الدعاوي ، انما من ناحية استمرار
الفائدة فهي مستمرة على المدعين من الان وحتى يعود
نوح مرة ثانية .

الرئيس : هل من مانع ان تضعوا مشروع
قانون ؟

الاستاذ جمو نائب عمان : اولا نرد القانون .

الرئيس : ردوه ، وضعوا مشروع قانون
خلال خمسة عشر يوماً وقدموه لنا .

السيد كريشان نائب عمان : اقترح رد القانون
كما اقترح معاليك ووضع صيغة تشريعية مناسبة .

الرئيس : نقطة نظام . واحد واحد . تفضل

السيد حداد نائب اربد : اهم من كل شيء
واهم من القانون ان نحافظ على النظام وان ياخذ كل
زميل او كل اخ في هذا المجلس حقه في الكلام بعد
الاستئذان من معالي رئيس المجلس .

الرئيس : اذن كل واحد اخذ دوره في الكلام

السيد حداد نائب اربد : لذلك انسا الاحظ
بالنسبة للموضوع هذا ارتكبتا غلطين ، الغلطة الاولى
التي ارتكبتها المجلس انه اخذ رأي او استمعنا لرأي
المخالفين من اللجنة القانونية ولم نستمع لرأي اللجنة :

الرئيس : انا لا اريد ان يسجل بسان المجلس
اخطأ ، لان قرار اللجنة القانونية مرسل بقرار الى النائب
المحترم قبل فترة كافية .

السيد حداد نائب اربد : النقطة الثانية ، اننا
صوتنا وعددنا اصابعنا وهذه بادرة يا معالي الرئيس
ليست حسنة .

الرئيس : انت تحافظ على المزارع ككل اما
ان نأخذنا العاطفة فاننا اول من يوافق على شطب
الفائدة وباستطاعتني ان ارفع يدي الاثنين . هذا
القانون انتهى مفعوله اسمح لي يا سلمان بك ، انت
الان اقترحت عدم الفائدة كليا ، انت تخرج من
المجلس هنا وتتقدم بمشروع قانون والحكومة تقدمه
خلال اسبوع للمجلس ويناقش ، اما ان تأتي لقانون
فقد مفعوله ونقول : لا فائدة ، كيف ستلحق
الناس ... كيف ؟

السيد ابو الراغب نائب عمان : اقترح تشكيل

الرئيس : وكذلك هناك ناحية مهمة يا استاذ
جمو ، ناحية مهمة جسدا ، القانون كله مخالف
للمستور ، من اوله لآخره ، فكيف تحدد الوقت من
ناحية دستورية ؟ بموجب القانون الذي يقول خلال
سنة ؟ كيف ؟

السيد ابو الراغب نائب عمان : معالي الرئيس
اقترح تشكيل لجنة من اللجنة القانونية وبعض
الزملاء النواب للدراسة هذا الموضوع دراسة وافية .

- ضجه -

الرئيس : الموضوع الآن موضوع منتهى ،
الآن اذا المجلس يوافق على رد القانون ، انتهى ،
وتشكل لجنة الآن وتقدم مشروع قانون لتسوية ديون
المزارعين باقتراح جمو ، بعدم الفائدة ،

السيد الحجابي نائب الكرك : الا يشعر بهلنا
الشعور الا فضيلة الاستاذ جمو ؟ كلنا نشعر بذلك .

المقرر : الرد يترتب عليه نتائج كثيرة ، مادام
كلنا نقول نريد ان نعمل تشريعا يحدد الفائدة لماذا لا
نحدد الان ؟

السيد السحيمات نائب الكرك : يا سيدي ،
هناك خطأ بسيط بسيط يسيطر على بعض افكار الاخوان

هكذا حذرت

الرئيس : لا . لا . التصويت لم يكن صحيحاً الآن يا استاذ جمو ، انت لك مخالفة على قرار اللجنة القانونية وهذه المخالفة تقول فيها بشطب الفائدة نهائياً يمكن ان تتنازل عنها وتقدم مسح اخوانك بمشروع قانون لتسوية ديون المزارعين وينص فيه على عدم الفائدة ؟

الاستاذ جمو نائب عمان : ردوا القانون هذا

المقرر : الواقع رد القانون يترتب عليه نتائج كثيرة هناك قضايا بت فيها وقضايا لم يبت بها بعد الرئيس : انتهى مفعوله .

المقرر : لا . لا . لا . قضايا لاتزال مودعه ومقدمه في حينها ، الذي اقوله . . .

الرئيس : هل انت يا سلمان بك تدافع عن القضايا التي قدمت للمحاكم فقط ؟

المقرر : لا يا سيدى . معالى الرئيس ، يطالب بالفكرة القائلة ،

الرئيس : اسمعوا لنا قليلاً .

المقرر : معالى الرئيس يرى بحسب ما سمع من الاخوان ، اقتراحات ان يوضع تشريع جديد يحل محل هذا التشريع يعالج موضوع الفائدة لما دام يحل لانفسنا وضع تشريع جديد يعالج الفائدة لماذا لانعالج الآن موضوع الفائدة واماننا تشريع قائم ؟ محل المشكلة .

الاستاذ جمو نائب عمان : كانتفضل معالى الرئيس .

الرئيس : هذا القانون انتهى واللجنة القانونية ارضت برده ، موافقون ؟

ضججه -

الرئيس : الموقت .

وزير المالية : اي نعم

الرئيس : حتى .

وزير المالية : حتى يوضع تشريع جديد ، السبب في هذا صار مكرر متعمدة ان هذا لمدة سنة ، القضايا التي بت فيها لا يجوز التعرض لها ، اصبحت قانونية بحته للتنفيذ ، هناك قضايا لا تزال موجودة ، نحن الآن نقول انه ما دام انتهى هذا القانون بانتهاء السنة التي حددت له من الافضل ان تأتي من ناحية فنية كما قال عبد الرحمن باشا ان نعتبر هذا القانون نافذ بالنسبة للذي مضى والقضايا الباقية في المحكة اعملوا تشريع جديد اعملوا ما تريدون ، اما ان يستمر هذا القانون الموقت على فائدة بينما اقيمت قضايا وبت فيها ، يعني معناها الذي بت فيه آه والباقي نعمله ، اقترح يا سيدى وضع قرار اللجنة القانونية باكثريتها بالتصويت .

الرئيس : اقرأ القرار يا سلمان بك .

المقرر :

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٤ برئاسة معالى السيد مبارك الكشكش وحضور السادة المقرر سلمان القضاء ، فضل الداموني ، عبد الباقي جمو ، عيسى عقل ، زهير مطر . ونظرت بمشروع قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ . ووجدت ان المشروع المذكور

غير ذى موضوع بالنسبة لصدور القانون الموقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٤ قانون تسوية ديون المزارعين وتقرر عدم الموافقة عليه وتوصى المجلس الكريم برفضه .

مخالفة العضو فضيلة الشيخ عبد الباقي جمو

اخالف رأي الاكثرية المحترمة فيما يتعلق بالفائدة اصلاً واقترح شطب ما ورد في تحديد الفائدة .

الرئيس : هل يوافق المجلس على رد مشروع قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومه ؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص المشروع كما رفضه المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر مرفوضاً)

اما قانون تسوية ديون المزارعين الموقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣ فقد درسته اللجنة وقررت قبوله كما ورد من الحكومة وتوصى المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

مخالفة العضو السيد سلمان القضاء

اخالف رأي الاكثرية المحترمة فيما يتعلق بالفائدة فارى ان تكون الفائدة من تاريخ اقامة الدعوى وليس

لجنة الحكماء

الاسباب الموجبة

لقانون تسوية ديون المزارعين

○○○○

ان الفلاح في الاردن واقع تحت عبء من الديون كبير ، وهذا العبء يسبب له شللاً في انتاجيته ، والديون متسببه عن سوء وضعه المالي الذي دفع به الى الاستئانة من المرائين والتجار استئانة لم تقسم على الاسس السليمة المتبعة في التسليف الزراعي ، انما كانت تخضع بلشع المرائين فيضعون الفائدة التي تروق لهم وكثيراً ما زادت الفائدة عن ١٠٠٪ .

ولما كان لا بد من حل مشكلة الديون ، والتأجيل لا يحلها بل قد يعمل على ارباك المزارع وتضييق فرص ادخال التحسينات على زراعته ، وترك المزارع ليحلها بمفرده مباشرة مع الدائن يزيد في تعقيدها وقد تصير ارضه جميعها الى ذلك الدائن بسبب ارتهاها رغم كون معظم الدين في كثير من الحالات قد تم تسديده وفي هذا يزداد في عقم الاقتصاد الاردني وانخفاض مستوى معيشة الافراد .

ولحل المشكلة يجب ان تراعى مصلحة الطرفين المدين (المزارع) والدائن ويجب ان يستفاد من تجارب الدول الاخرى في هذا السبيل ، وانجح الطرق التي توصل اليها حتى الان هي ان يصاد النظر في العلاقة بين الدائن والمدين ويقدر الديون المترتب على المدين دفعها ، وان لا يحمل المدين اكثر مما يجب ان يدفعه يجعل الاساس لذلك اصل دينه والفائدة التي فرضت عليه والمقادير التي دفعت من تاريخ حصوله على الدين ، وتحقيقاً لهذا الغرض فيجب ان يقام مجالس خاصة لها سلطات قضائية تمكنها من النظر في هذه الامور وفي طرق تسويتها على ان يكون الاساس في دفع الديون المتبقية على الفلاح مقدراته على الدفع ، ولا يتحقق هذا الا اذا تسطت الديون تبعاً لظروف المدين الاقتصادية .

وكل هذا يتم وجود قانون يستند عليه في حل هذه المشكلة ويكون المرجع لاي من الطرفين المرتبطين بعلاقة الدين ، ولذلك رؤي من مشروع هذا القانون وأطلق عليه اسم (مشروع قانون تسوية ديون المزارعين) وقد اخذ هذا القانون عن قانون التفويض عن المزارعين القبرصي بعد ان تفتح من قبل لجنة عينت لهذا الغرض بما يتفق واطواع الملكية القانونية .

قرار رقم () لسنة ١٩٥٩

قانون تسوية ديون المزارعين

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩) ويعمل به اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني الكلمات والعبارات الآتية أينما وردت بهذا القانون ما يلي : -
(الدعوى) أي اجراء حقوقي امام أية محكمة قضائية .

(زراعة) البستنة الثمرية والحضرية والزهرية ، واستعمال الارض لاي غرض مسن الاغراض الزراعية بما في ذلك تربية المواشي والدواجن والنحل وزراعة الفواكه والخضار والحبوب والازهار والبذور والاشجار الحرجية وصناعة الالبان وما شابه ذلك .

(مجلس) مجلس تسوية الديون المؤلف بموجب المادة (٣) فقره (١) ويشمل اعضاء المجلس الذين لديهم تحويل بموجب المادة (٨) .

(الحكم) الحكم الصادر عن المجلس بموجب المادة (٢٤) او المادة (٢٦) .

(جمعية تعاونية) جمعية تعاونية مسجلة ، او تعتبر في حكم المسجلة بموجب قانون جمعيات التعاون .

(المبالغ المستحقة بموجب الحكم) المبالغ الواردة في الحكم بموجب المادة (٢٧) فقره (١) والمستحقة على المدين بوصفها جزء من دين او أي جزء غير مسدد بالاضافة الى الفائدة المتحققة بموجب الحكم .

(دين) جميع التزامات المدين نقداً او عيناً مؤمنة او غير مؤمنة سواء اكانت مستحقة في الحاضر او المستقبل بموجب حكم او امر او اتفاق لبيع اموال غير منقولة او غير ذلك وكذلك جميع التزامات المدين الناتجة عن أية عملية تعتبر برأي المجلس قرضاً .
ولا تعني كلمة (دين) ما يأتي :-

مجلس النواب
١٩٦٤

- أ - المبالغ المحتل تحتها في المستقبل .
 ب - اية حصّة من الناتج الزراعي يجب تأديتها عن ارض تزوع شراكة .
 ج - أي مبلغ يطلب بوصفه ضريبة أو رسماً أو غرامة بموجب قانون جباية الاموال الاميرية .
 د - أي مبلغ لم يسدد بسبب مرور الزمن بموجب نص أي قانون معمول به في الوقت الحاضر .
 هـ - أي قرض منحه المصرف الزراعي .
 و - أي قرض أو دين حكومي أو شبه حكومي كديون وقروض المؤسسات التالية :-
 مجلس الاعمار الاردني ، وكالة غوث اللاجئين ، بعثة الولايات المتحدة للمساعدة في الاردن ، صناديق الايتام .
 ز - أي قرض منح من قبل جمعية تعاونية .
 ح - أية أجور أو رواتب لمستخدم أو عامل عن خدمات ادبت للمدين خلال شهر واحد قبل تقديم الطلب بموجب المادة (٩) على ان لا تزيد عن عشرين ديناراً لآي واحد منهم .
 (المدين) الشخص الذي يعتمد عادة في أسباب معيشته بصورة رئيسية على الزراعة .
 أو الذي يستغل أرضاً بنفسه أو بمساعدة أفراد عائلته أو بواسطة عمال مستأجرين ،
 أو الذي يملك أرضاً تقدر قيمتها حسب سجلات الأراضي بمبلغ لا يزيد على ألفي (٢٠٠٠) دينار اردني . ويشمل ذلك جماعة من الاشخاص يتقدمون مجتمعين بطلب بموجب المادة (١٠ - أ) .
 (عائلة) الزوج أو الزوجة ، والابن ، والابنة ، واب وام المدين ، أو ايا منهم اذا كان يعتمد كلياً أو جزئياً على دخل المدين .
 (التسوية) التسوية الودية والجبرية بأمر من المجلس .
 (الدخل الإضافي) أي دخل يجنيه المدين من أي مصدر غير الزراعة .
 وتشمل عبارة (عضو المجلس واعضاء المجلس) رئيس المجلس وكل نائب رئيس للمجلس .
 المادة ٣ - ١ - تنفيذاً لاحكام هذا القانون يعين مجلس الوزراء مجلساً لتسوية الديون يعلن عنه في الجريدة الرسمية .
 ٢ - يتم تعيين الاعضاء بناء على تنسيب وزير الاقتصاد الوطني بالتشاور مع وزير العدلية ويراعى في اختيار الاعضاء ان يكون أغلبهم خائراً على كفاءات قانونية او لديهم خبرة في الاجراءات القضائية .

- ٣ - يعين مجلس الوزراء من بين اعضاء المجلس رئيساً ونواباً للرئيس .
 ٤ - يحق لمجلس الوزراء ابطال التعيين الذي جرى بموجب النقيضين (٢ و ٣) من هذه المادة .
 ٥ - يتقاضى العضو راتباً او بدل اتعاب حسبما يقرره مجلس الوزراء .
 المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للمجلس في عمان ، ويجوز لمجلس الوزراء ان يؤسس فروعاً له في أي مكان اخر في المملكة كلما وجد ضرورة لذلك ويعلن عن تأسيس تلك الفروع في الجريدة الرسمية .
 المادة ٥ - يعين مجلس الوزراء وبناء على تنسيب وزير الاقتصاد الوطني بالتشاور مع وزير العدلية ، موظفين للمجلس يقومون بأعمالهم حسب تعليمات رئيس المجلس ويتقاضون رواتب او بدل اتعاب حسبما يقرره مجلس الوزراء .
 المادة ٦ - تنفيذاً للصلاحيات المخولة للمجلس بموجب هذا القانون يتمتع المجلس بسلطة قضائية في كافة انحاء المملكة الاردنية ، ويجوز له ان يعقد الجلسات في أي مكان من المملكة يختاره رئيس المجلس .
 المادة ٧ - يقوم رئيس المجلس ، أو نائبه في حالة غيابه ، بتوزيع الواجبات على الاعضاء بين آن وآخر .
 المادة ٨ - ١ - أي موضوع خول المجلس بموجب هذا القانون صلاحية النظر فيه يتخذ القرار بشأنه من قبل الرئيس وعضوين آخرين من المجلس على الاقل . الا انه يمكن لأي عضوين أو أكثر من المجلس اتخاذ مثل هذا القرار اذا غوّلهم الرئيس هذه الصلاحية ، وتعتبر الاجراءات التي يتخذونها كأنها صادرة عن المجلس بمجموعه .
 اذا تألف المجلس من عضوين ولم يتوصلا الى اتخاذ أي قرار يعين رئيس المجلس عضواً اخر للاشتراك مع العضوين السابقين وحينئذ يكون القرار بالأكثريّة .
 ٢ - يجوز لرئيس المجلس تعديل أو تبديل الصلاحية الخطية التي يصدرها بموجب الفقرة (١) أعلاه على ان لا يمس ذلك صحة الاجراءات التي تمت بموجب التحويل السابق .
 المادة ٩ - ١ - يقوم المدين في خلال ستين من تاريخ اعلان تأسيس المجلس بتقديم طلب الى المجلس لتسوية دينه وفقاً لاحكام المادة (١٠) من هذا القانون .
 ٢ - مالم يكن المدين قد قدم طلباً بموجب الفقرة (١) من هذه المادة يجوز لأي من دائنيه خلال المدة المذكورة في تلك الفقرة التقدم بطلب الى المجلس .

هكذا من الأصل

٣ - بالرغم مما ورد في الفقرة (١) يجوز للمجلس ، لأسباب كافية ، ان ينظر في طلب اضافي يتعلق بأي دين اخذ قبل تاريخ الطلب الاول المقدم بموجب الفقرة (١) او الفقرة (٢) ، الا اذا كان مثل هذا الطلب المقدم بموجب اي من الفقرتين المذكورتين قد رد بموجب المادة (١٨) (٣) او بموجب المادة (٢٢) (١) (ب) او بموجب المادة (٢٢) (٢) .

٤ - لا يحق للمجلس النظر في أي طلب يتعلق بتسوية دين اخذ بعد تاريخ الطلب المقدم بموجب الفقرة (١) او الفقرة (٢) .

المادة ١٠-١ - يجوز تقديم طلب بموجب المادة (٩) (١) لتسوية :

أ - دين يلزم شخصين او أكثر مجتمعين ومفردين بوصفهم مدينين رئيسيين او غير ذلك اذا كان هؤلاء الاشخاص مدينين بموجب احكام هذا القانون ، واذا تقدموا بطلب موحد ، أو

ب - دين يلزم شخصين او أكثر بوصفهم ورثة لمدن متوفى تنطبق عليه احكام هذا القانون اذا كان أحد هؤلاء الاشخاص مدين بموجب هذا القانون واذا اشتركوا جميعاً في تقديم الطلب .

ويجوز للمجلس بموجب هذا القانون ان يصدر الاوامر المتعلقة بأي دين يشير اليه الطلب ، وتكون هذه الاوامر ذات صفة قطعية غير قابلة للتقاضي بأي قرار من أية محكمة .

٢ - اذا كان المدين بموجب هذا القانون مسؤولاً بالتضامن عن اداء دين او مسؤولاً عن ادايته بالتضامن او الانفراد بوصفه مديناً رئيسياً او مع اشخاص اخرين ليسوا مدينين بموجب احكام هذا القانون ، بإمكان هذا المدين - ويطلق عليه من الآن فصاعداً في الفقرة (المستدعي) ان يقدم طلباً الى المجلس بموجب المادة (٩) (١) يختص بما هو مسؤول عنه في ذلك والمجلس بعد النظر في الوقائع والظروف الخاصة بتلك الحال ان يصدر امراً يتعلق بالدين المطلوب من المستدعي حسبما يراه مناسباً وفقاً لاحكام هذا القانون ، ويكون هذا الامر الصادر عن المجلس قطعيّاً وغير قابل للتقاضي بأي قرار من أية محكمة . على ان يراعى في ذلك ما يلي :

أ - اذا كان المستدعي مسؤولاً عن دين بالتضامن مع أي شخص اخر من سبق التنويه عنهم ، وليس بالتضامن او الانفراد وكانت المسؤولية المترتبة على المستدعي فيما يخص الدين قد حددت بالامر المذكور قبلاً في هذه المادة فان الامر لا يؤثر على مسؤولية الشخص الآخر بالنسبة لهذا الدين .

ب - اذا كان المستدعي مسؤولاً عن اداء دين بالتضامن او الانفراد بوصفه مديناً رئيسياً مع أي شخص اخر من سبق التنويه عنهم وكانت مسؤولية المستدعي بالنسبة للدين قد حددت بالامر المذكور قبلاً فان مسؤولية الشخص الآخر تكون مساوية لمسؤولية المستدعي فيما يختص بجزء الدين الذي حدد بهذا الشكل او الذي تم تسديده نتيجة لاية تسوية ودية او جبرية او تخفيض من ذلك الدين اقره المجلس بموجب احكام المادتين (٢٤ و ٢٦) حسبما تكون الحال .

ج - اذا كان المستدعي مديناً رئيسياً ، وكان أي شخص آخر من سبق التنويه عنهم كفيلاً على الدين ، وكانت مسؤولية المستدعي فيما يتعلق بالدين قد حددت بالامر المذكور مسابرة ، فان مسؤولية هذا الكفيل تكون مساوية لمسؤولية المستدعي التي حددت او التي حددت ثم سددت نتيجة لتسوية ودية او جبرية او تخفيض من ذلك الدين أقصره المجلس وفقاً لاحكام المادتين ٢٤ و ٢٦ كما تكون الحال .

د - اذا كان المستدعي كفيلاً لأي شخص آخر كالمثله وكان هذا الشخص مديناً رئيسياً فيما يختص بدين ما فليس من صلاحيات المجلس ان يحدد مسؤولية هذا الكفيل ولكن للمجلس ان يأخذ بعين الاعتبار هذه المسؤولية عند اصدار الحكم ، ولا يتحول الدائن في هذه الحال ان يسترد من الكفيل هذا الدين بأي اجراء الا حيث يمكن تنفيذ الحجز لقاء ذلك الدين على أية أموال منقولة او غير منقولة خاصة بالكفيل لم توضع تأمياً بموجب الحكم لقضاء المبالغ المستحقة او حيث يظل مفعول الحكم بموجب المادة (٣٠) (٤) من هذا القانون .

٣ - اذا تخلف شخص عن الاشتراك مع أي شخص آخر في تقديم طلب يتعلق بدين مشترك وفق ما هو منصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة وثبت للمجلس ان ذلك راجع للتنقيب عن الملكية او لعدم بلوغ سن الرشد او لعتة او لأي مانع يتعلق بالاهلية ولم يكسّن لذلك الشخص وكيلاً معيناً او ولياً امر في الملكية فالمجلس يصرف النظر عن هذا التقصير ان يحدد مسؤولية ذلك الشخص بالنسبة لأي دين مشترك يشير اليه الطلب ، أو ان يسددها الدين المشترك والمجلس تنفيذاً لأي من الاغراض السابقة ، أن يجري التعديلات التي يراها مناسبة على الطلب .

المادة ١١ - يقدم الطلب المنصوص عليه في المادة التاسعة على النموذج المبين هذه الغاية موقعا ومصدقا بالطريقة المقررة .

المادة ١٢ - ١ - يجب ان يتضمن كل طلب يقدمه المدين بموجب المادة (٩) (١) بياناً يشتمل على ما يلي :

أ - اسم المكان الذي يقيم فيه عادة .

هكذا من الأصل

ب - أسماء وعناوين دائنيه ومجموع المبالغ التي يدعيها كل دائن بالنسبة لكل دين وفق ما يعرفه المدين ، سواء كان الدين يعتبر ديناً حسب نصوص هذا القانون أو لم يكن ، وبيان ما اذا كان المدين يقر هذه الادعاءات ام لا .

ج - كيفية وقوع كل دين على حده مع تفاصيل عن الدين الاصيل ونسبة الفائدة المقرضة د - تفاصيل أية ديون مطلوبة من المدين بوصفه وكفيل او مطلوبة منه بالتضامن مع أشخاص آخرين ، أو كان مسؤولاً عنها بالتضامن او الائتداد مع مدينين آخرين أو كفلاء بالإضافة الى اسماء وعناوين جميع هؤلاء الاشخاص .

هـ - تفاصيل عن اموال المدين المنقولة وغير المنقولة وما له من ديون على فريق ثالث وتحديد قيمة تلك الاموال والامكنة التي توجد فيها ، وتفصيل أي رهن عقاري أو حجز أو التزام آخر مع أسماء وعناوين شركاء الدائن في الملكية ان وجدوا .

و - تفاصيل عن أية اموال غير منقولة قد أفرغها المدين لخلال سنتين سابقتين من تاريخ طلبه مع ذكر اسم وعنوان المقرغ له .

ز - تفاصيل عن أي دخل للمدين من الزراعة .

ح - تفاصيل عن أي دخل اضافي للمدين .

ط - اقراراً بأن ديونه وأمواله كافه قد تضمنها البيان .

٢ - يتضمن الطلب الذي يقدمه الدائن بموجب المادة (٩) (٢) حسب النموذج الخاص ببياناً يشتمل على ما يلي : -

أ - اسم المكان الذي يقيم فيه الدائن عادة .

ب - المجموع الكلي لكل دين يطلبه الدائن من المدين .

ج - كيفية حصول كل دين على حده مع تفاصيل عن الدين الاصيل ونسبة الفائدة المقرضة .

د - اسماء وعناوين الدائنين الآخرين حسب معرفة الدائن .

هـ - تفاصيل عن اموال المدين بالتقدير الذي يعرفه الدائن حسبها ورد في الفقرة (١) (٨) من هذه المادة .

و - تفاصيل عن أي دخل للمدين من الزراعة بالتقدير الذي يعرفه الدائن .

ز - تفاصيل عن أي دخل اضافي للمدين بالتقدير الذي يعرفه الدائن .

ح - اقراراً بأن المدين يعتمد عادة في أسباب معيشته بصورة رئيسية على الزراعة .

المادة ١٣ - لا يجوز للدائن ان يسحب طلباً قدم بموجب المادة (٩) من هذا القانون الا بأذن المجلس ووفقاً للشروط والاحوال التي يرى المجلس ان من المناسب فرضها .

المادة ١٤ - ١ - لا يلغى الطلب المتقدم وفقاً لاحكام المادة (٩) من هذا القانون بسبب وفاة المدين او وفاة الدائن او افلاسه .

٢ - اذا آلت حقوق أو واجبات المدين أو أي دائن بسبب الموت او الافلاس او أي حادث آخر وقع بعد تاريخ الطلب المتقدم بموجب المادة (١) من هذا القانون الى أي شخص آخر فإن للمجلس ان يأمر باستمرار النظر في الطلب بين أولئك الاشخاص والمجلس تنفيذاً للاغراض التي سبق ذكرها ، ان يجري التعديلات التي يراها مناسبة في الطلب .

المادة ١٥ - يجوز للمجلس في أي وقت ان يكمل أي نقص ويصحح أي خطأ أو وصف في الطلب المتقدم بموجب المادة (٩) وذلك من اجل المساعدة على تحديد الديون التي يمكن ان تحدد وتسوى بموجب احكام هذا القانون .

المادة ١٦ - ١ - مع مراعاة احكام المادة (١٧) يصدر المجلس عند تسلم طلب مقدم بموجب المادة (٩) أمراً يعين فيه تاريخ ومكان النظر في الطلب مالم يكن هذا الطلب قد رفض فوراً بموجب المادة (٢٢) .

٢ - يبلغ المجلس هذا الامر بالطريقة المقررة للمدين ولجميع الاشخاص الذين وردت اسماءهم وعناوينهم في الطلب .

٣ - يجوز للمجلس بمحض اختياره ان يستجوب المستدعي بالقسم أو يدونه في التاريخ المعين بالفقرة (١) او في أي تاريخ آخر يعينه ويجب ان يدون مضمون الافادة التي يدلي بها المستدعي .

المادة ١٧ - ١ - يجوز لرئيس المجلس قبل ان يصدر أمراً بموجب المادة (١٦) (١) او في أية مرحلة تالياً من الاجراءات وبتحويل خطي مبدل بتوقيعه أن يعطي الصلاحية لأي عضو من اعضاء المجلس يذكر اسمه في هذا التحويل ، بأن يحقق في الطلب أو في أية مسألة تتعلق به بالطريقة التي يراها رئيس المجلس .

٢ - لكل عضو يملك الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة أن يأخذ الادوات من أي مدين أو دائن له صلة بالطلب أو من أي شخص آخر يرى انه يستطيع الادلاء بأية معلومات تتعلق بذلك الطلب ويقدم تلك الافادات مع تقرير يشأتها الى رئيس المجلس .

مجلس النواب

المادة ١٨ - ١ - للمجلس اذا لم يرفض الطلب فوراً بموجب المادة (٢٢) أن يأمر باصدار تبليغ للمدين بالطريقة المقررة (الا اذا كان المدين هو المستدعي نفسه) والى كل دائن ورد اسمه وعنوانه في الطلب . وان ينشر أيضاً اعلاناً يطلب فيه الى المدين والى جميع الدائنين ان يقدموا بياناً بالمدين على النموذج المقرر خلال شهر واحد من تاريخ التبليغ او نشر الاعلان العام ايها كان الاخير على أن للمجلس اذا كان مقتنعاً من ان المدين او أي دائن لم يتمكن لاسباب كافية من الامتثال لما نص عليه هذا التبليغ ان يحدد مدة اسرى لتقديم بيان بدينه .

٢ - اذا لم يمثل أي دائن لما نص عليه التبليغ والاعلان الصادر بموجب الفقرة (١) فيجوز للمجلس ان يصدر أمراً يعلن فيه بسان الدين الذي قصر الدائن عن تقديم بيان عنه سواء أكان هذا الدين قد شمله بيان المدين ام لا ، لا يمكن ان يسترد ، ويكون هذا الامر نهائياً لا يجوز النظر فيه او اتخاذ اية اجراءات بشأنه من قبل اية محكمة قضائية .

٣ - اذا لم يمثل أي مدين لما نص عليه التبليغ او الاعلان الصادر بموجب الفقرة (١) فيجوز للمجلس ان يرفض الطلب .

٤ - يجوز للمجلس ان يعيد النظر في الامر الصادر بموجب الفقرة (٢) او (٣) اذا قدم طلب لذلك واقنع المجلس بان الدائن او المدين او أي شخص اخر مذكور في المادة (١٢) (١) (٥) لم يعلم بالتبليغ او الاعلان العام المنوه عنه في الفقرة (١) او انه قد امتثل اليه او ان لديه اسباباً كافية لعدم الامتثال .

المادة ١٩ - ١ - عندما يقدم الدائن للمجلس بياناً بالدين بموجب المادة (١٢) (٢) او المادة (١٨) (١) يعين للمجلس تاريخاً يبرز فيه الدائن جميع الوثائق (بما فيها دفاتر الحسابات) التي ينوي ان يثبت بموجبها أي دين له بالاضافة الى نسخة طبق الاصل عن كل وثيقة من هذه الوثائق وعلى الدائن ان يبرز هذه الوثائق جميعها الى المجلس في التاريخ المعين .

٢ - يؤشر المجلس بالطريقة المقررة على كل وثيقة من الوثائق الاصلية المبرزة ويحفظ بالنسخ المأخوذة عنها بعد التثبت من مطابقتها للاصل ويعيد الوثائق الاصلية الى الدائن .

٣ - لا تقبل اية وثيقة بدني يوصفها اثنان ضد المدين او ورثته بقصر الدائن في تقديم بيان عنها بموجب المادة (١٢) (٢) او المادة (١٨) (١) . ولا تقبل ايضاً اية وثيقة في حوزة الدائن او تحت تصرفه ضد المدين او ورثته وفي صالح الدائن او أي شخص اخر يدعى بنحته في تسليم الدينين المنصوص عليه في تلك الوثيقة ، اذا لم يبرزها كما هو منصوص عليه في الفقرة (١) ما لم يقنع المحكمة التي تنظر القضية بان هناك اسباباً كافية لعدم إبراز تلك الوثيقة للمجلس .

المادة ٢٠ - مع مراعاة الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون يستدعي المجلس المدين وكل دائن لكي يوضح قضيته بشأن كل دين ، ويبدل غاية جهده لاقناعهم بالوصول الى تسوية ودية بشرط ان لا تصبح اية تسوية ودية سارية المفعول الا بعد ان يصادق عليها المجلس بموجب المادة (٢٤) (١) (أ) وان يشملها حكم صدر بموجب المادة (٢٥) (٥) .

المادة ٢١ - ١ - مع مراعاة الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون يجوز للمجلس ان يمارس جميع الصلاحيات المتعلقة بجلب واستجواب الفرقاء والشهود وابرار الوثائق كما يجرى في محكمة قضائية بموجب قانون اصول المحاكمات الحرفية .

٢ - يجوز للمجلس ان يطلب من أي شخص حضر أمامه الادلاء بآية معلومات او إبراز أية وثيقة في حوزته او تحت تصرفه مثلاً يمكن ان يطلب منه في محكمة قضائية .

المادة ٢٢ - ١ - يحق للمجلس ان يرفض أي طلب يتعلق بدني او ديون قدمت بموجب المادة (٩) في أي مرحلة من مراحل الاجراءات وذلك : -

أ - اذا اعتبر المجلس لاسباب تدون خطأ ان من غير المرغوب فيه تسوية تلك الديون او ب - اذا رأى المجلس : -

١ - ان المستدعي قد قصر في المثابة على ملاحقة طلبه ، او

٢ - ان المدين يحاول ان يستعمل احكام هذا القانون بقصد خداع أي دائن او أي شخص أشير اليه في المادة (١٢) (١) (٥) ، أو .

٣ - ان المدين قد حول من اسمه أية أموال خلال سنتين سبقت تاريخ الطلب بقصد خداع أي دائن .

٢ - يحق للمجلس ان يرفض طلباً قدم بموجب المادة (٩) اذا رأى :

أ - ان المستدعي او الشخص الذي يشير اليه الطلب لا يعتبر مديناً بموجب احكام هذا القانون ، أو ،

ب - ان هذا الطلب يتضمن ادعاء قصد به خداع أي دائن .

٣ - يحق للمجلس أيضاً ان يرفض طلباً قدم بموجب المادة (٩) في أية حالة من الحالات التالية :

أ - عند سحب الطلب من قبل المستدعي باذن من المجلس ، أو

ب - عندما يقنع المستدعي المجلس بانه سرى جميع ديونه .

مجلس النواب

المادة ٢٣ - ١ - اذا كان هناك شك او نزاع حول وجود الدين او مقداره او اذا كان هناك ادعاء من جانب المدين بان أية معاملة مالية تتعلق بالدين كانت غير عادلة او تنطوي على غبن فللمجلس ان يقرر ما اذا كان الدين موجود او اذا كانت المعاملة المالية غير عادلة او تنطوي على غبن والمجلس في كلتا الحالتين ان يحدد مقدار الدين . ويجوز للمجلس اذا رأى ان تلك المعاملة المالية كانت غير عادلة او تنطوي على غبن ان يلغي الدين كلياً او جزئياً او ان يعدل او يغير أي بند او شرط فيه ، على ان يعتبر الحكم او الامر المتعلق بالدين الصادر عن أية محكمة باستثناء الحكم او الامر الصادر برضى الطرفين او بغياب المدعى عليه ، اثباتاً قطعياً بالنسبة لوجود الدين ومقداره بين الطرفين .

٢ - قبل صدور أي حكم بموجب المادة (٢٤) او المادة (٢٦) فان المجلس بعد النظر في بيان الدين المتقدم له بموجب المادة (١٢) والمادة (١٨) او بعد سماع اقوال الطرفين والنظر في الاثبات المتقدم يحدد وفقاً لاية انظمة تصدر بموجب هذا القانون قيمة الدين الاساسي ومقدار الفائدة المترتبة (ان وجدت) المستحقة من تاريخ حصول الدين حتى صدور الحكم .

٣ - لا يحق لاية محكمة قضائية ان تعيد النظر في قرار المجلس الصادر بموجب هذه المادة والمتعلق بوجود دين او عدم وجوده او بمقدار الدين المطلوب من المدين او بأية معاملة مالية رأى المجلس انها لم تكن عادلة او تنطوي على غبن .

المادة ٢٤ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرتين (٣٠٢) من هذه المادة والانظمة الصادرة بموجب هذا القانون :

أ - حينما يتفق الدائن على تسوية ودية مع المدين بالنسبة لدين استحق للدائن واقرنت التسوية بموافقة المجلس ، يقوم المجلس باثبات ذلك خطياً ، او بـ حينما لا يوافق الدائن على اجراء تسوية ودية مع المدين بالنسبة لدين استحق له او حينما لا يوافق المجلس على تسوية ودية جرت بين الدائن والمدين فيجوز للمجلس ان يفرض تسوية لذلك الدين وان يصدر امراً بذلك .

٢ - على المجلس :

أ - حينما يوافق على تسوية ودية بموجب الفقرة (١) (أ) او

ب - حينما يفرض تسوية بموجب الفقرة (١) (ب) ،

ان يراعي قدرة المدين على تسديد مجموع الدين بأقساط سنوية متساوية ويشمل ذلك رأس المادة وفائدة سنوية ثابتة يحدد للمجلس نسبتها على ان لا تزيد عن ٥ ٪ (خمسة في المئة) موزعة على مدة لا تتعدى خمسين سنة وفق ما يراه المجلس ضرورياً لتحقيق ما يلي :

١ - الاتفاق على معيشة المدين وعائلته .

٢ - تمكين المدين من دفع المصاريف المطلوبة لزماعته .

٣ - تمكين المدين من دفع ما هو مسؤول عنه . في نطاق تعريف الدين الوارد في المادة (٢) .

٣ - تعني عبارة (مجموع الدين) وفقاً لفقرة (٢) المجموع الكلي لكافة الديون التي حددت بموجب المادة (١٠) او (٢٢) او المبالغ غير المتنازع عليها او غير المشكوك فيها ، ويجب ان يتضمن الحكم الصادر عن المجلس شروط أية تسوية اجريت بموجب هذه المادة .

المادة ٢٥ - اذا اثبت لدى المجلس مسألة تتعلق بالاجراءات المتخذة امامه عما اذا كان شخص ما مديناً او غير مدين بموجب هذا القانون ، فللمجلس ان يقرر في ذلك ويكون قراره قطعياً وغير قابل للطعن امام أية محكمة .

المادة ٢٦ - ١ - اذا اقتنع المجلس بعد النظر في جميع ظروف المدين بأن ديونه لا يمكن ان تسوى بالشكل المنصوص عليه في المادة (٢٤) وان ذلك المدين جدير بالاستفادة من احكام هذا القانون ومن الانظمة الصادرة بمقتضاه ، فعلى المجلس ان يقرر بأمر يصدره تخفيض ديونه للحد الذي يتفق مع قدرته على الدفع على اقساط سنوية متساوية لا تتعدى خمس عشرة سنة .

٢ - يقرر المجلس بموجب الامر الصادر عنه عند تخفيض دين المدين بموجب الفقرة (١) مقدار المبلغ الذي سيدفعه المدين سنوياً لتسديد الدين المخفوف والطريقة التي سيجري بها توزيع هذه المبالغ على الدائنين شريطة ان يأخذ المجلس بعين الاعتبار عند تحديد المبلغ الذي سيدفعه المدين سنوياً قدرة ذلك المدين على الدفع بعد تخفيض المبالغ التي يراها المجلس ضرورة للامور التالية :

١ - الاتفاق على معيشة المدين وحياة عائلته ان وجدت .

٢ - تمكين المدين من دفع المصاريف المطلوبة لزماعته ان وجدت .

٣ - تمكين المدين من دفع ما هو مسؤول عنه ان وجد في نطاق تعريف الدين الوارد في المادة (٢) .

المادة ٢٧ - ١ - يصدر الحكم على النموذج المقرر ، ويتضمن التفاصيل التالية بالإضافة لاية تفصيلات اخرى ينص عليها في ذلك النموذج :

أ - قائمة بأموال المدين المنقولة التي وقع عليها رهن او حجز او التزام او ادعاء حتى صدور الحكم ، مع تفصيلات الرهن او الحجز او الالتزام او الادعاء .

ب - اسماء المدين والقرى والاحياء والاراض والمواقع التي تقع ضمنها جميع اموال المدين غير المنقولة وقت صدور الحكم .

مجلس النواب

ج - امرا ينص على ان تكون :-

١ - جميع اموال المدين غير المنقولة وقت صدور الحكم والواقعة ضمن المدن والقرى والاحياء والمواقع الواردة في الحكم .

٢ - جميع اموال المدين المنقولة الواردة في القائمة المشار اليها في البند (أ) من هذه الفقرة تأميناً للمبالغ السوابع دفعها بموجب الحكم باستثناء تلك الاموال المنقولة وغير المنقولة التي يمكن ان يعينها رئيس الاجراء بموجب احكام المادة (٣٠) فقرة (٣) من هذا القانون .

د - امرا ينص على ان اية اموال منقولة موضوعة تحت التأمين لصالح اى من المؤسسات المشار اليها في الفقرات (هـ - و - ز -) من المادة الثانية ، قد تباع بعد تاريخ صدور الحكم بناء على رغبة الدائن ، واما ما يتبقى من ثمن الاموال بعد البيع يجب ان يدفع للمحكمة التي اودع لديها الحكم ويحق لرئيس اجراء تلك المحكمة التصرف به بالدفع كلياً أو جزئياً لسداد اى مبلغ مستحق لم يتم دفعه بموجب الحكم .

٢ - في المكان والزمان اللذين ابلغ عنهما المدين ودائتيه بالشكل المقرر يفسر الحكم للمدينين والدائنين الحاضرين ، ويجب ان يوقع هذا الحكم عند دفع الرسم المقرر ، من عضوين من اعضاء المجلس على الاقل على ان لا يسوثر غياب المدين او احد الدائنين على صحة الحكم و (مفعوله) .

٣ - يصبح الحكم ملزماً للمدين ودائتيه وورثة كل منهما من تاريخ توقيعه طبقاً للفقرة (٢) من هذه المادة ، على الرغم من كافة الاحكام والاوامر السابقة الصادرة من محكمة قضائية بشأن الديون المبحوث عنها .

المادة ٢٨ - ١ - عندما يصدر حكم بدين موطن عليه برهن او حجز او ادعاء على اية اموال منقولة او غير منقولة للمدين ، فان اى رهن او حجز او ادعاء من هذا القبيل يظل قائماً مدة استحقاق الدين المذكور في الحكم ، حتى يتم تسديده او يظل مفعول الحكم بموجب احكام الفقرة (٤) من المادة (٣١) .

٢ - ان اى تأمين او حجز على اموال غير منقولة وضع لسداد دين مستحق بموجب حكم او امر من اية محكمة قضائية يصبح باطل المفعول اذا بيعت تلك الاموال بموجب احكام المادة (٣٠) .

المادة ٢٩ - ١ - اذا لم يقدم طلباً خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع على الحكم الصادر بموجب احكام المادة (٢٤) او المادة (٢٦) من اجل اعادة النظر في ذلك الحكم بموجب المادة (٣٩) من الفقرة (١) او اذا قدم الطلب خلال المدة المذكورة وفصل فيه للمجلس فملى رئيس المجلس ان يودع الحكم التنفيذ لدى رئيس اجراء المحكمة الابتدائية التي يقيم فيها المدين عادة

٢ - عند ايداع الحكم بموجب الفقرة (١) من هذه المادة يقوم رئيس الاجراء بتظهيره بالعبارة التالية « اودع لدى محكمة بتاريخ ويوقع ذلك التظهير .

٣ - مع مراعاة ما ورد في المادة (٣٠) ، يفخذ الحكم بعد تظهيره حسبها نص عليه في الفقرة (٢) من هذه المادة .

ويوجه رئيس الاجراء بعد ذلك اشعاراً للمدين الوارد اسمه في الحكم يعلمه فيه ان الحكم قد اودع لديه ويحدد له المبالغ التي عليه دفعها بموجبه مع تواريخها ويطلب اليه دفعها .

ويوجه رئيس الاجراء ايضاً اشعاراً لكل دائن ورد اسمه في الحكم يعلمه فيه ان الحكم قد اودع لديه ويحدد له المبالغ التي سيدفعها له المدين بموجبه مع تواريخها ويطلب اليه الحضور الى مكاتبه لتسلم تلك المبالغ ، اذا دفعت في مدة لا تقل عن الاسبوع بعد التواريخ المذكورة في الحكم ، و

يودع رئيس الاجراء نسخة من الحكم المظهر لدى مكتب تسجيل الاراضي في المقاطعة التي تقع فيها اى من اموال المدين غير المنقولة الموضوعة تأميناً للمبالغ الواجب دفعها بموجب الحكم .

٤ - يعتبر ايداع نسخة الحكم لدى مكتب تسجيل الاراضي حجزاً على جميع اموال المدين غير المنقولة الموضوعة تأميناً للمبالغ الواجب دفعها بموجب الحكم .

٥ - ليس هنالك ما يمنع المدين ، وفقاً لاحكام هذه المادة من ان يدفع لدائره الاجراء كل او اى مبالغ مطلوبة منه بجميع الدائنين بموجب الحكم قبل التواريخ التي تستحق فيها هذه الدفعات وعلى رئيس الاجراء ان يرفض تسليم اية مبالغ قدمها للدفع لدائن معين فقط ورد اسمه في الحكم ، شريطة انه عندما يدفع المدين لرئيس الاجراء بموجب هذه الفقرة اية مبالغ كسا ذكر سابقاً تحسم منها اية مبالغ تتعلق بفوائد لم تستحق عليها كما تنص عليه اية انظمة تصدر بموجب هذا القانون .

٦ - عندما تدفع اية مبالغ لرئيس الاجراء بموجب الفقرة (٥) يقوم بتبليغ كل من الدائنين الوارد ذكرهم في الحكم اشعاراً يشتمل على ما يلي :-

أ - يخبره فيه بدفع هذه المبالغ الى رئيس الاجراء .

ب - يحدد فيه المبالغ التي ستدفع لها منها .

ج - يطلب اليه الحضور الى مكتب رئيس الاجراء لتسلم هذه الدفعات .

المادة ٣٠ - ١ - اذا تأخر المدين عن دفع المبالغ المستحقة بموجب الحكم عن موعد دفعها واستمر هذا التأخير مدة تزيد عن اثني عشر شهراً من التاريخ المحدد لذلك يجوز للدائن الذي استحق دينه ان يقدم طلباً خاصاً لرئيس الاجراء يطلب به اصدار امر يعلن فيه استحقاق جميع المبالغ

هكذا عند الدفع

المطلوبة بموجب الحكم فوراً بعد حسم القائمة غير المستحقة وعلى رئيس الاجراء اذا ما اقتنع بذلك ان يصدر هذا الامر . ولكن اذا كانت اموال المدين غير المتقولة التي يعتمد عليها في معيشته تقع ضمن حوض او منطقة اعلن رئيس الوزراء في الجريدة الرسمية انها مجدية فيجوز لرئيس الاجراء ان يؤجل دفع المبالغ المتأخرة لحين الانتهاء مدة سريان الاعلان.

٢ - عندما يصدر رئيس الاجراء امراً بموجب الفقرة (١) فله ضمن احكام الفقرة (٣) اتخاذ الاجراءات لبيع اموال المدين المتقولة وغير المتقولة الموضوعة تألياً للمبالغ المستحقة بموجب الحكم وأية اموال أخرى متقولة وغير متقولة للمدين وتسجيل أية اموال للمدين غير متقولة ذكرت في الحكم ولم يسبق تسجيلها باسمه من قبل واصدار اي قرار تنفيذي آخر يتفق له اعلمه كما لو كان حكم المجلس المودع اليه حكماً صادراً عن محكمة نظامية.

٣ - يجب التقيد بالاحكام التالية قبل ان يباشر رئيس الاجراء باجراءات بيع اموال المدين المتقولة وغير المتقولة بموجب الفقرة (٢) .

أ - على رئيس الاجراء :-

- ١ - ان يخصص مساحة من ارض المدين يرى انها ضرورية من اجل اعاشة المدين وعائلته ، او
- ٢ - ان يترك او يؤمن له بيتاً مناسباً للسكنى وذلك عندما تكون اموال المدين غير المتقولة مؤلفة كلياً او جزئياً من بيت او بيوت .

ب - تستثنى اموال المدين المتقولة التالية من البيع :-

- ١ - الالبسة الضرورية للمدين وعائلته ، والخزائن والصناديق اللازمة لحفظها والاشرة ومفروشات الخاصة به وعائلته .
- ٢ - الكتب والادوات والاعوية والاطباق الضرورية لمساعدة المدين في الحصول على اسباب المعيشة الاساسية .
- ٣ - زوج من البقر او بغل او جملان وحماراً او حماران . حسب ما يختاره المدين او عوضاً عما سبق ، حصانان او حصان واحد او بغل واحد مع احد الحيوانات السابقة حسبما يختاره المدين بالإضافة الى خمسة رؤوس من الماعز او الضان .
- ٤ - كل مالا يمكن الاستغناء عنه لاستعمال الحيوانات المستتاهة .
- ٥ - الملف الضروري لتغذية الحيوانات المستتاهة .
- ٦ - المؤن الكافية للمدين وعائلته لمدة (٩) اشهر .
- ٧ - بـ يكون كالمية لزراعة مساحة الارض المخصصة بموجب البند (أ) من هذه الفقرة .

ج - لا يقوم رئيس الاجراء ببيع أية اموال للمدين غير المتقولة موضوعة تأميناً لصالح المؤسسات المذكورة في الفقرات (هـ - و - ز) من المادة الثانية الا بعد اتخاذ الاجراءات التالية :-

- ١ - اخذ موافقة المؤسسة صاحبة الشأن .
- ٢ - تحديد مبلغ يجب الاحتفاظ به يمثل كافة القيمة التي تستحق بموجب ذلك التأمين ويشترط في ذلك ان :-
- ١ - لا يخصص بموجب البند (١) من الفقرة (٣) من هذه المادة أية ارض مؤمن عليها .
- ٢ - لا يترك للمدين بيتاً للسكن بموجب البند (أ) من الفقرة (٣) من بين امواله غير المتقولة والتي تقتصر كلياً او جزئياً على بيت او بيوت مؤمن عليها .

٣ - عندما تباع اموال المدين حسبها ورد في الفقرة (٢) تقسم السلطة التي اشرفت على البيع بدفع عائدات البيع لرئيس الاجراء وايداع البيانات التالية لديه :-

- أ - حساب عائدات بيع الاموال المتقولة وغير المتقولة الخاصة بالمدين
- ب - حساب منفصل بالعائدات المتحققة نتيجة لبيع أي جزء من هذه الاموال مؤمن عليها او محجوزة حين اصدار الحكم لصالح أية جهة غير المؤسسات المشار اليها في الفقرات (أ - و - ز) -

ج - حساب خاص بالعائدات المتحققة نتيجة لبيع هذه الاموال المؤمن عليها حين صدور الحكم لصالح المؤسسات المشار اليها في الفقرات (أ - و - ز) من المادة الثانية .

المادة ٣١ - ١ - عندما يبيع رئيس الاجراء أي اموال من احوال المدين بموجب الفقرة (٢) من المادة (٣٠) يقوم اولاً بتسديد نفقات البيع ثم بتسديد ما على المدين من ضرائب او رسوم .

٢ - بعد اجراء المدفوعات المذكورة في الفقرة (١) يتخذ رئيس الاجراء الخطوات التالية :-

- أ - يقرم اولاً باستعمال فائض عائدات بيع أي قسم من الاموال التي يجري لها حساب منفصل بموجب احكام البند (ب) من الفقرة (٣) من المادة (٣٠) لتسديد أية مبالغ مستحقة للدائنين بموجب الحكم لحساب الديون المؤمنة بأي تأمين او حجز حسب ترتيب استحقاقها ، واذا كان هذا الفائض غير كاف لتسديد كل هذه الدفعات فان رصيد الديون يعامل على مستوى واحد مع الديون غير المؤمنة .

مجلس النواب

ب - يقوم باستعمال الفائض الناتج عن بيع أي قسم من الأموال التي جرى لها حساب خاص بموجب أحكام البند (ج) من الفقرة (٣) من المادة (٣٠) لدفع أية مبالغ مستحقة للمؤسسات المشار إليها في الفقرات (هـ) و (و - ز) من المادة الثانية مؤمن عليها بتأمين على القسم المباع من الأموال .

ج - حينما يكون هنالك فائض بعد تسديد المبالغ المذكورة في البندين (أ و ب) يقوم رئيس الاجراء باستعمال هذا الفائض وأي عائدات متحققة من بيع أموال أخرى للمدينين لتسديد أية مبالغ أخرى مستحقة بموجب الحكم . وإذا كان هنالك الفائض غير كاف لتسديد هذه المبالغ فإن المبالغ المتبقية تعامل على مستوى واحد فيما بينها عند التسديد ويشترط أن أية مبالغ اذا دفعت بموجب الحكم عن أية سنة عند استحقاقها واصدرت المحكمة أمراً بموجب الفقرة (١) من المادة (٣٠) يتعلق بعدم دفع أية مبالغ أخرى استحققت في نفس السنة فإن أية مبالغ استحققت في تلك السنة ولم تدفع بعد تكون لها الأسبقية في التسديد في السنة التالية .

د - أية مبالغ تبقى بعد الدفع للدائنين بموجب الشروط السابقة يدفعها رئيس الاجراء للمدينين .

٣ - أن اجراءات رئيس الاجراء المتعلقة بهذه المادة تكون وفقاً لاية انظمة تصدر بموجب هذا القانون .

٤ - اذا لم يستطع رئيس الاجراء بعد بيع أموال المدين المتقولة وغير المتقولة بما في ذلك الأموال غير المتقولة الموهوبة لصالح المؤسسات المشار إليها في الفقرات (هـ) و (و - ز) من المادة الثانية أن يستوفي أية مبالغ مستحقة بموجب حكم مجلس يشهد بان هنالك المبالغ لا يمكن تحصيلها فإن مفعول الحكم يصبح باطلا .

المادة ٣٢ - اذا اعلم المدين المجلس بأنه ينوي التقدم بطلب الى محكمة قضائية من اجل الغاء حكم او امر اشير اليه في أحكام الفقرة (١) من المادة (٢٣) فيجوز للمجلس إيقاف أية اجراءات لاية مدة يراها ضرورية لتمكين المدين من الغاء ذلك الحكم او الامر .

المادة ٣٣ - ١ - لا يجوز لأية محكمة قضائية باستثناء ما نص عليه هذا القانون أن تتخذ أي اجراء ضد المدين ولا يجوز أيضاً اتخاذ أية اجراءات على طلب قدم بموجب قانون وضع الأموال غير المتقولة تأميناً للمدين رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣ بما يأتي : -

أ - أي دين ذكر في طلب بموجب المادة ٩ او مذكرة قدمت بموجب المادة ١٨ - ١ من هذا القانون وما زالت الاجراءات اللازمة بشأنها قيد النظر في المجلس أو

ب - أي دين استحق منه أي مبلغ بموجب حكم المجلس . او

ج - أي دين اصدر المجلس فيه أمراً بموجب المادة (١٨) فقرة (٢) .

٢ - لا يحق لأية محكمة قضائية أن تتخذ أي اجراء في الحالات التالية ضد أي شخص لا يعتبر مديناً بموجب احكام هذا القانون وكان مسؤولاً مسؤولاً مشتركة او منفردة بوصفه مدينياً رئيسياً او كفيلاً لأي شخص آخر يعتبر مدينياً بموجب احكام هذا القانون .

أ - أي دين ذكر في طلب قدم بموجب المادة (٩) او مذكرة قدمت بموجب الفقرة (١) من المادة (١٨) وما زالت الاجراءات بشأنها قيد النظر في المجلس ، او

ب - أي دين استحق منه أي مبلغ بموجب حكم المجلس الا اذا بطل مفعول هذا الحكم بموجب الفقرة (٤) من المادة (٣١) او

ج - أي دين اصدر المجلس فيه أمراً بموجب الفقرة (٢) من المادة (١٨) .

المادة ٣٤ - ١ - اذا تضمن الطلب التقدم بموجب المادة ٩ او المذكرة المقدمة بموجب الفقرة (١) من المادة (١٨) أي دين ما زال الاجراء بشأنه قيد النظر في محكمة قضائية او كان هنالك طلب مقدم بموجب قانون وضع الأموال غير المتقولة تأميناً للمدين رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣ فيقوم المجلس بأشعار المحكمة او الموظف المختص في دائرة تسجيل الأراضي بإيقاف الاجراء او الطلب ريثما يقرر المجلس اما رفض الطلب المتعلق بهذا الدين او اصدار حكم به وفي الحالة الاخيرة . واذا تضمن المجلس أي جزء من ذلك الدين في الحكم الذي اصدره او قرر ان لا وجود للمدين يلغى الاجراء او الطلب المتعلق بذلك الدين .

٢ - يظل مفعول أي اشعار صدر عن المجلس الى محكمة قضائية او الى الموظف المختص في دائرة تسجيل الأراضي بموجب الفقرة (أ) سارياً الا اذا انقضى او استبدل بأشعار آخر وصادر عن المجلس .

مادة ٣٥ - مع مراعاة احكام هذا القانون وبصرف النظر عما نص عليه في أي قانون آخر ، لا يجري تنفيذ أي حكم او امر صادر عن محكمة قضائية ولا تتخذ أية اجراءات بموجب قانون وضع الأموال الغير مقولة تأميناً للمدين في الحالات التالية : -

أ - تحصيل دين مذكور في طلب قدم بموجب المادة (٩) او في مذكرة قدمت بموجب المادة (١٨) (١) الا اذا رفض المجلس الطلب المتعلق بذلك الدين او

ب - تحصيل دين كان المدين قد استدانته بعد تاريخ الطلب التقدم بموجب المادة (٩) الى ان يتم دفع كافة المبالغ المستحقة بموجب الحكم او يبطل مفعول الحكم بموجب الفقرة (٤) من المادة (٣١) الا اذا كان بالامكان تنفيذ الحكم المتعلق بذلك الدين ببيع أموال أية متقولة او

مذكرة من المحامي

غير متبولة خاصة بالمدين لم تعتبر تأمينا لقاء المبالغ التي مستدفع بموجب حكم المجلس ولا تطبق احكام هذه الفتره لتحصيل دين استدانه المدين بعد تاريخ الطلب المقدم بموجب المادة (٩) لم يصرح المدين عند استدائه انه قدم ذلك الطلب .

المادة ٣٦ - بصرف النظر عما نص عليه في أي قانون آخر ، يعتبر أي حكم او امر صدر عن محكمة قضائية او أية اجراءات اتخذت لبيع أية اموال غير متبولة بموجب قانون وضع الاموال الغير متبولة تأمينا للمدين تتعلق بدين وقع بعد تاريخ الطلب المقدم بموجب المادة (٩) باطلا في كسل من الحالتين التاليتين :

أ - اذا تعارض مع أي امر صدر عن المجلس بموجب الفقرة (٢) من المادة (١٨) يتعلق بأي دين او تعارض مع أي قرار للمجلس صادر بموجب المادة (١٠) أو (٢٣) بشأن أي ديون ورد في حكم ساري المفعول .

ب - اذا تعلق بدين كانت وثائقه في حوزة الدائن او تحت تصرفه ولم يبرزها امام المجلس واعتبرها المجلس ضرورية بموجب المادة (١٩) الا اذا اتفق المجلس بأن هنالك اسباباً كافية لعدم إبراز تلك الوثائق امامه .

المادة ٣٧ - للمجلس عند تسلم طلب بموجب المادة (٩) ان يقوم بحجز اموال المدين غير المتبولة بالشكل المقرر وعند ذلك تعتبر هذه الاموال محجوزة بموجب قانون الاجراء الى ان يتم سحب الحجز او الغاءه .

المادة ٣٨ - لا يستأنف أي قرار او حكم صدر عن المجلس أو أي امر صدر عن رئيس الاجراء بموجب هذا القانون ولا يجوز تقديم اي طلب لاعادة النظر في أي منها إلا بموجب احكام هذا القانون .

المادة ٣٩ - ١ - مع مراعاة أية أنظمة تصدر بموجب هذا القانون يجوز للمجلس في حالة تقديم طلب من قبل أي شخص له مصلحة بذلك قبل تاريخ ايداع الطلب لدى رئيس الاجراء بموجب المادة (٢٩) فقرة (١) ان يعيد النظر في هذا الحكم او القرار أو أي امر يتعلق به سواء أكان هذا القرار او الامر قد ضمن في الحكم بموجب المادة ٢٤ فقرة (٥) او المادة (٢٦) فقرة (٢) أم لم يضمن ، والمجلس ان يصدر القرار او الامر الذي يراه مناسباً في هذا الشأن .

٢ - لا يحق للمجلس نقض أو تغيير أي قرار او امر او حكم صدر بموجب هذه المادة الا اذا اتفق بوقوع احتيال أو غشاً ظاهراً يتعلق به عل ان تعطى الفرصة لجميع الأشخاص ذوي العلاقة للظهور امام المجلس وتنازع وجهات نظرهم .

المادة ٤٠ - ١ - بصرف النظر عما نص عليه في هذا القانون يجوز لرئيس الاجراء ان يصدر امراً بتعديل الحكم وفقاً للشروط والحالات التي يراها مناسبة في الحالتين التاليتين :-

أ - عند تقديم أي طلب من قبل أي شخص له علاقة الى رئيس اجراء المحكمة التي اودع لديها الحكم بموجب المادة (٣٩) فقرة (١) .
ب - عند اقتناع رئيس الاجراء بأن المدين او اللائن قد اقرت احتيالا او تزويراً يتعلق بحكم اودع كما ذكر سابقاً او يتعلق بأي امر له علاقة مباشرة او غير مباشرة بذلك الحكم .

٢ - عند اصدار امر بموجب الفقرة (١) يعدل الحكم وفقاً للشروط المقررة في الامر ويجري تنفيذه وفقاً لذلك التعديل .

المادة ٤١ - ١ - لا تطبق احكام القوانين التالية على أية اجراءات ينظر فيها المجلس الا اذا نص هذا القانون على خلاف ذلك :-
أ - قانون البينات .

ب - قانون تسجيل المحاكم النظامية .

ج - قانون اصول المحاكمات الجزائية .

٢ - مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون تكون الاجراءات التي يتبعها المجلس في القضايا التي ينظرها والخاضعة لاحكام هذا القانون متفقة مع أية أنظمة تصدر بموجب هذا القانون .

المادة ٤٢ - مع مراعاة الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون لا يجوز لأي محام ينطبق عليه التعريف الوارد في قانون المحامين ان ينوب عن أي فريق في أية قضية امام المجلس ولا لأي وكيل اخر ان ينوب عن أي فريق في أية قضية امام المجلس دون اذن من المجلس نفسه .

المادة ٤٣ - ينشر كل امر صادر عن المجلس بموجب احكام الفقرة (٢) من المادة (١٨) كما ينشر كل حكم يصدره المجلس بالطريقة التي تحددها الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون .

المادة ٤٤ - يعتبر اعضاء المجلس وموظفوه ومستخدموه موظفين في الخدمة العامة بمقتضى قانون المقربات وتسري عليهم احكامه .

المادة ٤٥ - تعتبر جميع الاجراءات المتخذة بموجب هذا القانون اجراءات قضائية ضمن نطاق واغراض قانون المقربات .

المادة ٤٦ - بالرغم مما ورد في أي قانون اخر خيباً يجري حساب مدة مرور الزمن في أية دعوى او طلب استئناف او تنفيذ حكم او امر او اي اجراء اخر يتعلق بدين كان موضوعاً للبحث في أية اجراءات بموجب هذا القانون تستثنى منها المدة التي استمرت خلالها تلك الاجراءات والمسدة التي منع فيها الشخص ذو العلاقة بهذا الدين من تقديم الطلب او إقامة القضية او رفع الاستئناف او تنفيذ الحكم بموجب احكام هذا القانون حسب ما يقتضيه الحال .

هكذا
مجلس
النواب

المادة ٤٧ - يكون حق تسليم أية مبالغ مستحقة بموجب الحكم قابلة للتحويل بالشكل الذي تقرره الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ٤٨ - ١ - أي شخص يقوم بأي عمل من الاعمال التالية :

أ - يقدم بيانات كاذبة خطيه عن قصد او يقدم أي بيان كاذب يتعلق بأي إجراء بموجب هذا القانون او استجواب بموجب المادة (١٧) سواء دون امام المجلس بخلف اليمين او دونه .

ب - يبرز عن قصد وثيقة مزورة او ترجمة مزورة .

ج - يتحلل شخصية اخر ويمرر بهذه الصفة وثائق او يقوم بالادلاء بشهادة او أي عمل في أية قضية امام المجلس .

د - يخفي عن قصد أية معلومات يجب ان يتضمنها الطلب او البيان الخاص بالدين ويفرض هذا القانون وجوب تقديمها .

هـ - اخذ ديناً بعد ان يكون مدينياً وبعد ان يكون قد قدم طلباً بموجب المادة (٩) دون ان يذكر عند تسلمه الدين انه قام بتقديم ذلك الطلب .

و - يحرض على القيام بأي عمل يعاقب عليه بموجب هذه المادة .
يعتبر مثلباً ويعاقب بعد الادانة بالسجن لمدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً او بكليتي العقوبتين .

٢ - لا تقام الدعوى عن اية تهمة بموجب هذه المادة الا بموافقة النائب العام الحظية .

المادة ٤٩ - ١ - يجوز لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة الضرورية لتنفيذ اغراض هذا القانون لاسيما في الامور التالية :

أ - الحد الأقصى والادنى للدين الذي يقع ضمن احكام هذا القانون .

ب - الرسوم التي يجب دفعها عن أي عمل تم بموجب هذا القانون والطريقة التي يتم الدفع بها .

ج - سير عمل المجلس .

د - نماذج الطلبات المقدمة بموجب المادة (٩) وبيانات الديون المقبله بموجب المادة (١٧) ونماذج الاحكام .

هـ - اشلوب توقيع وتصديق الطلبات المقدمة بموجب المادة (٩) .

و - امثوب اصدار التبليغات بموجب المادة (١٦) فقرة (٢) والمادة (١٨) فقرة (١) والمادة (٢٧) فقرة (٢) وطريقة نشر التبليغ بموجب المادة (١٨) فقرة (١) .

ز - كيفية التأثير على الوثائق الاصلية المبرره بموجب المادة (١٩) فقرة (٢) .

ح - التسوية الودية التي تتم عن طريق المجلس بموجب المادة (٢٠) .

ط - استدعاء المجلس للفرقاء وشهودهم واستجوابهم وابرار الوثائق بموجب المادة (٢١) فقرة (١) .

ي - تحديد المجلس لقيمة الدين بموجب المادة (٢٣) فقرة (٢) .

ك - تسوية الدين بموجب المادة (٢٤) .

ل - امر دفع المبالغ المشار اليها في المادة (٢٧) فقرة (١) .

م - المدة التي يقدم خلالها الطلب بموجب المادة (١٨) فقرة (٣) .

ن - توزيع عائدات البيع والاجراءات المنصوص عليها في المادة (٣١) .

س - طريقة تبليغ رئيس الاجراء بموجب المادة (٣٤) .

ع - طريقة الحجز على الاموال غير المنقولة بموجب المادة (٣٧) .

ف - طريقة اعادة النظر بأي قرار او امر او حكم صدر عن المجلس بموجب المادة ٣٩ ص - تمثيل الفرقاء في القضايا التي ينظر فيها المجلس .

ق - طريقة النشر المنصوص عليها في المادة (٤٣) للامر الصادر عن المجلس بموجب المادة (١٨) فقرة (٢) والاحكام الاخرى الصادرة عن المجلس .

ر - طريقة تحديد المبلغ الواجب دفعه بموجب الحكم .

٢ - يجوز ان تنص الانظمة الصادرة بموجب هذه المادة على فرض غرامات على الذين يخالفون احكامها لاتتجاوز خمسة دنانير عن كل مخالفة وفي حالة استمرار المخالفة تفرض غرامه لاتتجاوز دينارين عن كل يوم تجري فيه المخالفة بعد اصدار الحكم .

المادة ٥٠ - بالرغم مما ورد في الفقرة (١) من المادة (٢٧) والفقرة (٤) من المادة (٢٩) ومع مراعاة ما نص عليه هذا القانون فان أي مبلغ او قرض تنطبق عليه احكام الفقرة الشرطية من المادة (٢) المتعلقة بتعريف الدين : -

أ - يمكن أن يدعي بموجب احكام أي قانون يتعلق بذلك ، او

ب - يمكن استرداده من المدين بالطريقة والاجراءات التي يرسمها او تتخذ بموجب أي قانون يتعلق بذلك كما لم يكن قد سن هذا القانون .

المادة ٥١ - مع مراعاة احكام المادة (٥٠) اذا حصل اي تعارض بين احكام هذا القانون وأي قانون او نظام اخر تنطبق احكام هذا القانون .

مكتبة المجلس

الرئيس : قبل التصويت على القانون الموقت ، أحب ان اعلق عليه هذا القانون استنفذ اغراضه ، هناك ثلاث حالات :

١ - حالة القضايا التي ثبت فيها الحكم .
٢ - حالة القضايا التي لا تزال حقة الان موجودة .

٣ - حالة القضايا التي لم يتقدم بها بموجب القانون .

الان ارجو المجلس الا تاخذ العاطفة بالنسبة كهذا مواضع ، اذا في هناك اقتراح لمعالجة تسوية ديون المزارعين المجلس له الحق الكامل المطلق ان يتقدم بمشروع قانون كما تقدم بمشروع قانون تصرف الأشخاص المتولين بالاموال غير المنقولة ، فالمجلس الكريم بعد ارفضه الجلسة بإمكانه ان يتقدم بمشروع قانون والحكومة خلال عشرة ايام مستعدة ان تتقدم به الى المجلس .
الان تضع رأي اكثرية اللجنة بالتصويت فهل يوافق المجلس على القانون الموقت رقم ٤٣ لسنة ٦٢ قانون تسوية ديون المزارعين كما ورد من الحكومة ؟

الاسباب الموجبة

لقانون تسوية ديون المزارعين المؤقت

رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٢

ان الفلاح في الأردن واقس تحت عبء من الديون كبيرة . وهذا العبء يسبب له شللا في انتاجه ، والديون متسبة عن سوء وضعه المالي الذي دفع به الى الاستيلاء من المزارعين والتجار استئذانة لم تقم على الاسس السليمة المتبعة في التسليط الزراعي ، انما كانت تخضع لاجل المزارعين فيضخون القابلة التي تروق لهم وكثيرا ما زادت الفائدة عن ١٠٠٪

ولما كان لابد من حل مشكلة الديون ، والتأجيل لا يحلها بل قد يعمل على ارباك المزارع وتضييق فرض ادخال التحسينات على زراعته ، وترك المزارع ليحلها بمفرده مباشرة مع النائن يزيد في تعقدها وقد تصير ارضه جميعها الى ذلك الدائن بسبب اربتهاها رغم كون معظم الدين في كثير من الحالات قد تم تسديده وفي هذا يزداد في عقم الاقتصاد الاردني وانخفاض مستوى معيشة الافراد .

لحل المشكلة يجب ان تراعى مصلحة الطرفين المدين (المزارع) والدائن ، ويجب ان يستفاد من تحارب الدول الاخرى في هذا السبيل ، واتيح الطرق التي توصل اليها حتى الآن هي ان يعاد النظر في العلاقة بين الدائن والمدين ومقدار الديون المترتب على المدين دفعها ، وان لا يحمل المدين أكثر مما يجب ان يدفعه بجعل الاساس لذلك أصل دينه والقائده التي فرضت عليه والقائده التي دفعت من تاريخ حصوله على الدين ، وتحقيقاً لهذا الغرض فيجب ان يقام مجالس خاصة لها سلطات قضائية تمكنها من النظر في هذه الأمور وفي طرق تسويتها على ان يكون الاساس في دفع الديون المتبقية على الفلاح مقدراته على الدفع ولا يتحقق هذا الا اذا قسّطت الديون تبعاً لظروف المدين الاقتصادية .

وكل هذا يحتم وجود قانون يستند عليه في حل هذه المشكلة ويكون المرجع لأي من الطرفين المرتبطين بعلاقة الدين ، ولذلك رؤى وضع هذا القانون واطاق عليه اسم (قانون تسوية ديون المزارعين) وقد أخذ هذا القانون من قانون التفريع عن المزارعين القبرصي) بعد أن قنع من قبل لجنة عينت لهذا الغرض بما يتفق ولوضوح المملكة القانونية .

قانون تسوية ديون المزارعين المؤقت

رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٦٢) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني التالية ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-
(المحكمة) المحكمة المختصة بالنسبة لقيمة موضوع الدعوى .
(الدعوى) أي اجراء حقوقي امام أية محكمة قضائية .
(جمعية تعاونية) جمعية تعاونية مسجلة او تعتبر في حكم المسجلة بموجب قانون جمعيات التعاون (زراعية) استعمال الأرض لأي غرض من الاغراض الزراعية بما في ذلك تربية المواشي والدواجن والتحل وزراعة الفواكه والخضار والحبوب والازهار والبلوز والاشجار الحرجية وصناعة الالبان وما شابه ذلك .

هكذا عند العمل

(دين) جميع التزامات المدين نقدا او عينا مؤمنة او غير مؤمنة سواء كانت مستحقة في الحاضر او المستقبل وكذلك جميع التزامات المدين الناتجة عن اية عملية تعتبر بنظر المحكمة قرضا . ولا تشمل كلمة دين ما يلي :-

- ١ - اية حصة من الناتج الزراعي يجب تأديتها عن ارض تزرع شراكة .
- ب - اي مبلغ يطلب بوصفه ضريبة او رسما او غرامة بموجب قانون جباية الاموال الاميرية
- ج - اي مبلغ لم يسدد بسبب مرور الزمن بموجب نص اي قانون نافذ المفعول .
- د - اي قرض او دين حكومي او شبه حكومي كسديون وقروض مؤسسة الاقراض الزراعي او اي مؤسسة من المؤسسات المندمجة بها وديون مجلس الاعمار ووكالة غوث اللاجئين ووكالة الولايات المتحدة للامانة الدولي وصناديق الائتم .
- هـ - اي قرض اصدرته اية جمعية تعاونية .

(المدين) الشخص الذي يعتمد عادة في اسباب معيشته بصورة رئيسية على الزراعة او السني يستغل ارضا بنفسه او بمساعدة افراد عائلته او بواسطة عمال مستأجرين .

(عائلة) الزوج والزوجة والابناء والوالدين اذا كانوا يعتمدون كليا او جزئيا على دخل المدين . تشمل لفظة المذكر المؤنث ايضا .

المادة ٣ - يتوجب على الدائنين والمدينين تسجيل ديونهم خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون في المحكمة المختصة التي يقيم ضمن صلاحيتها المدين وذلك لتحديد مقدار الدين الحقيقي بقرار من المحكمة بالاضافة الى الفائدة الواجب دفعها بالنسبة المعينة في المادة الرابعة من هذا القانون .

وفي حالة ما اذا اتفق الطرفان على مقدار الدين الاصلي يتوجب على المحكمة ان تعطيه شهادة بذلك تذكر فيها مقدار الدين وتعين الفائدة حينئذ بمعدل (٤ ٪) من تاريخ استحقاقه وتدفع هذه المبالغ حسبما هو مبين في احكام هذا القانون .

المادة ٤ - اذا لم يكن الدين مقترنا بحكم قطعي عند نفاذ هذا القانون وكان هناك نزاع بين الدائن والمدين حول وجود الدين او مقداره الحقيقية وما اذا كان مشمولا بهذا القانون او اذا كانت هناك معاملة تتعلق بالدين غير عادلة او تنطوي على غبن وجب على المدين خلال اثني عشر شهرا من تاريخ نفاذ هذا القانون ان يرفع دعوى بذلك لدى المحكمة لاثبات هذه الامور ، وللمحكمة بعد سماع اية بينة خطية او شفهية على ذلك ان تصدر حكما يحدد فيه مقدار الدين الحقيقي مع فائدة نسبته (٤ ٪) من تاريخ الاستحقاق ان تجري مضالحة بين الطرفين او ان تعدل او تغير اي بند او شرط وارد في المعاملة اذا اقتضت بان المعاملة غير عادلة او تنطوي على غبن ويكون حكمها قابلا للطعن بالطرق العادية .

المادة ٥ - لا تكون الدعاوى والطلبات المقامة بموجب هذا القانون خاضعة لاية رسوم غير انه اذا ظهر ان المدين غير محق بدعواه فيجوز للمحكمة ان تلزمه برسم بنسبة (١ ٪) من قيمة الدين موضوع النزاع .

المادة ٦ - اذا كان ثمة دعوى بين الدائن والمدين لا تزال عند نفاذ هذا القانون قيد النظر في محكمة اول درجة او محكمة التسوية او في محكمة الاستئناف فللمحكمة التي ترى الدعوى الحق في سماع اي دفع من المدين حول مقدار الدين الحقيقي او وجود غبن في المعاملة وعليها ان تفصل بهذا الدفع مع الفصل في اساس الدعوى على ان يكون حكمها بهذا الشأن تابعا للطعن الذي يخضع له الحكم الصادر في الدعوى ذاتها . واذا كان الحكم ميزا لدى محكمة التمييز وثبت لها ان الدين مشمول بهذا القانون تنقض الحكم وتعيد لمحكمة الاستئناف لتبت في الدفع المشار به بموجب هذا القانون .

المادة ٧ - على المحكمة ان تعتبر الدعاوى والطلبات التي تقام لديها بمقتضى هذا القانون من الدعاوى والطلبات المستعجلة التي لا تخضع لتبادل الواجبات وان تفصل فيها مقدمة على غيرها من الدعاوى والطلبات بقدر الامكان .

واذا رأى وزير العدلية ان الدعاوى التي يرفعها المدينون بمقتضى احكام هذا القانون بلغت لدى احدى المحاكم حدا لا تستطيع معه فصلها بالسرعة المطلوبة فله ان ينتدب من قضاة المحاكم الاخرى من يكفي للمساعدة في رؤيتها والبت فيها .

المادة ٨ - كل مدين يتخلف عن اقامة الدعوى خلال المدة المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون لا يسمع منه بعد ذلك اي ادعاء بشأن الدين او مقداره او وجود غبن في المعاملة .

المادة ٩ - أ - على كل مدين بعد صدور قرار من المحكمة بشأن دينه ان يسدد للدائن على عشرة اقساط سنوية متساوية اذا كان الدين الواجب دفعه لا يزيد على خمسمائة دينار وعلى خمسة عشر قسطا اذا كان لا يزيد على ثمانمائة دينار ، وعلى عشرين قسطا اذا كان يزيد على ثمانمائة دينار .

ب - يحل كل قسط من الديون المستحقة عند نفاذ هذا القانون او التي تستحق قبل نهاية الشهر السابع ١٩٦٣ في اليوم الاول من شهر تشرين الاول من كل عام اعتبارا من ١٠/١/١٩٦٣ اما الديون التي تستحق بعد ٣١/٧/١٩٦٣ فيحل كل قسط في اليوم الاول من الشهر العاشر من السنة التي تلي سنة استحقاق الدين ويحل الاقساط الباقية في اول شهر تشرين الاول من كل عام على ذلك .

ج - وفي حالة ما اذا كان هناك دعوى اقيمت بموجب المادة الرابعة من هذا القانون فيستحق القسط الاول من الدين على المدين في اول تشرين الاول الذي يلي تاريخ صدور الحكم .

مجلس النواب

د - يجوز للدائن بيع ما زادت قيمته من اراضي المدين على الثلاثة آلاف دينار بالمراد العلني وفقاً للقوانين المرعية واذا لم تف قيمة الارض الزائدة كامل الدين فيسقط وصيد الدين وقسا لاحكام هذه المادة وتجري عليه احكام هذا القانون :

المادة ١٠ - اذا لم يستطع المدين لاي سبب من الاسباب الاتصال بالدائن لدفع ما استحق عليه من الدين والحصول منه على اصال خطي بذلك فعليه ان يودع المبلغ لدى احد محاسبي المالية خلال عشرة ايام من تاريخ الاستحقاق ليقيم امانة باسم الدائن والا فيعتبر المدين متخلفاً عن الدفع وتجري بمقتضى الاحكام الخاصة بالمدين المتخلف .

المادة ١١ - اذا تخلف المدين عن دفع اي قسط في الميعاد المعين يعتبر جميع الدين مستحقاً ويكون للدائن الحق في اتخاذ جميع الطرق القانونية لتحصيله .

المادة ١٢ - خلافاً لاحكام المادة السابقة اذا تبين للمحكمة ان المدين غير قادر على تسديد دينه او القسط المستحق منه تصدر المحكمة حكماً بتخفيض القسط المستحق او تأجيل استحقاقه حسبما يتبين لها نتيجة التقصي عن حقيقة حالته ووضايعه المالية شريطة ان يقدم المدين طلباً بذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ استحقاق القسط .

المادة ١٣ - اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون ولغاية اليوم الاول من شهر تشرين الاول سنة ١٩٦٣ لا يجوز لاي دائن ان يتخذ اية اجراءات تنفيذية لتحويل دينه من المدين .

المادة ١٤ - يلغى هذا القانون جميع ما يتعارض مع احكامه من القوانين والانظمة الاخرى .

المادة ١٥ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ج)

الرئيس : يتلى قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) بموضوع مشروع قانون الشركات المعدل لسنة ١٩٦٤ .

المقرر : قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٥ ونظرت في مشروع قانون الشركات المعدل لسنة ١٩٦٤ وقررت قبوله مع تعديل الفقرة السادسة المقترح تعديلها بالنص التالي :

« شريطة ان لا تتجاوز حصة المراقب مبلغ ثلاثمائة دينار وحصة الموظفين الآخرين مبلغ مائة وخمسين ديناراً في السنة لكل واحد منهم وما زاد عن ذلك يعتبر ايراداً للخرينة » .

اللجنة القانونية

المقصود هو المكافأة .

السيد الدجاني نائب الرئيس : هذا التعديل يتعلق بالمادة ١٦٣ ، لو اتيت لهذا المجلس الفرصة الكافية لمناقشة قانون الشركات مناقشة وافية كاملة لكان وافق على شطبها كلياً لسبب التالي : وهو انه

تعديل هذه المادة بحيث يعطى المراقب من خزانة الحكومة الاتعاب التي يستحقها .

المقرر : معالي الرئيس ، ارجو ان ارد على السيد الدجاني .

السيد ملحميس نائب نابلس : انا انني على اقتراح السيد الدجاني .

المقرر : طبعاً الاستاذ علي الدجاني او الحاج علي نعمب نفسه مدافعاً عن الشركات بينما كان قبل حين ضد المزارعين .

السيد الدجاني نائب الرئيس : لا ، عفوك ، ابدأ ، انا قصبت ان ارد في الموضوع ونصبت نفسي مدافعاً عن المراقب ، اذا جاز للمراقب ان يقبض من الشركات عندئذ يجوز للسجان ان يقبض من السجن .

المقرر : الواقع ان اللجنة القانونية عندما درست الموضوع ووجدت ان المشروع المقترح من الحكومة فيه بعض المخاير التي اشار اليها علي بك فوضع استبدلته بمشروع جديد وقالت فيه : مجموع هذه المكافآت من كافة الشركات تعني لا تتجاوز للمراقب ثلاثمائة دينار وليقية الموظفين مائة وخمسين حداً اعلى وبقية المبلغ يذهب ايراداً للخرينة ، هذا المشروع جائز لان المراقبين والموظفين ربما يعملون باوقات خارج الدوام الرسمي ، يوم الجمعة مثلاً يوم الجمعة عطلة رسمية ومفروض بهذا الموظف ان يعمل مدة الدوام فعندما وضع غاية المشرع من هذا القانون ان تعطي بعض ، او ان تعني هذا المراقب وموظفيه بعض حقوقهم لقاء المتاعب التي تلحقهم نتيجة دوامهم يوم الجمعة او بعد الظهر او الى آخره . الشركات كثير من الاحيان تجتمع يوم الجمعة ،

لا يجوز برأي المراقب ان يقبض من المراقبة ذلك ان المواد حتى المادة ٢١٨ من قانون الشركات قد اعطت المراقب صلاحيات المراقبة على الشركات وثانياً يوجد بقانون الشركات غرامات تفرض على الشركات في حالة المخالفة وانا مع احترام المراقب ولا اريد ان المس من ذلك اي انسان او اخلاصه ولكن اجد اننا اذا فتحنا الباب امام المراقب ليقبض من الشركات التي تخضع لمراقبته فاننا نكون قد جئنا ببادة خطيرة ، لقد فرضت على الشركات من ارباحها اقتطاعات تعادل ٢٥٪ حصيلة لمصلحة الخزينة وفي هذه الحالة فان هذه الحصيلة تصرف منها الحكومة على المراقب لكي يكون مصوناً وغير خاضع لاي اغراء - لا انكلم عن مراقب معين ، اي مراقب - عند معالجة مثل هذه القضية .

ثانياً ، عند الاطلاع على الفقرة في صدرها تجلن النقاط التالية :

« يعطى المراقب وللموظفي الحكومة مقابل الجهد الذي يقومون به في حالة تنفيذ احكام هذه المادة او المادة التي سبقتها مكافأة لا تقل عن مائة دينار يقررها مجلس الادارة توزع بمعرفة المراقب » .

اولاً (يعطى) هذه كلمة مبهمه ، من الذي سيعطيه ، الحكومة او مجلس الادارة ؟ اذا كان مجلس الادارة سيعطيه فمتدخلاً مجال الاغراء سيفتح على مصراعيه ، . . . عفوك يا سيدي ، الفقرة (٦) من المادة (١٦٣) ، ارجوك ارجع اليها .

ثانياً ، ان يقال مبلغ لا يقل عن مائة دينار ، يعني افتحوا المبلغ على قدر ما تريدون ، ولهذا فالحصانة المراقب ولكي يتمكن المراقب من اداء مهمته في مراقبة الشركات ويكون فقط فاني اقترح

لجنة من المراقب

الاتعمال الشركة دعوة للجمعية العامة يوم الجمعة ؟ مرة في السنة ، فهو يجب ان يحضر ، تعطية ثلاثمائة دينار ، مثلها تميز لموظفي الجسهارك ان يقبضوا علاوات تميز لهؤلاء ان نعطيهم ، عندنا مائة شركة فالمراتب يجب ان يعد نفسه مائة شركة لو حضر لكل شركة اجتماع فانه يأخذ عن كل اجتماع ثلاثة دنائير فقط .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الرئيس

أرجو ان اصصح الكلمة التي اوردها الاخ سلمان بك عندما قال ان اللجنة القانونية اخذت بعين الاعتبار المحاذير التي اوردها النائب المحترم وعدلت وقدمت هذا المشروع . الصحيح هو ان الحكومة هي التي تقدمت بهذا المشروع لأنها وجدت في قانون الشركات ان مراقب الشركات كان يتقاضى من كل شركة مبلغاً لا يتجاوز ولا يقل عن مائة دينار ، اي مائة دينار بالضبط ورأت الحكومة ان هذا المبلغ اذا اعطى للمراقب فانما سيعود عليه بفائدة كبيرة لأن عدد الشركات كثير واذا تقاضى من كل شركة مائة دينار فان ذلك يجعله في مصاف الأثرياء في مدة سنة او أكثر قليلاً . لذلك تقدمت بمشروع قانون حددت فيه الربح الأقصى او الاكراهية على ان لا يتجاوز مائتي دينار وما يزيد عن ذلك فانما يعود الى خزينة الدولة وقد تكرمت اللجنة القانونية فرفعتها الى ثلاثمائة دينار وهذا يخالف رأى الحكومة .

المقرر : ما تفضل به عادل بك صبح ،

الرئيس : لماذا رفعتوها يا سلمان بك ؟

المقرر : اللجنة لم تقرر المشروع ذلك لأنها وجدت ان جهد المراقب أكثر من جهد الكتبة الذين يعملون معه فأرادت ان تميز في المعاملة بين الموظف المسؤول وغير المسؤول ، هناك فرق بين واحد مسؤول أميام وزير الاقتصاد مباشرة وبين موظف

كاتب يعمل ضابطاً وملاحظات ، هذه هي الميزة ، وجدت ان المراقب يحكم وظيفته ويحكم مجهوده ويحكم مسؤوليته ان تزيده قليلاً ، المورد وارد اصلاً من الشركات كأجور مراقبة عامه وما زاد يذهب الى الخزينة ، وانتهى الاشكال .

السيد المعايطة نائب الكرك : أنا حضرت الاجتماع وبعد ان استمعت الى ما تكلم به المراقب قررت اللجنة بنفس الجلسة اعطاؤه اربعماية دينار بالنسبة للجهود .

الرئيس : هل حضر مراقب الشركات اجتماع اللجنة ؟

السيد المعايطة نائب الكرك : اي نعم ، تكلم معهم واقنعهم .

الرئيس : هذا حل ، معقول ... !

السيد المعايطة نائب الكرك : ... وافضت معه بالنسبة للجهود التي يبذلها مراقب الشركات وقد قام مراقب الشركات على علم اللجنة بعمل قانون وأنظمة لبعض الشركات واخذها بعض المحامين وباعوا هذه الانظمة لشركات بأكثر من ألف دينار .

الرئيس : اعوذ بالله ، هذا اتهام صريح .

السيد خليفه نائب عمان : هذه تهمة اردناها على عمران بك .

السيد المعايطة نائب الكرك : قال المراقب بأنه عمل عدة انظمة لعدة شركات واقتنعت اللجنة معه على أنه يستحق أكثر من هذا المبلغ وبعلها خرج المراقب من اللجنة القانونية غير أن اللجنة عادت وعدلت قرارها .

المقرر : معالي الرئيس

أرد على ما قاله الحاج عمران ، الواقع ان اللجنة لم تنفق منق المراقب . الذي جرى ان اللجنة

للخزانه وخزينة الدولة هي التي تقرر كما ورد في مشروع قانون الحكومة المعدل ، لتعطيه بدل المئات التي كان يتقاضاها من عدد عدل الشركات وحصرتها ببلغ معين مقطوع لا يتجاوز في حدود الشركات التي كان يتقاضى منها مطلقاً من هذا المشروع ، ام أن القضية منصبة على حرمان مراقب الشركات وموظفيه او حرمان الخزينة من وارد اباحه لها قانون الشركات انا اعتقد انه قد يكون هناك للذين مارسوا العمل في الشركات يعتقدون ان هناك اجحافاً من حيث مبدأ فرض المائة دينار التي على كل شركة ان تقدمها للخزينة ، اعتقد أن الشركات تحملت اشياء كثيرة وتتحمل هذا أيضاً ما دام ان القانون صدق والآن سارى المفعول ان يرد الى الخزينة مبلغ يعينها على اداء واجباتها ، تبقى هناك قضية وهي قضية هذا المراقب كموظف فثأته شأن موظف الدولة الآخرين الذين يتقاضون اجوراً وعلاوات ومكافآت على اعمالهم الاضافية فاذا كان هذا الموظف هو الفريد فقط في الدولة والذي يتقاضى ويريد ان يحرمه دعوته ينتظر اما اذا كان هناك موظفين عديدين وفي دوائر عديدة فاعتقد انه من الانصاف ان يعطى مراقب الشركات وموظفيه مكافأة في الحدود التي اقترحتها اللجنة القانونية .

الرئيس : المشروع كما ورد من الحكومة ؟

السيد الخشمان نائب الساط : بصفتي عضواً في مجلس ادارة شركة الدباغة هذا يعتبر بمثابة مستشار للشركات وموجه فكثيراً ما يتعاون مع الشركات في حل امور تقع بها اوباية اشكالات فاعطاؤه ثلاثمائة دينار من مجموع الشركات كلها مبلغ بسيط بالنسبة لجهوده واتعابه ولذلك ارجو من المجلس الكريم ان يوافق على اعطاؤه هذا المبلغ .

الرئيس : ما رأي رئيس اللجنة القانونية ؟

استدعت المراقب لتناقشه عن الاسباب المبررة لايجاد هذا المشروع وفعلاً ما تفضل به معالي وزير الاقتصاد ذكر فيه الاسباب التي دعت الحكومة لأن تضع هذا المشروع وهو لكي لا يأخذ المراقب والموظفون من كل شركة مائة مائة حددته وجعلت المبلغ من الكل ، أما عند بحث المبلغ نفس المراقب قال أنا لا يجبني موضوع أجور المراقبة انما هذا متروك لكم فذهب الرجل ولم يبحث المبلغ بحضوره ، الذي صار يعلمنا خرج ، صار البحث عن الاجور فوجد أنه من الضروري - هو أبدى ملاحظه وقال الرأي لكم بأن يميز المراقب قليلاً عن الكاتب العادي - أما ما تفضل به الحاج عمران بأن هذا المراقب قام بعمل انظمة اعتقد ان المحامين يعرفون واجباتهم ، ثانياً لم يدلنا الحاج عمران على المحامين الذين اعطاهم المراقب الانظمة لئلا ينصرف ذهن المجلس بأنه ربما كانوا من اعضاء اللجنة .

الرئيس : يا أبا نجيب ، اذا سمحت ؟

السيد المعايطة نائب الكرك : أنا استشهد بالزميل محمد الخشمان ؟

السيد لمجلس نائب نابلس : الفقرة - أ - من المادة - ٧٩ - من نظام الموظفين تقول (يكلف الموظف بالعمل علاوة على اوقات الدوام الرسمي وعلى ساعات العمل المعينة لهذا الدوام اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك) فاذا كان نظام الموظفين يفرض على الموظف ان يدوم في غير اوقات الدوام الرسمية فانا اقول بأنه غير وارد ان يقبض المراقب من الشركات حتى تكون هناك نزاهة

السيد الدلقوني نائب اربد : ارجو ان اوضح ان الذي يظهر من المناقشة بان سابق الحديث هل ذاهب الى انصاف الشركات التي فرض عليها ان تدفع رسوم

هكذا منه توصيل

السيد العكشة نائب الكسرك : الأسباب التي دعت الى رفع الاجرة اذا اسميناها اجرة المراقب هي ان الشركات تزيد على مائة شركة فاشتغال المراقب مائة مرة في جلسات هذه الشركات ومدة الساعات التي يقضيها في هذه الاجتماعات ، طبعاً قياساً على موظفي الحكومة الذين يتقاضون بدل اجور الساعات الاضافية ، هو بالمعنى هذا يستحق واطن كل جلسة يحضرها المراقب تأخذ تقريباً حوالي ثلاثة دنانير او اقل ، مبلغ ليس بالكثير رأيت اللجنة اعطاه اياه ؟

السيد للدجاني نائب القدس : الخلاف الذي يدور حوله الموضوع هو ليس المبلغ ثلاثمائة او مائة او غير ذلك ، انما كانت القضية هي قضية المبدأ من حيث المبدأ وطرح السؤال هل يجوز للمراقب ان يقبض من الرقابة ؟ هل يجوز للمراقب الذي اعطاه هذا القانون صلاحيات لفرض الغرامات على الشركات ودراسة موازنتها ومخالفاتها وعرض كل ذلك على وزير الاقتصاد الوطني ، هل يجوز له ان يأخذ هذا المبلغ من الشركات ؟ ولذلك جئت انا باقتراح وثني عليه واقتراحى أصوغه أو أسبكه بالعبارة التالية :

(تدفع الشركات المساهمة عند اجازة اجتماعاتها العامة مبلغاً سنوياً مقطوعاً الى الخزينة العامة يحدده معالي وزير الاقتصاد الوطني ولا يتجاوز مائة دينار في السنة ويحدد مكافأة المراقب بثلاثمائة دينار في السنة والموظفين الآخرين يحددها وزير الاقتصاد الوطني)

من هنا نصون المراقب وأخذ مبلغاً مقطوعاً معروفاً يدخل الى الخزينة وتصبح علاقة المراقب بالخزينة والوزير وليس بالشركة ، العبارة الخطيرة

التي تقول يدفع مجلس الادارة مبلغاً لا يقل عن مائة دينار يجوز ان يصل الرقم الى كذا وكذا .
المقرر : الواقع مشروع القانون احتاط لهذه الناحية المبلغ كله الى الخزينة .

وزير الزراعة : يا اخوان الواقع قرار اللجنة واضح وقرار اللجنة من حيث المبدأ جاء متفقاً مع ما تقدمت به الحكومة الا انه عدل موضوع المبلغ القرار واضح بأنه المبلغ يدفع لمراقب الشركات ، مراقب الشركات موظف ، يحكم وظيفته ، فهذا المبلغ يذهب الى الدولة والدولة هي التي تعطي المراقب وليس الشركات .

الرئيس : هذا يعني بأنه يتقاضى من شركة مباشرة :

وزير الزراعة : ابداً

الرئيس : الآن قرار اللجنة القانونية بالرأي هل يوافق عليه المجلس ؟

الجميع : موافقون

الرئيس : يتل المشروع مادة مادة كما وافقت عليه اللجنة الموافقة عليه .

(فتلاه المقرر ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المقرر .)

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل لتحديد المكافآت التي يتقاضاها مراقب الشركات عن الاعمال التي يقوم بها للشركات ليساوي مع باقي موظفي الدولة الذين يقومون باعمال اضافية خارج نطاق عملهم الرسمي وانسجاماً مع الترتيب المتبع في نائر الحالات المماثلة .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع القانون الرقم (١٧) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٦٣) من القانون الاصلي باضافة مايلي الى آخر الفقرة (٦) منها : - « شريطة ان لا تتجاوز حصة المراقب مبلغ ثلاثمائة ديناراً وحصة الموظفين الاخرين يبلغ مائة وخمسين ديناراً في السنة لكل واحد منهم ، وما زاد عن ذلك يعتبر ايراداً للخزينة »

٦ - مقررات اللجنة المالية

الرئيس : تتلي مقررات اللجنة المالية وارجومن المقرر السيد حفطي لمجلس التفضل الى المنصة لتلاوتها

(أ)

المقرر : قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٤ ونظرت في القانونين

الاسباب الموجبة

ان السبب الرئيسي لسن هذا القانون هو ما لاحظته الحكومة من تدن في دخل الخزينة نتيجة لمنع الحمايات او لمنع الاستيراد بقصد حماية الصناعة الاردنية . وبما لذلك فأن الخزينة فقدت الرسوم التي كانت تستوفيها على المواد والسلع التي كانت تستورد قبل انشاء الصناعة :

لهذا وجد من المناسب تعويض بعض هذا الدخل عن طريق فرض رسم انتاج على بعض المنتجات المحلية التي تتمتع بهذه الحماية وستراعي الوزارات والدوائر المعنية مصلحة المنتج والمستهلك عند دراستها لموضوع فرض هذه الرسوم على الصناعات التي شملها هذا القانون .

الموقتين (قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ ، قانون الرسوم على المنتجات المحلية الموقت) و (قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ قانون موقت معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية) وبعد دراستهما قررت قبولهما كما وردا من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها . وترجو الحكومة وهي تصدر أنظمة بموجب هذا القانون مراعاة مصلحة المستهلك وتحديد اسعار المنتجات .

اللجنة المالية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

(١)

الرئيس : يتلى القانون الموقت رقم ١٦ لسنة ٦٣ قانون الرسوم على المنتجات المحلية مادة مادة كما ورد من الحكومة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة وهذا نصه كما سيرفع الى مجلس الاعيان المقرر .)

مكرر من النص

قانون الرسوم على المنتجات المحلية المؤقت

رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الرسوم على المنتجات المحلية لسنة ١٩٦٣) ويعمل به - من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يطبق هذا القانون على كافة البضائع والمواد المدة للاستهلاك أو الاستعمال في أية صناعة أو أي غرض آخر والتي يتم انتاجها أو صنعها كلياً أو جزئياً في المملكة الأردنية الهاشمية من عناصر محلية أو مستوردة ، سواء بخلط تلك العناصر أو مزجها أو تجميعها أو تركيبها أو باية وسيلة أو صورة أخرى تجعل أية بضاعة أو مادة مهيأة ومعدة للاستهلاك أو الاستعمال ولو لم تكن مخلوطة أو ممزوجة أو مجمعة أو مركبة ، ويشترط في ذلك كله أن لا تكون أية بضاعة أو مادة ينطبق عليها هذا القانون خاضعة لرسم مماثل بموجب قانون أو نظام آخر معمول به .

المادة ٣ - تخضع البضائع والمواد التي ينطبق عليها هذا القانون لرسوم المنتجات المحلية وفقاً للثلاث والنسب التي تقرر بمقتضى أحكام هذا القانون :

المادة ٤ - أ - تعين ثلاث نسب ورسوم المنتجات المحلية على البضائع والمواد المشمولة بأحكام هذا القانون بموجب أنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك تنشر في الجريدة الرسمية ، وتعديل تلك الثلاث والنسب بالطريقة ذاتها كلما اقتضت الحاجة ذلك .

ب - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ، أن يصدر أية أنظمة أخرى يراها لازمة لتنفيذ أي حكم آخر من أحكام هذا القانون .

المادة ٥ - يعاقب على أية مخالفة لأحكام هذا القانون أو أية أنظمة صادرة بمقتضاه بالعقوبات التي ينعين بالأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ويجوز أن ينص في تلك الأنظمة على تحويل الوزير الذي ترتب به دائرة الجمارك صلاحية تسوية المخالفات التي لم تكسب إجراءاتها اللوجية القطعية ، وصرفت المكافآت لكشفي المخالفات أو من يساعدونهم في ذلك :

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد الوطني مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون :

- ٢ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية المؤقت مادة مادة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة كما ورد من الحكومة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المقرر .)

الاسباب الموجبة
لتعديل قانون الرسوم على المنتجات المحلية
رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣

لقد عدلت المادة الرابعة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ باضافة فقرة جديدة اليه من أجل اعطاء مجلس الوزراء صلاحية اصدار تعليمات باستيفاء أجور عن العمل الإضافي للموظفين خارج أوقات الدوام الرسمي . وهذا التعديل تقتضيه ضرورة دوام الموظفين دواماً إضافياً مقابل أجر معتدل لحساب أصحاب المعامل في الأوقات التي يحددها لهم تمثيلاً مع متطلبات العمل في المصانع ، وذلك على غرار ما هو متبع لدى المعامل الأخرى التي تطبق عليها قوانين المكوس كمعامل التبغ والمسكرات والتبناك ومصفاة البترول . وقياساً على ما تضمنته المادة (١٤٢) من قانون الجمارك والمكوس رقم ١ لسنة ١٩٦٢ .

قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣
قانون مؤقت معدل لقانون الرسوم
على المنتجات المحلية المؤقت

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية لسنة ١٩٦٣)

ويقرأ مع القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تعدل المادة الرابعة من القانون الأصلي باضافة الفقرة التالية اليها :

ج - لمجلس الوزراء - بناء على تسبب الوزير الذي ترتب به دائرة الجمارك أن يصدر من حين إلى آخر تعليمات يحدد بموجبها الأجور عن العمل الإضافي الذي يقوم به موظفو الجمارك وخلافهم خارج أوقات العمل الرسمي لحساب المعامل التي يطبق عليها هذا القانون .

المقرر : (ب)

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المالية بنصابها القانوني بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٤ ونظرت في القانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ (قانون ضريبة الجامعة الأردنية) ، وبعد دراسته قررت قبوله كما ورد من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة المالية

(اصوات موافقون)

الرئيس : لا ، انتظروا قليلاً هناك بعض الملاحظات تفضل يا حاج .

السيد الدجاني نائب الرئيس : معالي الرئيس

مشروع الجامعة الأردنية مشروع قيم جداً وأنا لم أتلمس من المواطنين الترحيب بالضريبة كما رحبوا بضريبة النصف بالمائة التي فرضت لمنفعة الجامعة الأردنية وأنا في رأي أن الحصلة من هذه الضريبة ستكون صغيرة جداً بالنسبة للمهيات الملقاة على عاتق الجامعة خصوصاً وأن المبالغ التي تأخذها

هكذا منه الأصل

من الحكومة لا تزيد على ٧٥٠,٠٠٠ دينار في السنة ويعلم الجميع ان امام الجامعة اوجه صرف كثيرة ، لذلك ولزيادة هذه الحصيلة ولكي تعجل الجامعة الاردنية في انشاء الكليات .

الرئيس : هل تريد زيادة ؟

السيد الدجاني نائب القدس : عندي تعديل التعديل هو ان تكون ١٪ ضريبة مقطوعة أيضاً على البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية ، ليس كثيراً على فندق يستورد بمائة ألف دينار ان يدفع ١٥٠٠ دينار للجامعة ، ليس كثيراً على شركة تستورد في السنة خمسين ألف دينار آلات وماكنت ان تدفع خمسمائة دينار ، ليس كثيراً على بلدية تستورد أشياء ان تساهم في الجامعة الاردنية يعني عندما نجمل هذه القضية سنجد ان الجامعة الاردنية ستحصل مبلغاً يعادل ثلاثمائة الف او ثلاثمائة وخمسين ألف دينار سيعينها على انشاء الكليات المختلفة ، نحن نصرف في السنة على التعليم في الخارج أربعة ملايين دينار من دخلنا القومي ، فإذا أمكننا ان نستوعب هذا الدخل ستة ثلث سنة خلال عشرة سنين نكون وفرنا كثيراً .

التعديل الثاني الذي اقترحه بالنظر الى ان هذه المبالغ ستسجل أمانات في الجهارك فهناك مبالغ صغيرة ستدخل الى الخزينة عن هذا الطريق فتكون أتعاب ادخالها أكثر من قيمتها لذلك غنيتي اقترح ان البضائع التي ترد بالزرم البريدي ونقل قيمتها عن عشرة دنانير تعفى من هذا الترتيب لأنه أحياناً تصل بضائع بقيمة دينار فإذا أخذ منها ٩ خمسة دنانير او اقل من عشرة دنانير تأتي بخمسين فلساً معقول ، لكن اذا كانت خمسة دنانير او دينار ، فلساً او عشرة فلسات فنكلفت الخزينة او الجامعة الاردنية أكثر لما تستفيد والبضائع محدودة .

الرئيس : من يني على اقتراحه ؟
(اصوات : نفي)

السيد الدجاني نائب القدس : عندما اريد انقاذ آثار النوبة وافقت اليونسكو والمنظمات الدولية على فرض دولارين على كل شخص - كبير او صغير - يدخل الجمهورية العربية المتحدة ، انا واثق بان البعثات الدبلوماسية وان اليونسكو ووكالة الاغاثة التي لها مجانية التعليم هنا وتوفد بعثات ستحجب بفرض ضريبة ١٪ على البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية .

وزير المالية : معالي الرئيس

اريد ان اوضح بأن الضريبة التي فرضتها الحكومة من اجل مساعدة الجامعة الاردنية تبلغ حسب تقديرات وزارة المالية - الجهارك (١٢٠,٠٠٠ دينار) ان لم يكن أكثر وقد بحث هذا الموضوع مع دولة سمي باشا واتفقنا لمساعدة الجامعة ان تدفع كل ثلاثة اشهر ما يتجمع من هذه الضريبة لتسقي للجامعة الاردنية ان تستفيد من وضع هذه الاموال في البنوك واخذ فائدة عليها والمالية لا تقصد ابداً ان ترجع فلساً واحداً من واردات او من فوائده الواردات التي فرضت في مصلحة الجامعة اما بخصوص فرض ضرائب على السلع والمواد التي اعفيت بموجب القوانين والتي تتعلق بالآلات الزراعية والتي تتعلق باشاء الفنادق والتي تتعلق بالجمعيات الخيرية والتي تتعلق بالمجالس البلدية ، فاعتقد من حيث المبدأ بأنه خطير جداً ان تضع على هذه المواد والسلع اية ضريبة كانت لا للجامعة ولا لغيرها وعلى هذا الاساس اعتقد بان الجامعة الاردنية التي وضع لها في الميزانية في السنة السابقة او قبل اعطاء هذا القرار (٧٠,٠٠٠ دينار) اصيحت الآن

سيفسطر الحكومة ان تزيد في اعمال الاجهزة التي هي الآن محدودة بالنسبة الى الاعمال القائمة حالياً اي اجراء يتحملة جهاز الدولة يعني زيادة عدد الموظفين يعني هذا بالذات انك ايضاً حملت الخزينة مبالغ يعني كان يكتفى بالموارد المفروضة عليها افضل من الضرائب والرسوم اعتقد اذا كان هناك مبدأ يصح ان تؤيده هو ان نجعل ١٪ على البضائع والرسوم ١٪ بدلا من ١٪ نجعل الواحد على الاشياء التي هي تدفع رسوماً وضرائب .

السيد المعايطة نائب الكرك : يا سيدي ، قبل قليل الحاج علي اعترض على اكرامية المراقب وقال كثير ان يأخذ .

السيد الدجاني نائب القدس : لم اقل كثير .

الرئيس : لم يقل كثير .

السيد المعايطة نائب الكرك : والآن بصفتي سكرتير الفرقة الصناعية ارجو ان ينقل اقتراحه هذا الى نفس الفرقة لتستطلع عليه .

السيد الدجاني نائب القدس : بكل سرور وانا احب ان اقول ان الفرقة الصناعية ستكون في طليعة من يرحب بهذا الموضوع خاصة وانا نجد طلابنا هنا يلجؤون الى الخارج يتعلموا وبوجه خاص اسمع ان شخصاً اجنبياً قد تبرع لهذه الجامعة بمبلغ ضخم وخاصة ان الجامعات في هذه المنطقة من العالم كلها تخضع للحكومات باستثناء الجامعة الاردنية في هذا البلد التي تتميز بالحرية في ادارة شؤونها وفي التعليم وهذه ميزة يجب ان نكون ممتدنين ان نضحي بعشرة وبخمس عشرة وانا ارجو السيد عمران المعايطة ان ينقل هذا الكلام الى الفرقة الصناعية والى الصحافة ان تنقله الى الملأ في كل مكان .

تتقاضى على الأقل (١٢٠,٠٠٠ دينار) وهذا اعتقد كتجربة وكسنة اولي نفرض هذه الضريبة اعتقد بان هذا كاف وانا كوزير للمالية ارحب بكل ضريبة تأتي بفائدة او بمدخول الى المالية ولكني لا اوافق ابداً ان تفرض على الاشياء المعفاة اية ضريبة لان هذا النوع ولا من غيرها وعلى هذا الاساس اعتقد بان اقتراح الحاج علي مع احترامي له انما يجعل ضريبة على مواد وسلع اعفيت بموجب قانون .

السيد ابو الراغب نائب عمان : ان ما جاء في قول معالي وزير المالية من ان هذا يشكل ضرراً اذا وضع على البضاعة المعفاة ١٪ اعتقد ان هذا غير وارد طالما ويعرف الجميع ان اربعة ملايين دينار سنوياً ندفعها اقساط الى التلاميذ الذين يتعلمون في الخارج ، اورد معاليه على ان الادوات الزراعية ١٪ سيؤثر عليها ولكن تراكم دوراً دينار اذا دفع ١٪ فاعتقد ان هذا غير مجحف بحق المزارع كذلك يعرف الجميع ان الفنادق تشجع من قبل الدولة بفروض طويلة الاجل واعفاؤها من الضرائب وجميع الرسوم اعتقد لو دفعوا ١٪ على المواد التي يستوردونها لا يؤثر على هذه الفنادق ، انما مع مرور الزمن ستوفر هذا المال الذي تدفعه الى الدول الاجنبية على الطلاب الذين يدرسون في الخارج ، اعتقد ان هذا المبلغ صحيح وعادل اذا ووفق على وضع ١٪ على جميع المستوردات المعفاة ولا يؤثر على المستهلك والمواطن قطعاً .

السيد الدلقموي نائب اربد : مع تأييدي لمبدأ تشجيع الجامعة وانشاء موارد للجامعة ، مبدأ يرحب به كل مواطن ، الا اننا يجب ان نرجع الى المؤسسات التي ستترتب على اجهزة الدولة من حيث ضرائب الضرائب والرسوم على المواد المعفاة اذا

هكذا منه ليدخل

ثانياً أريد ان اصبح الاخ ابو نبيل ، ان كل معاملة جمركية تأتي الى الجمارك ينظم لها نموذج ادخال وتدفق رسوماً بسيطة لقاء نموذج الادخال فالمعاملة موجودة ولن يرهق الموظف اذا جاء وحسب ان الالف دينار عليها عشرة دنانير ، على كل حال اعتقد وطالما ان المبلغ سيوضع في الامانات اعتقد انه يمكن إيجاد تسوية بين الحكومة وبين الجامعة الاردنية لنقطة نفقات من يقوم بهذا العمل لان هذه الناحية ادارية ولا تتعلق بالمبدأ وارجو من الاخوان الكرام ان يمولوني او يساعوا بي للنظر في امكانيات الفائدة التي ستأتي من هذا التعديل في انشاء الكليات المتخصصة في هذه الجامعة من كلية علوم وطب وغيرها كلها تحتاج الى مال ١٢٠٠٠٠٠٠ دينار في السنة لا تنشئ صف اول علمي المختبرات ١٢٠٠٠٠٠ دينار لن نفعنا شيئاً مع ٧٥٠٠٠٠٠ دينار لأنشاء مخبر للاحياء فنحن نريد ان نعالج الموضوع وان تثمر هذه الجهود شيئاً يفيد بلادنا .

السيد السحيمات نائب الكرك : يا سيدي ، اردت ان اؤيد الحاج علي الدجاني في قضية ال ١٪ على المستوردات المعفاة من الجمارك وكنت اود ان ارد على الاخ ابو نبيل بان المبلغ لا يكلف موظفين انما هو خاله في النموذج الجمركي مثل ضريبة الشؤون الاجتماعية التي فرضت وما زادت الموظفين كلنا يؤيد استقلال الجامعة وكلنا يود ان تنمو هذه المؤسسة فتعطينا عن ارسال ابنائنا الى الخارج ، دينار واحد على المائة دينار ليس بالمبلغ العظيم ولكنه في الواقع يجمع مبالغ طائلة وخصوصاً واننا نعلم ان مبلغ سبعة او سبعة ملايين او احدى عشر مليوناً كنا نقضل مرة معالي عبد القادر الصالح ، كلها معفاة من الجمارك فاذا جاءنا منها مليون دينار او مائة الف دينار فعني هذا انه عمل طيب

السيد السحيمات نائب الكرك : يا سيدي ،

السيد السحيمات نائب الكرك : يا سيدي ، اردت ان اؤيد الحاج علي الدجاني في قضية ال ١٪ على المستوردات المعفاة من الجمارك وكنت اود ان ارد على الاخ ابو نبيل بان المبلغ لا يكلف موظفين انما هو خاله في النموذج الجمركي مثل ضريبة الشؤون الاجتماعية التي فرضت وما زادت الموظفين كلنا يؤيد استقلال الجامعة وكلنا يود ان تنمو هذه المؤسسة فتعطينا عن ارسال ابنائنا الى الخارج ، دينار واحد على المائة دينار ليس بالمبلغ العظيم ولكنه في الواقع يجمع مبالغ طائلة وخصوصاً واننا نعلم ان مبلغ سبعة او سبعة ملايين او احدى عشر مليوناً كنا نقضل مرة معالي عبد القادر الصالح ، كلها معفاة من الجمارك فاذا جاءنا منها مليون دينار او مائة الف دينار فعني هذا انه عمل طيب

السيد السحيمات نائب الكرك : يا سيدي ،

السيد السحيمات نائب الكرك : يا سيدي ، اردت ان اؤيد الحاج علي الدجاني في قضية ال ١٪ على المستوردات المعفاة من الجمارك وكنت اود ان ارد على الاخ ابو نبيل بان المبلغ لا يكلف موظفين انما هو خاله في النموذج الجمركي مثل ضريبة الشؤون الاجتماعية التي فرضت وما زادت الموظفين كلنا يؤيد استقلال الجامعة وكلنا يود ان تنمو هذه المؤسسة فتعطينا عن ارسال ابنائنا الى الخارج ، دينار واحد على المائة دينار ليس بالمبلغ العظيم ولكنه في الواقع يجمع مبالغ طائلة وخصوصاً واننا نعلم ان مبلغ سبعة او سبعة ملايين او احدى عشر مليوناً كنا نقضل مرة معالي عبد القادر الصالح ، كلها معفاة من الجمارك فاذا جاءنا منها مليون دينار او مائة الف دينار فعني هذا انه عمل طيب

السيد الدجاني نائب القدس : اذا ما توفر لنا فيتامين M - اي فيتامين النقود - MONEY فتسرع أكثر ، اما اذا كانت ستتتظر فستتتظر طويلاً وأنا لا ارى ان هناك علاقة بين تكديس البضاعة في العقبة او في محل اخر وفرض هذه الضريبة ومن ثم عندما نضع الاقتراح كاملاً وأنا شخصياً اقول ويستثنى من ذلك . .

الرئيس : السفارات

السيد الدجاني نائب القدس : آه . . نعم . . وأنا اؤكد يا معالي الرئيس ان السفارات واليونسكو ووكالة الفوت كارجيت كما رحبت بدفع الضريبة لمشروع اقتاذ معابد ابي سنبل . .

وزير الزراعة : معالي الرئيس ،

السيد الدجاني نائب القدس : آه . . نعم . . وأنا اؤكد يا معالي الرئيس ان السفارات واليونسكو ووكالة الفوت كارجيت كما رحبت بدفع الضريبة لمشروع اقتاذ معابد ابي سنبل . .

السيد الدجاني نائب القدس : آه . . نعم . . وأنا اؤكد يا معالي الرئيس ان السفارات واليونسكو ووكالة الفوت كارجيت كما رحبت بدفع الضريبة لمشروع اقتاذ معابد ابي سنبل . .

السيد الدجاني نائب القدس : آه . . نعم . . وأنا اؤكد يا معالي الرئيس ان السفارات واليونسكو ووكالة الفوت كارجيت كما رحبت بدفع الضريبة لمشروع اقتاذ معابد ابي سنبل . .

السيد الدجاني نائب القدس : آه . . نعم . . وأنا اؤكد يا معالي الرئيس ان السفارات واليونسكو ووكالة الفوت كارجيت كما رحبت بدفع الضريبة لمشروع اقتاذ معابد ابي سنبل . .

الرئيس : لماذا تؤخروها يا معالي الوزير ؟

السيد الدجاني نائب القدس : آه . . نعم . . وأنا اؤكد يا معالي الرئيس ان السفارات واليونسكو ووكالة الفوت كارجيت كما رحبت بدفع الضريبة لمشروع اقتاذ معابد ابي سنبل . .

السيد ابو الراغب نائب عمان : هذا معنى :

السيد الدجاني نائب القدس : آه . . نعم . . وأنا اؤكد يا معالي الرئيس ان السفارات واليونسكو ووكالة الفوت كارجيت كما رحبت بدفع الضريبة لمشروع اقتاذ معابد ابي سنبل . .

السيد الدجاني نائب القدس : آه . . نعم . . وأنا اؤكد يا معالي الرئيس ان السفارات واليونسكو ووكالة الفوت كارجيت كما رحبت بدفع الضريبة لمشروع اقتاذ معابد ابي سنبل . .

هكذا يجب ان يكون

المستوردة المعفاة من الرسوم الجمركية ويستثنى من ذلك ما يرد باسم القصور الملكية والحكومة ووكالة غوث اللاجئين والبعثات الدبلوماسية .

الرئيس لم يبق احد .

وضحة »

السيد الهوان نائب الطفيلة : انا ثبتت على اقتراحه وطالما انه عدله بهذا الشكل فاني اسحب تفتني لسبب اصبح ظاهراً انحصرت في امور اكثر فائدة من الناحية التي نعتيها وهي الجامعة ، عندنا بلديات عاجزة عن تنظيم شوارعها ، عاجزة عن تشيئة امورها ، عندنا مزارع يستورد تراكتوريسية آلاف دينار اذا فرضنا عليه ضريبة يعني سبعمائة دينار معفاة ينتهي موسم الصيفي والثوي ولم يدفع

السيد خليفة نائب عمان : من اولى واجبات المجلس النيابي الدفاع عن الشعب ومقاومة تكثير الضرائب ، الحكومة تكفي بنصف في المائة فكيف يجوز لمجلس النواب يطالب برفع الضريبة الى ١٪

السيد المعاطة نائب الكرك : نحن ممثلو الشعب وندافع عن حقوقه ونحارب كل ضريبة ، ما دام ان الحكومة تتعهد بتنفيذ كل عجز في ميزانية الجامعة فكيف نرفع هذه الضريبة ؟

(ضحك : وضحة)

السيد الدجاني نائب القدس : تفضل وقبال ان الحكومة ملزمة بتسديد العجز ، وهذا موضوع متفصل ...

الرئيس : انت قدمت اقتراحاً واضحاً كما قال (لا تقرروا الضلالة) وسكتت . فاذا انت استثنت هذا للمؤسسات فلماذا يدفع الناس ؟

البلد ولكن باعتقادي بان القانون نفسه - قانون الجامعة - الحكومة ملزمة في تأدين كل عجز الجامعة واي زيادة في الضرائب لن يدفعها التاجر بل المستهلك السيد المحبات نائب الكرك : هذا على المستوردة المعفاة .

السيد الفارس نائب نابلس : ولماذا ارى الموافقة على القانون كما ورد .

الرئيس : الموضوع اشبع بحثاً ، هناك اقتراح من الحاج علي الدجاني وثني عليه ، من يوافق عليه . يا اخوان نقطة نظام .. لدينا اقتراح وثني عليه واظن الاخوان كلهم سمعوه ، من يوافق عليه يرفع يده .

السيد القضاة نائب عجلون : التصويت على ماذا ؟

الرئيس : التصويت على اقتراح الحاج علي الدجاني ويتضمن اضافة ضريبة ، يا اخوان التصويت عليه بالمناذرة .. اقتراح الحاج علي الدجاني يفرض ضريبة ١٪ على المستورد المعفى من الجمارك

وزير الزراعة : معالي الرئيس

ارجو من المجلس الكريم ان يتبع للحكومة الخيال بان يتقدم بهذا الاقتراح وتدرسه الحكومة ، الحكومة متجاوبة معكم .

الرئيس : يا خالديك ، القانون موجود في المجلس والمجلس الحق في ان يعدله ويضيف عليه .

وزير الزراعة : المجلس مع الحكومة والحكومة مع المجلس .

الرئيس : اسمح لي ، هناك اقتراح .. اقراً اقتراحك يا حاج .

السيد الدجاني نائب القدس : تفضل ضريبة المفوضة الجامعة الاردنية ، فلماذا ١٪ على جميع البضائع

٤١ - اذا اقترح عضو او اكثر خلال مدة انعقاد المجلس وضع قانون جديد او تعديل احسد القوانين المعمول بها او الغائه وجب عليه ان يبين الاسباب الموجبة لذلك وبعد قراءة الاقتراح في المجلس يضع الرئيس في الرأي ما اذا كان هنالك احتياج لقبول الاقتراح ام لا فاذا تقرر قبول الاقتراح يحال الى اللجنة المختصة لمعالجته .

فنحن نضع اقتراح الحاج بالرأي فاذا اخذ به نحيله الى اللجنة المختصة .

السيد الدجاني نائب القدس : مطلب معاليك يتعلق بالقوانين السارية المفعول .

الرئيس : هذا وغيره ، على كل حال اقتراح الحاج علي الدجاني بالرأي من يوافق عليه .

(وهنا وافق عليه عشرون عضواً من اصل واحد واربعين)

الرئيس : اذن اعلان ان هذا الاقتراح قدسقط والآن اضع قرار اللجنة المالية بالرأي فهل يوافق عليه المجلس .

(وهنا وافق عليه واحد وعشرون عضواً من اصل واحد واربعين)

الرئيس : اذن اعلان ان المجلس قد وافق على قرار اللجنة بالاكثرية . القانون بمجموعه بالرأي ؟

(وهنا وافق عليه المجلس بالاكثرية وهذا نصه بالصيغة التي سرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون لمساعدة الجامعة الاردنية على النهوض بواجباتها واداء التزاماتها المالية ليتمكن الغاء مساهمة الحكومة في ميزانية الجامعة السنوية وتخفيف العبء عن كاهل الميزانية العامة .

السيد الدجاني نائب القدس : اصحح .. اذن اقول :-

(تدفع ضريبة لمفوضة الجامعة الاردنية قدرها ١٪ على جميع البضائع المستوردة المعفاة من الرسوم الجمركية)

الرئيس : الآن اقتراح الحاج بالرأي ، من يوافق عليه ؟

السيد القضاة نائب عمان : اصحح له اقترحين ايها نصوت عليه ؟

نحن نريد مشروع اللجنة المالية .

الرئيس : اسمح لي ياسلمان بك الاقتراح الاول من يوافق عليه ؟

وزير المالية : معالي الرئيس ارجو ان تتاح لي الفرصة لابين للاخ الحاج علي ومن يؤيده بان هذا الاقتراح فح ولا يمكن الاعتماد عليه على الاطلاق في هذه الصورة ، انا آتيه بمثال ، عندنا شركة المانية تهملت بتعديل خط سكة الحديد الى العقبة ، عندنا شركات اخرى بموجب اتفاقيات مصدقة بين الحكومات المعنية وكل مستورداتها معفاة فكيف استطاع ان اضع عليها ضريبة ؟ هذه تتعارض مع الاتفاقيات ، .. الوزير اذ اطلب الكلام يفضل على طلب الآخرين بحسب النظام ولا نطلب شيئاً اكثر من النظام ، انا اعتقد اعتقاداً جازماً بان هذا الاقتراح غير مدروس بالمرّة ، هو اقتراح مرئجل فساداً كان ينتجه المجلس الكريم ..

الرئيس : سأقرأ المادة - ٤١ - من النظام الداخلي .

مجلس النواب

قانون ضريبة الجامعة الاردنية المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ضريبة الجامعة الاردنية لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تفرض ضريبة لمنفعة الجامعة الاردنية قدرها نصف في المائة من قيمة البضاعة المستوردة الخاضعة للرسوم الجمركية تستوفيها السلطات الجمركية مع تلك الرسوم .

المادة ٣ - ترصد حصيلة الضريبة المقررة في المادة السابقة في حساب الامانات باسم الجامعة الاردنية .

المادة ٤ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ج)

الرئيس : يتلى القرار رقم (٤) المتعلق بمشروع قانون رسوم الخروج على السيارات .

المقرر : قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٦٤ ونظرت بمشروع قانون رسوم الخروج على السيارات لسنة ١٩٦٤ ، وبعد دراسته ، قررت عدم قبوله للأسباب التالية :-

١ - ان زيادة التكاليف على السيارات من شأنها ان تؤدي الى زيادة نفقات المنتجين بحيث يتعذر عليهم تصدير منتجاتهم الى الخارج .

٢ - سبق وان فرضت على السيارات الحملة بالمواد الزراعية رسوم لصالح التسويق الزراعي وهذا عبء كافي لا يستطيع اصحاب السيارات والمنتجين تحمله .

٣ - ان فرض مثل هذا الرسم قد يتيح الفرصة للدول المجاورة وضع رسم مماثل وتصبح السيارة خاضعة لرسوم في الدخول والخروج من الجهتين .

٤ - اما فيما يتعلق بسيارات الركاب العمومية فان هذا الرسم يشكل ٢٥٪ من حصيلة عملها تقريبا مما يشكل كاهل المواطنين انفسهم ويعيق حركة التنقل .

٥ - ونحب اللجنة ان تشير بشكل خاص الى مادة الفوسفات ، فان رفع اجور النقل بسبب هذا الرسم سيجعل من المتعذر تسويق هذه المادة في الخارج بسبب ارتفاع تكاليف النقل .

وعلى ضوء هذه الاسباب توصي اللجنة المجلس الكريم برفض هذا المشروع . اللجنة المالية

وزير المالية معالي الرئيس
ان هذا القانون قدم الى المجلس النيابي الكريم في زمن الحكومة السابقة ولم يتسن للحكومة الحاضرة ان تدرس هذا الموضوع وخصوصاً ما اشارت اليه اللجنة من ان هناك رسوماً وضعت بالنسبة للتسويق الزراعي فعلى هذا الاساس ارجو من المجلس الكريم ان يوافق على تأجيل البحث بهذا القانون الى ان تتمكن الحكومة من دراسة في الجلسة القادمة .

السيد خليفة نائب عمان : اتصلت اللجنة المالية بوزارة المالية واستوضحت عن هذا القانون ونفس وزارة المالية حرصت بأن هذا القانون غير عاجل وان اللجنة تستطيع رده بدون مؤاخذة وزارة المالية . الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون
الرئيس : هل يوافق المجلس على رفض المشروع بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة ؟

الجميع : موافقون
(وهذا نص المشروع نص المشروع بالصيغة التي رفضه فيها المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر مرفوضاً) .

الاسباب الموجبة

ان الغاية من اصدار هذا القانون تهدف الى زيادة الموارد العامة لتمكين الحكومة من مجابهة التزاماتها المالية وتستوفي هذه الرسوم في بعض البلدان الاخرى .

مشروع

قانون رسوم الخروج على السيارات

رقم () لسنة ١٩٦٤

○○○○

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون رسوم الخروج على السيارات لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ ١/٤/١٩٦٤ .

مادة ٢ - لاغراض هذا القانون تعني :-

كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

كلمة (خروج) الخروج من المملكة الاردنية الهاشمية

كلمة (السيارات) اية مركبة عمومية او خصوصية تسير بالقوة الميكانيكية على غير الخطوط الحديدية سواء كانت اردنية او اجنبية .

عبارة (سيارة نقل ركاب) سيارة معدة لنقل الركاب تزيد مقاعدها على السبعة عدا السائق وتشمل السيارات المعدة للسباق .

كلمة (الباص) كل سيارة معدة لنقل الركاب تزيد مقاعدها على السبعة عدا السائق .

كلمة (شاحنة) كل سيارة معدة لنقل البضائع بما في ذلك المواشي والمواد المشتعلة .

عبارة (السيارة القاطرة) كل سيارة تتبعها مركبة مقطورة .

كلمة (المقطورة) كل مركبة بدون محرك تجرها سيارة قاطرة .

مادة ٣ - يفرض رسم قدره خمسمائة فلس على كل (سيارة نقل ركاب) عمومية كانت ام خصوصية عند كل خروج .

مادة ٤ - يفرض رسم قدره دينار واحد على كل (باص) او (شاحنة) او (سيارة قاطرة) او (مقطورة) عند كل خروج عمومية كانت ام خصوصية .

مجلس النواب

مادة ٥ - يستثنى من احكام المادتين ٤ و ٣ ما يلي :-

- أ - السيارات الملكية والحكومية .
- ب - سيارات موظفي الحكومة الخاصة بالسافرين فيها بمهمات رسمية .
- ج - السيارات العائدة لأعضاء السلك السياسي والقنصلي .
- د - السيارات الخاصة بالأمم المتحدة وتحمل شارتها الرسمية ولا يشمل ذلك سيارات المتعدين وغيرهم .
- هـ - السيارات الخاصة لرؤساء الهيئات الدينية .
- و - سيارات نقل الموتى
- ز - اية سيارة يقرر وزير المالية او من ينييه خطيا اعفاؤها من الرسم بشهادة اعفاء او بقرار خطي يبلغ للسلطات الجمركية على الحدود

مادة ٦ - يناط بموظفي الجمارك على الحدود استيفاء الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون بوصولات رسمية وتوريدها للخزينة .

مادة ٧ - لمجلس الوزراء وضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٨ - رئيس الوزراء ووزيرا المالية والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٧ - قرار اللجنة الادارية رقم (٢)

الرئيس : ينلى قرار اللجنة الادارية وارجو من المقرر السيد ابراهيم كريشان التفضل الى المنصب لتلاوته .
المقرر :

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٧ بنصابها القانوني . ونظرت في الشكاوى والاوراق المالة عليها وقررت ما يلي :-

١ - الشكاوى رقم (٦) المقدمة من السيد الياس الصناغ بخصوص حالته على التقاعد بعد دراسة شكواه ، قررت اللجنة حفظ هذه الشكاوى .

٢ - الشكاوى رقم (٧) المقدمة من السيد محمود عطية حسن الديري من صاحب بخصوص طلب المساعدة من اجل اجراء عملية جراحية ، قررت اللجنة اجالة طلبه الى معالي وزير الشؤون الاجتماعية لمساعدته .

٣ - الشكاوى رقم (٩) المقدمة من عمال مناجم الفوسفات بخصوص بعض المطالبات ، قررت اللجنة احالة هذه الشكاوى الى معالي وزير الشؤون الاجتماعية للاجابة على مضمونها بالاضافة الى جميع الاجراءات السابقة التي اتخذتها هذه الوزارة على الشكاوى العديدة من العمال وما لديها من آراء حول هذا الموضوع بما امكن من السرعة لتمكين اللجنة من شرح القضية على المجلس النيابي الكريم .

٤ - الشكاوى رقم (١٠) المقدمة من سكان جبل النزهة في عمان بخصوص تعيين الشارع المار بمحيم وتأمين المواصلات الهاتفية الى بيوتهم ، قررت اللجنة احالة هذه الشكاوى الى معالي وزير المواصلات لدراسة مطلبهم على ضوء الامكانيات وكذلك نسخة عن هذه الشكاوى الى عطوفة امين العاصمة للنظر في امكانية اصلاح وتعيين الشارع موضوع البحث .

عشر سنة يحال ويأخذ ربع راتب وكل موظف بلغ السن القانونية وهي ستين فما فوق على اي حال سيحال . السيد الدلقموني نائب اريد : جنابه كان موظفا واحيل وواجهته مثل حالته وانا ايضا جربت بها لانها قصة هي ولو كانت على حق ، القصة ياسيدي ليست قصة كل موظف يحال في سن معينة او مدة معينة يجب ان تحيله الحكومة اذا القانون اعطاها هذا الاختصاص وهذه الصلاحية ، الشخص هذا بالذات ، اولا ليس من المستين ، ثانيا : اظن انه من ابرز موظفي ديوان المحاسبة عندما كان في ديوان المحاسبة ونقلته الحكومة في ذلك الوقت لحاجتها اليه في تدقيق حسابات وزارة المواصلات فاحالته اعتقد كما ورد في الشكاوى كانت لأسباب اعتراضه هو على بعض التصرفات ، هو يعتقد انها كانت خاطئة فلما ييدي الموظف الى رئيسه ان هذا الاجراء خاطيء انا لا يجوز - كرئيس - ان اقول انه تعرض لصلحياته لاني وزير ، فاعتقد ان قراءة شكوى ضرورية من الضرورات حتى اذا رأى المجلس انه يحق يطلب جواب من الحكومة غير محقق شكواه .

وزير المالية : معالي الرئيس .

هناك قانون صادر من المجلس التشريعي ومؤيد بالارادة الملكية السامية يعطي لمجلس الوزراء الحق باحالة اي موظف بلغ خمسة عشر سنة من الخدمة واكثر وهناك وجوب في حالة بلوغه سن الستين او خدمة اربعين سنة ، هذه الصلاحية معطاة لمجلس الوزراء فمجلس الوزراء عندما يأخذ قرارا بهذا ليس في القانون المذكور ولا في اي قانون اخر ان يطلب من مجلس الوزراء ان يبين الاسباب ، لماذا احلت هذا الشخص على التقاعد ؟ ، حق معطى بالقانون وليس هنالك اي شرط على الاحالة والذي اعتقده شخصيا بأنه اذا فتحنا هذا المجال انا اؤكد تماماً بأنه لا يحال موظف على التقاعد الا ويأتي الى هذا المجلس

٥ - الشكاوى رقم (١٣) المقدمة من بعض افراد الجيش بخصوص تسجيل قطعة الارض التي وضعوا ايديهم عليها باسمائهم ، قررت اللجنة الاحالة مع التوصية الى معالي وزير المالية / الاراضى والمساحة للنظر بمطالبهم .

٦ - الشكاوى رقم (١٩) المقدمة من توفيق ابراهيم الحباشنة بخصوص الطلب لاعادته الى عمله ، وقررت اللجنة حفظها للبث فيها من قبل المحاكم النظامية .

٧ - الشكاوى رقم (٢١) المقدمة من امين سر نقابة عمال المطابع السيد محمود خضر الكيلاني بخصوص الطلب من الحكومة اعطاء العامل ماجد عليان اذنا للمعالجة ، قررت اللجنة ان ترسل صورة عن هذه الشكاوى الى معالي وزير الداخلية للنظر فيها حتى اذا ماصح ان هذا المريض قد انتهى عمله بالاستقالة من الجريدة ان لا تبقى سلطة الجريدة قائمة عليه كي لا يلحق ضرر بجسمه واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها اللجنة الادارية

السيد القضاة نائب عجلون : معالي الرئيس بالنسبة للشكاوى رقم -٦- انا ابراي . ربما كان هذا المواطن محقا او غير محق فان نحفظ شكوى هكذا انا اقترح احالتها الى الحكومة .

الرئيس : هذا صحيح . . تدرسها اللجنة وتوصي المجلس باحالتها الى الحكومة ، هذا أفضل .

المقرر : احالة هذا الموظف على التقاعد من حق الحكومة .

السيد العوران نائب الطفيلة رئيس اللجنة الادارية : للمجلس الحق ان يطلب من اللجنة تلاوة الشكاوى وبعد ان يسمع الشكاوى له الحق ان يقرر اما بتأييد قرار اللجنة او احالة الشكاوى الى الحكومة ، لماذا ؟ لان قانون التقاعد واضح ، كل موظف خدم خمسة

هكذا عند العمل

ويقول لماذا احوالي على التقاعد ؟ الحكومة تجاوبت مع هذا المجلس الكريم في قانون سابق وهو انه اذا استغل موظف كذاك لما الحق ان تعزله ، قلنا نحن موافقون مع المجلس الكريم ان هذا يمكن ان يصير فيه تسعفاً ، هذا المجلس الكريم نفسه او اكثر وافق على قانون استثنائي بطرد (٣٢٠) موظفاً دون محاكمة دون سؤال او جواب لقد اقر هذا المجلس الكريم هذا القانون ونحن نعلم اني حتى الآن من هذه المشكلة ، وعلى هذا الاساس ارجو يا معالي الرئيس والمجلس الكريم ان لا يفتح هذا الباب لانه سيولد لنا شغلا كثيراً ومشاكل كثيرة .

السيد الدلقموني نائب اربد : معالي الرئيس كل نائب يعرف ان هذا حق لمجلس الوزراء ولكن لا يجب ان يكون حق مجلس الوزراء حقاً تسعفاً واي وقت يشاء تحيل كل الموظفين ، مثل ما الحكومة تلمح ان حكومة ما مرت وعملت عملاً استثنائياً وهي واقعة في مشاكلها الان ايضاً يجب ان لا يكون مجلس الوزراء كل ما اتى على باله يحيل عشرات من الموظفين ايضاً لان هذا القانون اعطاه هذا الحق ، ايضاً يجب ان يكون هناك رادع وجدائي وضيمير عند مجلس الوزراء مثلاً نحن نتنقد تصرفات الآخرين الخاطئة .

وزير المالية : ارجو ان اؤكد للمجلس الكريم ان مجلس الوزراء يتمتع بوجوده صحيح وبيقة تامة وايمان قومي ولا يتخذ اي اجراء الا بعد ان يعتقد ان هذا الاجراء صحيح وهذا اذا جاز الاعتراض عليه جاز الاعتراض على محكمة العدل العليا .

وزير الاقتصاد الوطني : الحقيقة معالي ابرو العلامة قال شيئاً ما كنت اود ان احكيه وانما احب ان اضيف شيئاً اخر ، هل اطلع بمعاودة النائب المحترم على الامنياء التي اوجبت على مجلس الوزراء ان يحيل هذا الموظف على التقاعد ؟

السيد الدلقموني نائب اربد : نعم .

وزير الاقتصاد الوطني : ام انه اتهم المجلس زوراً وتسعفاً ؟ بان المجلس تسعف . .

السيد الدلقموني نائب اربد : انا اطلعت على هذه الاسباب ومستعد امام هذا المجلس ان اكسون بدل هذا الموظف بالذات واللاحق اي وزير بما فيه وزير المواصلات الذي احواله واذا هذا المجلس قال بان هذه الاعتراضات غير صحيحة انا مستعد ان اقدم استقالتني لأرد على هذه الحكومة التي تتحدى حتي ايضاً في ان اتكلم .

— ضجة —

السيد العوران نائب الطفيلة : يا سيدي بوصفي رئيساً لهذه اللجنة وباعتبار اللجنة اعطت قرارها بموجب الدستور والقانون والنظام القرار الآن امام المجلس فاذا رأى المجلس ان يطرح على مضمون الشكوى فني مقدوره وبعد ذلك اما ان تحيل هذه الشكوى الى الحكومة او تحفظها .

— ضجة —

السيد القضاة نائب عجلون : معالي الرئيس في الواقع ان مجلس الوزراء مارس حقه وصلاحيته اعطاه اياها القانون هذا المواطن يشكو من هذه الاحالة ، نحن في هذا المجلس برأيي لا لزوم او ليس لنا الحق في ان نبحث بقانونية او عدم قانونية هذه الاحالة كل ما علينا ان نحيل هذه الشكوى الى الحكومة كنظم من هذا المواطن والحكومة تجيب على الشكوى او لا ، بدون تلاوة الشكوى ارى احوالها الى الحكومة .

السيد المسحات نائب الكرك : اثني على ذلك الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذه الشكوى على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

— ضجة —

السيد القضاة : نائب عجلون بالنسبة للشكوى رقم (١٣) ارى حذف كلمة (التوصية)

وزير المالية : يعني حكم بان نعطي .

الرئيس : المقصود احوالها الى الحكومة .

السيد القضاة نائب عجلون : الواقع عندما نقول المجلس يوصي الحكومة . .

الرئيس : الحق للمجلس بأن يوصي الحكومة . اذا القانون لا يساعد . انتهى .

السيد القضاة نائب عجلون : يا سيدي ، انا اقترح رفع كلمة (التوصية) ذلك لان كلمة (توصي) تعني ان هذا المجلس يؤمن ان يسلم بصحة هذه الشكوى ويؤيدها وبالتالي يصبح ملزماً ادبياً ان يلاحق هذه التوصية فانا برأيي ان ترفع كلمة (التوصية) ونحال الى الحكومة والحكومة تنظر في الموضوع .

السيد المجالي نائب الكرك : الاقتراح الذي اورده سلمان بك يجوز هو بخط يده كقرر لجنة اخذه اكثر من مرة واعتقد انا انه لا يوجد فرق بين التوصية وبين الطلب وبين الاحالة ، هذا هو المفهوم ، المجلس له حدود وله صلاحيات المجلس يسمح للشكاوى وليس عليه ان يتفلسفها او يرفعها او يحولها الى الحكومة والحكومة لها شأنها .

وزير المالية : معالي الرئيس ارجو ان اقر وضع كلمة (يوصي المجلس) ان يكون مفهوماً في خط هذا المجلس ان هذا لا يعني ان مجلس النواب المحترم يؤيد ويتبنى هذه الشكوى .

الرئيس : لا ، لا ، ابدأ .

السيد العوران نائب الطفيلة : المعنى بالتوصية لا يلزم الحكومة .

الرئيس : المجلس يوصي اذا كان القانون يجوز هذا كان به واذا لم يميز القانون فتحفظ الشكوى .

السيد حداد : نائب اربد ليس معنى كلمة يوصي بأنها ملزمة .

الاستاذ جهمو نائب عمان : نحن لا يجوز لنا ان نضع تعريفاً لكلمة عربية لها تعريف خاص في هذا المجلس ، اذا رأى المجلس ان هناك شكوى بحق صاحبها فعلى المجلس ان يقول بأن التوصية واجبة التنفيذ فنحن عندما نوصي على الحكومة ان تنفذ .

الرئيس : واذا كانت مخالفة للقانون ؟

الاستاذ جهمو نائب عمان : اذا كانت مخالفة للقانون هذا المجلس يجب ان لا يقر اي حالة بتوصية .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا القرار مع التعديل الذي ادخله على البند الاول منه ؟

الجميع : موافقون .

٨ - مقررات لجنة اللاجئيين

الرئيس : والآن تلى مقررات لجنة اللاجئيين (١)

وارجو من المقرر السيد محمد البرغوثي التفضل الى المنصة لتلاوتها .

المقرر : قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة اللاجئيين لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١١/١١/١٩٦٤ وقررت تغيير اسم اللجنة بحيث يصبح (لجنة العائدين) وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على هذه التسمية الجديدة .

لجنة اللاجئيين

لجنة اللاجئيين

لارئيس : الحكومة لها وجهة نظر بالنسبة لهذا الموضوع من الناحية الدولية ، هذا موضوع يتعلق بالسلطة التنفيذية فبعد ان تبدي الحكومة وجهة نظرها في الموضوع سيكون بوسع النواب الكلام بعد ذلك . فهل يوافق المجلس على احالة هذا الموضوع للحكومة لاعطاء رأيا بالموضوع واعلام المجلس ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

قرار رقم (٣)

بناء على الشكاوي العديدة التي وردت من اللاجئين الى لجنة اللاجئين البرلمانية حول محاولات الوكالة المتعددة والمتكررة لتقليص عددهم خدمة للاطباع والمآرب الصهيونية ومزاعمها بشأن البلاد العربية قد استوعبت اكرية العائلين ، اجتمعت لجنة اللاجئين لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ٦٤/١١/١١ واتخذت المقررات التالية على ضوء موقف الحكومة المشرف من هذه القضية .

(١) رفع جريل الشكر والتقدير الى جلالة الملك المعظم وحكومته الرشيدة لمؤازرة اللاجئين في قضيتهم العادلة .

(٢) كما وأن اللجنة قد وصل لعلمها انباء عن اقتراح مدير الوكالة العام في تقريره السنوي الى هيئة الامم المتحدة بضمّن تخفيض خصصات الاعاشة بمقدار سنّاية ألف دولار وهي تعادل خمسة وخمسين ألف حصّة وهذا التخفيض اذا تم في أية دولة من الدول العربية المضيفة سيلحق ضررا سياسيا بقضية اللاجئين ، لذلك تتوجه اللجنة البرلمانية الى مجلسكم الكريم مطالبة الحكومة الرشيدة بما يلي : -

أ - تزويد المجلس الكريم بنسخة عن تقرير مدير الوكالة العام للاطلاع عليه وكذلك بصورة عن التحفظات التي أوصت الحكومات العربية أن يلتزم بها مندوبوها الدائمون لدى هيئة الامم المتحدة في دورتها القادمة .

ب - العمل على تنحية من يثبت للحكومة الرشيدة سوء نيته تجاه قضية اللاجئين من موظفي الوكالة المسؤولين .

ج - ضرورة اجراء تعديل للاتفاقية المقودة بين الحكومة الاردنية وهيئة الامم المتحدة وذلك لحفظ حقوق اللاجئين وصيانة كرامتهم ولا سيما وقد تقدم المجلس الكريم بهذا الطلب العادل مرات عديدة .

د - على الرغم من الاتفاق الخاص بين الحكومة ووكالة الغوث بعدم القيام باحصاء اللاجئين الا ان الوكالة تسلل الى مخيمات اللاجئين بشتى الطرق لاجراء الاحصاءات لأغفه الأسباب وبموجب واهيه ، ولذلك توصي اللجنة مجلسكم الكريم بالتوصية الى الحكومة لأيقاف مثل هذه المحاولات في المستقبل .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

لجنة اللاجئين

وزير الانشاء والتعمير : معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام

بالنسبة لما تفضل به مقرر لجنة اللاجئين وبخصوص تقرير عن المندوب العام لوكالة غوث اللاجئين فقلدوزع المندوب العام على الصحف تقريره ونشر في الصحف وبخصوص ال ٦٠٠,٠٠٠ دولار والاشياء هذه ، هنالك تحفظات لمندوبي الدول العربية المشرفة على شؤون اللاجئين وهذه التحفظات

الرئيس : يتلي القرار رقم ٤ -

المقرر : قرار رقم (٤)

اجتمعت لجنة اللاجئين بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٦٤/١١/١١ ونظرت في الشكاوى ذات الارقام : ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، الواردة من مختلف انحاء المملكة وعلى ضوء ما ورد في القرار رقم (٣) توصي المجلس الكريم بان ترسل لاصحاب هذه الشكاوى نسخة عن القرار رقم (٣) ليطلع عليها ذوي العلاقة .

لجنة اللاجئين

وزير الانشاء والتعمير : معالي الرئيس

اذا كان مفهوماً بأنه سيرسل الى اصحاب الشكاوى القرار رقم ٣ - هذا سيخلق لنا مشاكل .

الرئيس : لا ، هل يوافق المجلس على رفض هذا القرار ؟

الجميع : موافقون

الرئيس : وبهذه المناسبة ارجو من عطوفة رئيس لجنة اللاجئين عند عقد جلسات اللجنة وبحث اية مواضيع تتعلق باللاجئين ان يستدعى معالي وزير الانشاء والتعمير للتشاور معه قبل اصدار القرارات .

٩ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة .

الرئيس : ورد المشروعان التاليان وهما من اختصاصي اللجنة القانونية فهل يوافق المجلس على احالتهما اليها ؟

أ - مشروع قانون مياه مدينة عمان لسنة ١٩٦٤

ب - مشروع قانون تعديل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٦٤

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرا اللجنة -

ذم ٣ - ٢

الجميع : موافقون

ج -

ستنقل وترسل الى مندوبينا في هيئة الامم المتحدة وهم بدورهم سيناقشون هناك في الجمعية العمومية ، اما بخصوص تزويد المجلس الكريم بنسخة عن تقرير المدير العام فاننا مستعد ان ازود المجلس لانها لم تعد سرا ووزعت على جميع الناس وعلى الصحف وبخصوص تعديل الاتفاقية الموقعة بين الحكومة وبين وكالة غوث اللاجئين ، هنالك لجنة وزارية شكلها دولة رئيس الوزراء وهي مهتمة بدراسة هذه القضية ونحن في سبيل المفاوضات مع وكالة غوث اللاجئين على اساس تعديل الاتفاقية من حيث سلم الدخل ومن حيث تصحيح تعريف اللاجئين الى غير ذلك اما الفقرة ه - التي ذكرها سعادة المقرر بخصوص احصاء اللاجئين وبتمسلس الوكالة الى بعض الاخوان اللاجئين في المخيمات فانا اقول وبكل صراحة ان الحكومة تعارض كل المعارضة وتقف امام الوكالة موقفا شديدا من اجراء اي احصاء لأي لاجيء ولكن مع كل أسف وهذا بيننا سر كما تفضل معالي الزميل وزير المالية وارجو ان لا تعرض الصحف اليه ان هنالك بعض اللاجئين انفسهم هم الذين يسمحون للوكالة باجراء الاحصاء مثلا يتخرج شاب من الصف التوجيهي ويذهب يطلب وظيفة من الوكالة ومقابل هذا تشترط الوكالة عليه ان تحصى عائلته فيقبل ويرضخ مقابل ان تجد له وظيفة ، نحن نعارض هذا الرأي وكثيرا ما اتصلنا مثل هذه الشكاوى ونرفض ان نحصى اي عائلة مقابل اي وظيفة او خدمة تقدمها الوكالة لهذا نرجوا ان تبقي كل هذه الاشياء مكتومة حرصا على مصلحة اللاجئين واللجنة الوزارية ستدرس كل هذه الاشياء .

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرا اللجنة -

ذم ٣ - ٢

الجميع : موافقون

ج -

مكتبة امير فيصل